



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا



كلية الدراسات العليا

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة علوم الاتصال قسم العلاقات العامة والإعلان بعنوان

اتجاهات الرأي العام النوعي نحو قضية الهجرة

الخارجية

(دراسة ميدانية على عينة من المغتربين السودانيين للفترة من يونيو 2013م - ديسمبر

2019م)

**Attitudes of qualitative public opinion towards
the issue of external migration**

(A field study on a sample of Sudanese expatriates for the period
from June 2013 to December 2019)

إعداد الطالبة:

رحاب عبدالقادر أحمد

إشراف: أ. د. سر الختم عثمان الأمين

السودان-الخرطوم

1442هـ - 2021م

الاستهلال

الآية الكريمة

قَالَ تَعَالَى:

﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الحشر الآية 9)

الإهداء

إلى روح أبي التي أسأل الله أن يجعلها في الفردوس الأعلى
إلى من كرمها ربي وجعل الجنة تحت أقدامها أمني أطال الله عمرها
إلى زوجي أسأل الله له التوفيق
إلى غرة عيني وسويداء قلبي أبنائي
عبد الحميد وعبد القادر وعواطف
إلى كل من لديه فضل في هذا الجهد المثمر

الباحثة ،،

الشكر والعرفان

قال تعالى: (وَإِذ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ).

صدق الله العظيم سورة إبراهيم الآية (7)

أولاً: الحمد والشكر والثناء لله تعالى الذي له المنة والفضل وفقني وأعانني، وسهل لي السبل، في إتمام هذا البحث، فمنه سبحانه وتعالى استمدت العون والتوفيق والسداد.

والشكر موصول للأستاذ الدكتور صاحب العلم الغزير الدقيق في توجيهاته وتصويباته المشرف على البحث، بروفيسور/ سر الختم عثمان الأمين الذي منحني من جهده ووقته وعلمه، وإرشاداته القيّمة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل لأسرة جامعة السودان وعمادة الدراسات العليا وكافة اسانذتها وموظفيها في كلية علوم الاتصال، سائلةً المولى عز وجل أن يزيدهم من فضله وكرمه، وأن يجعلها منارة للعلم،

وأ أسرة كلية الإعلام جامعة أم درمان الإسلامية ومركز دراسات العالم الإسلامي وأخص بالشكر كل العاملين بجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج باختلاف مقاماتهم السامية وأسرة طلاب الجالية اليمنية بجامعة القرآن الكريم .

الشكر أجزله للأستاذ تاج الدين المهدي الأمين العام الأسبق لجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج.

والشكر أجزله لجميع المكتبات وأمناءها لمساعدتها لي بتوفير المادة العلمية.

،،،،، الباحثة،،،،،

مستخلص البحث

عنوان الدراسة: اتجاهات الرأي العام النوعي نحو قضية الهجرة الخارجية دراسة ميدانية على عينة من المغتربين السودانيين

الباحثة: رحاب عبدالقادر أحمد عبدالقادر

تناولت هذه الدراسة بالتحليل موضوع اتجاهات الرأي العام النوعي نحو قضايا الهجرة الخارجية عموماً عام وإلى الدول العربية خاصة، وكانت أهم أهدافها تعرف اتجاهات الرأي العام النوعي نحو قضية الهجرة من حيث الأسباب، وتقييم أثر هذه الاتجاهات على الهجرة الخارجية، وتحليل الدوافع والأسباب المؤثرة في الهجرة الخارجية، وتفعيل الدور الإعلامي لجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج نحو قضية الهجرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، واستخدمت الاستبانة والملاحظة والمقابلة أدوات لجمع معلومات وبيانات الدراسة، وفي الجانب التطبيقي تم اختيار عينة قصدية قوامها 210 فرداً من مجتمع الدراسة الذين يمثلون المغتربين السودانيين في دول السعودية والأماراتو قطر ميداناً لتطبيق الدراسة وأسفرت الدراسة عن عدد من النتائج أهمها:

1. أشارت الدراسة الى أن هناك تأثيراً إيجابياً للهجرة، ويتمثل في تحسين الظروف المعيشية لغالبية المهاجرين.

2. أكدت الدراسة أن العمل كان هو دافع معظم أفراد العينة.

3. أظهرت الدراسة أن معظم افراد العينة لم يسبق لهم العمل في مجال غير المهنة.

4. أشارت الدراسة إلى أن أكثر أفراد العينة كانت هجرتهم بسبب الظروف الإقتصادية.

وعدد من التوصيات أهمها:

1. ضرورة إهتمام جهاز المغتربين بتصحيح الصورة الذهنية عن السودان.

2. ضرورة الإهتمام بقياس الرأي العام للمغتربين وعكسه للدولة لمعالجة قضاياهم.

3. ضرورة وضع برامج للتنمية المستدامة للحد من الهجرة للأسباب الإقتصادية ودعم

الإستقرار السياسي الذي من أسبابه الإستقرار الأمني.

Abstract

Study title: Attitudes of Qualitative Public Opinion towards the Issue of External Immigration. A field study on a sample of Sudanese expatriates during the period from June 2013 to December 2019.

Researcher: Rehab Abdelgadir Ahmad Abdelgadir.

This study analyzed the issue of qualitative public opinion trends towards external immigration in general and immigration to the Arabic countries in particular. The most important objectives of the study were to identify the trends of the qualitative public opinions towards immigration in terms of causes, to evaluate the impact of the public opinion trends towards the external immigration, to analyze the drives and causes leading to the external immigration, and to activate the information role of the organization of expatriates' affairs regarding the immigration issue. The study relied on the descriptive, analytical and historical approach. It used a questionnaire, observations and interviews as tools to collect the required data for the study. On the practical aspect, an intentional sample formed of (210) individual was chosen from the study population which represents Sudanese expatriates in Saudi, Emirates, and Qatar countries as a sample for conducting the study.

The study revealed several results, the most important of them were:

- 1) There is a positive impact of the immigration, represented in the improvement of the living standard for most of the expatriates.
- 2) The study proved that the intentions of the majority of the sample's individuals regarding the immigration were to get jobs.
- 3) The study revealed that the majority of the sample's individuals have never worked in other fields of professions.
- 4) The study found out that the immigration of the majority of the sample's individuals was due to economical circumstances.

The study provided several recommendations, the most important of them were:

- 1) It is necessary for the organization of expatriates' affairs to correct the mental image about Sudan.
- 2) Complete care for measuring the expatriates' public opinions should be taken and reflecting it to the concerned authority in order to solve their problems.
- 3) There is an urgent need to set a sustainable development program to limit the immigration caused by economic reasons, and to support the political stabilization which leads to security stabilization.

قائمة الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	استهلال
ب	إهداء
ج	شكر وتقدير
د	مستخلص البحث
هـ	Abstract
و	قائمة المحتويات
الفصل الاول: الاطار المنهجي	
1	المقدمة
2	مشكلة الدراسة
2	أهمية الدراسة
2	أهداف الدراسة
3	أسباب اختيار الموضوع
4	تساؤلات الدراسة
4	فروض الدراسة
5	مصطلحات البحث
5	منهج الدراسة
6	أدوات البحث
7	حدود الدراسة
12	الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الرأي العام مفهومه وأنواعه ومقوماته	
21	المبحث الأول : مفهوم الرأي العام وأهميته وخصائصه
32	المبحث الثاني: أنواع الرأي العام وتقسيمه وتأثير وسائل الاتصال عليه
43	المبحث الثالث: عوامل ومراحل وأساليب وعناصر ومكونات الرأي العام
الفصل الثالث: الهجرة الخارجية	

66	المبحث الأول: مفهوم الهجرة
80	المبحث الثاني: أسباب الهجرة ودوافعها
87	المبحث الثالث: تأثيرات الهجرة الخارجية
الفصل الرابع: العلاقات العامة في جهاز المغتربين	
96	المبحث الأول: أهمية العلاقات العامة ووظائفها
107	المبحث الثاني: برامج وأنشطة العلاقات العامة في جهاز المغتربين
116	المبحث الثالث: إعلام الجاليات
الفصل الخامس: الدراسة الميدانية	
131	أولاً: المغتربين السودانيين بالخارج
149	ثانياً: الإجراءات المنهجية للدراسة
162	ثالثاً: عرض وتحليل وتفسير البيانات
الخاتمة	
186	النتائج
189	التوصيات
191	المصادر والمراجع
الملاحق	

الفصل الأول

الاطار المنهجي

مقدمة الدراسة:

الرأي العام ظاهرة اجتماعية، مثلها مثل أي سلوك اجتماعي ظاهر، يستند في تكوينه ليس فقط على القوة الفكرية والعقلية للفرد بل تدعم تكوينه الجوانب العاطفية لدى الفرد لذلك نجده يتأرجح بين العمق والسطحية والثبات والتغلب، التماثل والاختلاف.

يتشكل الرأي العام من خلال قدرة الفرد على اختيار مواقف في الحياة مبنية على قناعاته الشخصية استناداً إلى خيارات حرة تطرح أمامه، وينتقي منها ما يتناسب مع مبادئه وعاداته وتقاليد.

والهجرة هي التحرك تحت ظروف أساسية تتيح للأفراد والجماعات تحقيق قدر من التوازن، أو الاستمرار في الوجود عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية والثقافية والسياسية وغيرها.

وقد أكدت العديد من الدراسات أن توجه السودانيون نحو الهجرة يرجع إلى العديد من الدوافع والأسباب التي تقف وراء ظاهرة الهجرة إلى الخارج، ومن أهم تلك الأسباب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وترتبط الهجرة بالعديد من المتغيرات تمثل أركان أساسية في الحياة.

ولهذا جاء اهتمام الباحثة بدراسة الاتجاه نحو الهجرة كأحد المتغيرات الهامة التي باتت تظهر في المجتمع السوداني على أساس أنها إحدى المخارج، لدى الكثيرين من أعباء الواقع المثقل بالهموم وانسداد الأفق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولازالت الاتجاهات هي من أنسب الوسائل المستخدمة في قياس مستوى الهجرة؛ نظراً لما تعكسه الاتجاهات من أفكار في أداء الفرد وسلوكه وتعمل على صعيد الجماعة، وقد رأت الباحثة أن تقوم بهذه الدراسة استشعاراً منها من خلال عملها في جهاز تنظيم شؤون السودانيون بالخارج بحجم تلك الظاهرة في أوساط المجتمع.

مشكلة الدراسة:

هي سؤال أو موقف يواجه الفرد ولا يوجد استجابة جاهزة للحل ، ويتطلب إجابة أو تفسير أو معلومات. تكمن مشكلة الدراسة في تزايد أعداد السودانيون العاملين بالخارج، وما شهدت هذه القضية من إثارة للرأي العام حول الهجرة الخارجية واختلافات اتجاهات الرأي العام حولها، والمسببات الأساسية لتلك القضية من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وإبراز الجوانب الإيجابية والسلبية نحو الهجرة، بالإضافة إلى الدوافع والأسباب الأخرى لها، ونجد الثمانينيات والتسعينيات، أصبحت تشكل هاجساً؛ وذلك بسبب هجرة الكوادر والكفاءات

العلمية المؤهلة، كما تعتبر هدراً للإمكانات المادية التي تم إنفاقها على هذه الكفاءات وإعدادها وتدريبها وتهيتها مما يؤدي إلى افتقار العنصر الإداري الكفاء الذي يقوم بإدارة وتنظيم المشروعات التنموية، وبالتالي إضعاف القوى المنتجة في المجتمع.

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس عن ماهية اتجاهات الرأي العام النوعي نحو قضية الهجرة الخارجية.

أهمية الدراسة:

1. وتتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع ذاته ومن قلة الدراسات حوله ، وما سيضيفه من معرفة جديدة تفيد العاملين في مجاله.

2. معرفة المتغير التابع حول الرأي العام في قضية الهجرة وتأثيره على المتغير المستغل حول ماهية أوالدوافع وراء هذه الهجرة.

3. لهذه الدراسة أهمية من الناحيتين العلمية و التطبيقية:

4. الأهمية العلمية:

5. تتناول موضوعاً جديراً بالدراسة والاهتمام؛ كونه يتزامن مع أحداث هامة يمر بها المجتمع السوداني، وهو موضوع اتجاهات الرأي العام نحو الهجرة.

6. تسهم هذه الدراسة في إضافة بعض المعرفة النوعية إلى المكتبة السودانية والتي قد تكون مفترقة إليها.

الأهمية العملية:

1. تستفيد من هذه الدراسة الجامعة والأسرة والمجتمع والجهات ذات العلاقة، والتي لها صلة بشأن الهجرة من مؤسسات الدولة.

2. تساعد هذه الدراسة على توفير البيانات حول ظاهرة الاتجاه نحو الهجرة في المجتمع السوداني.

3. تساهم في توفير بيانات تخدم إعداد خطط علمية وعملية للتغلب؛ على المعوقات الحياتية التي تواجه المهاجرين السودانيين وتدفعهم إلى الهجرة.

4. تُعدُّ هذه الدراسة إطاراً مرجعياً يرفد المهاجرين بأفكار حول سلبيات وإيجابيات الهجرة وكيفية الاستفادة منها.

أهداف الدراسة:

قامت هذه الدراسة على أهداف متنوعة (تعريفية، قياسية، تحليلية) تعرف بأنها إيجاد إجابة وافية شاملة لسؤال البحث الرئيسي:

1. التعرف على اتجاهات الرأي العام النوعي نحو قضية الهجرة من حيث الأسباب.
2. تقييم أثر اتجاهات الرأي العام على الهجرة الخارجية.
3. تحليل الدوافع والأسباب المؤثرة في الهجرة الخارجية.
4. تقديم مقترحات وتوصيات تساعد متخذي القرار في تحسين برامج الاستفادة من الهجرة الخارجية. وضع توصيات يمكن أن تساهم في التخطيط السليم للهجرة، وكيفية الاستفادة منها في تبادل الخبرات ونقل المعرفة والتقنيات الحديثة لدفع حركة التنمية المستدامة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع التي دعت الباحثة لاختيار موضوع البحث تكمن في الآتي:

أولاً: الدافع العلمي:

لاحظت الباحثة ومن خلال اطلاعها على الكثير من البحوث والدراسات التي أجريت لها دور فاعل في قضية الهجرة من خلال رسالتها الإعلامية التي تقدمها بقلب الرأي العام مستخدمة الوسائط التقنية الحديثة لتصل رسالتها لأوسع نطاق وتأمل الباحثة بأن يكون هذا البحث إضافة حقيقية لاتجاهات الرأي العام النوعي نحو قضية الهجرة الخارجية.

ثانياً: الدافع المجتمعي:

1/عدم إهتمام الجهات الرسمية بالعناية والرعاية لتزايد الإتجاهات نحو الهجرة والإسهام بصورة فاعلة في تبني الموضوع وجعله مشكلة تحتاج إلى حلول.

2/الرغبة في الإسهام بدراسة يستفيد منها المجتمع في مجال الرأي العام لأكثر من خمس سنوات في أكثر الدول كثافة للسودانيين.

ثالثاً: الدافع الذاتي:

يوجد دافع ذاتي يتمثل في اهتمام الباحثة الرأي العام النوعي نحو قضية الهجرة الخارجية بحكم عملها بجهاز المغتربين.

تساؤلات الدراسة: هي توزيع الباحثة للسؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية محورية.

1. ما اتجاهات الرأي العام النوعي نحو قضية الهجرة الخارجية؟
2. ما الآثار المترتبة على الهجرة سلباً أو إيجاباً؟
3. ما التحديات التي تواجهها إدارة جهاز تنظيم العاملين بالخارج نحو تنظيم هجرة السودانيين؟
4. ما أهم العوامل المؤثرة في هجرة السودانيين للخارج؟
5. ما أهم البرامج والأنشطة التي تقوم بتقديمها إدارة جهاز العاملين بالخارج للمغتربين؟
6. كيف تمكن الجهاز من الاستفادة من تبادل الخبرات لدى المغتربين؟
7. ما إسهام وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام حول قضايا الهجرة؟

الفروض العلمية للدراسة:

الفرضية: هي تخمين ذكي وتفسير محتمل يتم بواسطة ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة أو الظاهرة المدروسة والفروض تأخذ غالباً صيغة التعميمات أو المقترحات التي تصاغ بأسلوب منسق ومنظم يظهر العلاقات التي يحاول الباحث من خلالها حل المشكلة وتشتمل الفرضيات غالباً على بعض العلاقات غالباً على بعض العلاقات المعروفة كحقائق علمية والتي يقوم الباحث بربطها ببعض الأفكار المنصورة التي ينسجها من خياله ليعطي بذلك التفسيرات وحلول أولية مقبولة لأوضاع الظاهرة أو المشكلة التي ما زالت مجهولة). (عليان، محمد، 2013م) وجاءت فرضيات هذه الدراسة على النحو التالي:

1. تسببت العوامل الاقتصادية والسياسية دوافع اساسية للهجرة.
2. ساهمت نجاحات المهاجرين الأوائل في تكوين رأي عام إيجابي نحو الهجرة.
3. هجرة الكفاءات أثرت تأثيراً كبيراً على قطاعي التعليم والصحة.
4. ساهمت وسائل الإعلام في تشكيل رأي عام حول قضايا الهجرة.
5. تعتبر البرامج الإعلامية التي يقدمها جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج هي اهم البرامج .

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

يعرف الباحث المصطلحات التي سوف يستخدمها في بحثه ، وذلك بصورة قاطعة بعد دراسة هذه المصطلحات من معاجم ومراجع أو مؤلفات سابقة ، وهي:

الاتجاه: Attitude:

تعريف الاتجاه لغة:

يعرف بأنه قصد جهة معينة ويقال اتجه القبلة أي توجه نحو الكعبة المشرفة لأداء فريضة الصلاة والاتجاه مصدر للفعل إتجه، ويقال اتجه الشخص إليه: أي أقبل بوجهه عليه وقصده (خورشيد، 1990م، ص10).

تعريف الاتجاه اصطلاحاً:

يعرفه (زهران، 2003م ، ص72) بأنه: استعداد نفسي أو تهيؤ عقلي عصبي متعلم للاستجابة الموجبة أو السالبة (القبول أو الرفض) نحو أشخاص وأشياء أو موضوعات أو مواقف جدلية في البيئة التي تثير الاستجابة.

يعتبر موضوع الاتجاهات من الموضوعات الرئيسية في علم النفس الاجتماعي، وهو يدرس الإنسان من حيث أنه كائن يؤثر ويتأثر بالآخرين من حيث صلته بالبيئة المحيطة، مع الاهتمام بما تحدثه هذه الصلات البيئية من آثار على أفكار الفرد وانفعالاته وعاداته. (مفيد، 1982م، ص17).

ويعرف ميشيل أراجيل الاتجاه بأنه: الميل أو السلوك أو التفكير بطريقة محددة إزاء أناس آخرين أو منظمات أو موضوعات أو رموز. (علي، 1998م، ص 10)

بينما يعرفه سعد رزق في موسوعته بأنه: الاستجابة المكتسبة والانفعالية لمنبه معين، كموقف المرء من الحرب أو من رأي معين أو مذهب، وهي استجابة ثابتة إلى حدّ ما، تشتمل على توقع تجربة ما والاستعداد لاستجابة معينة دوماً. (رزق ، 1973م ، ص 10).

التعريف الإجرائي للاتجاه:

يعرف نظرياً على أنه وجهة النظر أو الموقف الذي يتبناه الفرد إزاء قضية تهمه، وهي هنا تشكيل اتجاهات الرأي العام السوداني نحو قضايا الهجرة.

التعريف الإجرائي للاتجاه نحو الهجرة:

هو الاستعداد الوجداني للأفراد للانتقال إلى خارج حدود بلادهم تلبية لاحتياجاتهم ويتحدد اتجاهاتهم نحو الهجرة بالدرجة التي يحصلون عليها على مقياس الاتجاه نحو الهجرة الخاص

بالدراسة. (الرفاتي، 2016م، ص، 13).

الرأي العام:

تعريف الرأي العام لغة:

كلمة الرأي مشتقة من رؤية، وجاءت بمعنى العلم، كما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ) سورة سبأ، 6، "، وقوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ) سورة البقرة، 165، "، وبمعنى المشاهدة، كما في قوله تعالى: (أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَى) سورة النجم، 12، "، وفي قوله تعالى: (الَّذِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَرَى) سورة العلق، 14، "، وفي قوله تعالى: (فَلَمَّا رَأَى السَّمَاسَ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ) سورة الأنعام، 78.

تعريف الرأي العام اصطلاحاً:

الرأي العام في الأصل مصطلح غربي تم استخدامه من قبل الأنظمة السياسية الغربية (الديموقراطية) التي كان لديها ولع كبير بالتحدث عن الرأي العام؛ لتؤكد أن حكوماتها معبرة عن رأي الناس لاعتن رأيها هي، وهذا الأمر استعادته جميع الأنظمة، حتى الأنظمة الاستبدادية أخذت تتحدث عن الرأي العام. (الحسيني، 1996م ، ص 76).

والرأي العام جزء من منظومة متكاملة تبدأ بالمعلومات وتنتهي بالسلوك وتشمل (المعلومات، الآراء، الاتجاهات، القيم، المعتقدات، السلوك). (شاهين، 2010م، ص 5).

الرأي العام:

هو ما يتفق عليه أفراد مجموعة معينة كلها أو غالبيتها من رأي إزاء مشكلة معينة أو موضوع معين من الموضوعات الجدلية التي تحتمل وجهات نظر مختلفة، وبعبارة أخرى: هو ما يجول بفكر مجموعة معينة وما تشعر به نحو مسألة أو قضية معينة تؤثر عليهم، ولهم فيها مصلحة، فالشخص الذي ليس لديه مصلحة في هذا الموضوع لا يتأثر به، ولن يشارك أو يسهم في الرأي العام حول ذات الموضوع، حيث يدفعنا هذا إلى القول بأن الرأي العام هو تغير جمعي لآراء أفراد متعددين يشكلون مجموعة من خلال أهدافهم وحاجاتهم وطموحاتهم وأفكارهم المشتركة، ومن الوجهة السيكولوجية فإن الرأي يحدد أساساً بالمصلحة الشخصية، بمعنى أن الأحداث أو الكلمات أو أي مؤثرات على الرأي إذا كانت لها علاقة واضحة أو ارتباط بالمصلحة الشخصية.

التعريف الإجرائي للرأي العام:

هو رأي السودانيين المغتربين في الهجرة في فترة زمنية محددة في دول الخليجيات الكثافة (السعودية، الإمارات، قطر).

الرأي العام النوعي:

هو الرأي الذي يعبر عن اهتمامات مشتركة ومتشابهة بالنسبة لمجموعة ما، إزاء قضية تتعلق بمصالح هذه الفئة ويقصد به في مفهومه الواسع: اتجاهات الرأي العام التي تعبر عن قطاع معين من المجتمع السياسي باختلاف مواقعهم وهو رأي منساق ومنقاد، وهو رجل الشارع إذا صح التعبير، وهناك أيضاً التقسيم من حيث الوجود، حيث نجد رأياً عاماً كامناً متوقفاً وجوده حيثما تثار قضية ما أو يقع حدث معين، ورأي عام ظاهراً وموجوداً فعلياً؛ نتيجة لحدوث أحداث فعلية، ويقسم الرأي العام نوعياً أيضاً من حيث الاستمرارية إلى: رأي عام مؤقت، وهو الذي يستمر لفترة زمنية ليست بالطويلة، وينتهي بانتهاء أسباب ظهوره، ورأي عام دائم ثابت، ويتصف بالاستمرارية لفترة طويلة تركز على المورث الحضاري والثقافي والعادات والتقاليد، ورأي عام يومي، وهو الرأي الذي يتأثر بالأحداث اليومية الجارية وتحرك وسائل الإعلام، ويتصف بالتقلب من يوم لآخر.

وهناك رأي الأغلبية وهو: الرأي الذي يمثل رأي ما يزيد على نصف الجماعة، ورأي الأقلية: وهو رأي ما يقل عن نصف الجماعة، يعبر عن رأي طائفة من الناس لا يستهان بها، وهناك الرأي الانتلافي: وهو رأي جملة من الأقليات المختلفة في اتجاهاتها، والتي تجتمع لتحقيق هدف معين تحت ظروف خاصة، وهو ليس قبل وبعد المناقشة، وإنما نتاج عوامل خارجية عارضة، ويوجد الرأي العام الساحق: وهو حالة من الاتفاق تصل إليها الجماعة أو الأكثر منها، وهو ليس رأي الأغلبية وإنما رأي قريب من الإجماع، ويقترّب من العادات والعرف والتقاليد، وتتدرج التقسيمات الأربعة الأخيرة تحت تقسيم الرأي العام نوعياً من حيث الكم (عامر، 2007، ص 17).

تعريف الهجرة لغة:

هي الخروج من أرض إلى أخرى وانتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعياً وراء الرزق. هاجر: أي ترك وطنه وخرج منه إلى غيره، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض، (ابن منظور، د. ت، ص 35). وكما جاءت كلمة هجرة بوجه عام في اللغة العربية، من الهجر ضد الوصل، ومنها التهاجر، يعني التقاطع، ومنها أيضاً المفردات: هجرأ وهجراناً، وتعني القطع،

والصفة: مهاجر، وأصل المهاجر عند العرب: خروج البدوي من باديته إلى المدن، وقد تكون من أرض الوطن إلى أرض وطن آخر، والمهاجر كل خارج من بلده إلى بلد آخر، والجمع مهاجرون، والهجرة قد تكون معنوية وهي هجر الشيء أو تركه. (الرازي ، 1939م ، ص 43).

تعريف الهجرة اصطلاحاً:

هي عبارة عن تحرك هادف لمجموعة من الناس من موطن جديد يقيمون فيه ما بقيت الأسباب التي اجتذبتهم إليه. (جبارة ، 1987م ، ص 3).

وكما ورد أن الهجرة تعني الخروج من أرض إلى أخرى بغرض الاستقرار الدائم أو الموقت، وقد تكون مرتبطة بدوافع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو نفسية. (الزين، 2005م ، ص2)، وورد أن الهجرة هي تغيير محل الإقامة أو الانتقال من مكان إلى آخر. (سمحة، 2009م ، ص 131).

ويستخدم مصطلح الهجرة migration في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى التحركات الجغرافية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات، وقد يعبر عن هذه التحركات باستخدام مصطلح آخر، هو مصطلح الحراك mobility الذي يتضمن كل أنواع التحركات الإقليمية، سواءً أكانت موقته أم دائمة، خلال المناطق المختلفة، وقد يستخدم مصطلح الهجرة للإشارة إلى التغيير في إقامة الفرد من دائرة أو وحدة من وحدات تقسيم الإقليم إلى دائرة أو وحدات أخرى.

وتعرف الهجرة على أنها انتقال أفراد من الناس من بلد إلى بلد للبحث عن الكسب والعيش أو للبحث عن أعمال يدوية أو خدمات عقلية يؤدونها وأن يعيشوا فيه مرة تكفي أن يتداخلوا مع أهله.

إن الهجرة تحرك تحت ظروف أساسية ورئيسية تتيح للأفراد والجماعات تحقيق قدر من التوازن أو الاستقرار في الوجود عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية والسياسية والثقافية (الربايعة، 1987م ، ص12).

ويخلص (R.brhning,1978) إلى تعريف الهجرة بأنها حركة الموارد البشرية، سواء العقول أم المهنيين أم غير المختصين باتجاه الحدود الإقليمية التي يطرق المهاجر أبوابها التي تجد المال لمن يفتح أبواب هذه الحدود.

وفي تعريف آخر: تشير كلمة (هجرة) إلى أنواع مختلفة من التحركات السكانية، مع الافتراض الضمني أنه سيترتب على الحركات تغيير محل الإقامة أو السكن، ويتضمن هذا المفهوم أيضاً

حالة الهجرة الدائمة أو الحراك الدائم الذي تمارسه الجماعات دائمة التنقل، مثل الجماعات البدوية وغيرها.

وبوجه عام فقد درجت الكتابات المتعددة التي تناولت مفهوم الهجرة بالتحديد سواءً كان ذلك في علم السكان أم الاجتماع درجت على تصنيفات مختلفة للهجرة على محكات أربعة رئيسية يمكن أن تجعل منها قالباً يحتوي في جنباته التعريفات المختلفة لهذا المفهوم.

وأول هذه المفاهيم ما قدم تفسيراً لمعنى الهجرة وفقاً لمحك سيكولوجي، أي من ناحية الحالة التي يتخذ الفرد فيها قراره بالانتقال من مكان إلى آخر دون ضغط أو إخبار رسمي أو من ناحية إجبارية لبعض الأفراد أو الجماعات على ترك مواطنهم، أي تهجير أو إخلاء منطقة معينة، أو النزوح منها خفية، (سيمنت، م، ص 499).

وقد حدد تعريف الهجرة بهذا المعنى عند عالم السكان الهندي (شاندراسيكر)، حيث يقول: إنها "إما هجرة إرادية تعني الرغبة في تحسين حالة الفرد الاقتصادية أو الاجتماعية أو هجرة قسرية إجبارية تتضمن الهروب من موقف غير مرغوب فيه في بلده الأصلية، كالاضطهاد الديني أو الخلاف العنصري أو الحرمان من حق مشروع أو ظروف الحرب والاحتلال عن طريق الغزو الخارجي.

وقد قامت المنظمات الدولية لتوحيد التعاريف والتي قدمتها لجان السكان بالأمم المتحدة، والتي عرفت المهاجرين الدائمين النازحين لدولةٍ ما بأنهم أولئك الأشخاص عدا اللاجئين refugees السكان المنقولين the transformed الذين يدخلون دولة بقصد البقاء فيها مدة تزيد عن سنة، وعرفت المهاجرين المؤقتين بأنهم أولئك الأشخاص الذين يدخلون دولة لمدة أقصر بقصد العمل فيها.

وبالنظر إلى تعريفات الهجرة نجد أنه يمكننا القول بأنها حركة سكانية يتم فيها انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر داخل الدولة الواحدة أو الموطن الأصلي إلى وطن جديد يختاره بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة بصورة إجبارية أو اختيارية نتيجة أسباب عديدة.

الهجرة من وجهة النظر الديموغرافية:

الهجرة هي أحد العوامل الرئيسية (المواليد، والوفيات) المؤثرة في تغيرات عدد السكان وتوزيعهم، وهي تعد من وجهة النظر الديموغرافية البحتة أقل أهمية بكثير من المواليد والوفيات في إحداث تغيرات في سكان الدول أو حتى في الأقاليم داخل الدولة الواحدة، ومع ذلك فكثيراً ما تصبح الهجرة أهم العوامل الرئيسية المتصلة بتغيرات السكان، ثم إن نزوح السكان من مكانٍ ما وتدفقهم

إلى مكان آخر كثيراً ما يكونان أكثر وزناً من آثار التغيرات في معدل المواليد ومعدل الوفيات من حيث تأثيرهما الاجتماعي أو الاقتصادي في الجماعات. (الشهاوي، 2009م، ص16).

التعريف الإجرائي للهجرة: وتعني المهاجرين اللذين هاجروا في فترة زمنية محددة لأسباب مختلفة أهمها الإقتصادية.

منهج الدراسة:

هو الطريقة التي تعين الباحث على أن يلتزم بإتباع مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العمل سيراً مقصوداً في البحث العلمي ، ويسترشد به الباحث في سبيل الوصول إلى الحلول الملائمة لمشكلة البحث. اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وهو يستخدم في البحوث التي تستهدف وصف وسمات أو آراء أو إتجاهات أو سلوكيات عينات من الأفراد ممثلة بمجتمعها بما يسمح بتعميم نتيجة المسح على المجتمع الذي سحبت منه العينة بينما المنهج التاريخي هو الطريقة أو الأسلوب المستخدم في بلوغ المعارف والحقائق وذلك عن طريق مطالعة المعلومات أو البيانات التي دونت في الفترات الماضية وتنقيحها ونقدها بحياد وموضوعية للتأكد من جودتها وصحتها ثم إعادة بلورتها للتوصل إلى النتائج المدعمة بالقرائن والبراهين. (حسين، 1992م، ص25).

أدوات الدراسة:

ويقصد بأدوات البحث أو الأداة الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات المطلوبة للبحث ومن الأدوات التي يريد الباحث استخدامها (الاستبيان، المقابلة، الملاحظة):
الاستبانة: هي أداة للحصول، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة أو العبارات المكتوبة مزودة بإجاباتها أو الآراء المحتملة' أو بفرغ للإجابة، متى يستخدم الاستبيان في الحصول على معلومات، بيانات وحقائق غير معروفة سوى لدى الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان ولا نستطيع الحصول على هذه المعلومات بواسطة أداة أخرى(عبيدات، 2002م، ص73).

الملاحظة العلمية: الملاحظة المنهجية المقصودة التي توجه الانتباه والحواس

والعقل إلى طائفة خاصة من الظواهر والوقائع لإدراك ما بينها من علاقات وروابط .
الملاحظة: هي عبارة عن قيام الباحث بالانتباه والتدقيق تجاه ظاهرة أو حادثة معين

وتهدف إلى التقصي والتحري ومن ثم التوصل للعلاقات بين المتغيرات وتحديد النتائج. (الشريف، 1996م، ص83).

المقابلة العلمية: هي عبارة عن حوار وتفاعل لفظي شفوي يتم بين الباحث والمبجوثين ويقوم به فرد مع آخر أو مع آخرين للحصول على بيانات ومعلومات بهدف استخدامها في بحث علمي (درار، 2012م، ص96).

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: منهج الدراسة منهج الدراسة

السودان، الخرطوم، حيث وجود مقر جهازتنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، حيث تم ملء استبيان الدراسة الميدانية.

الإطار الزمني:

في الفترة من 2013م-2019م، وتم تحديد واختيار هذه الفترة لتزايد أعداد المهاجرين فيها، وكثرة الملتقيات والمؤتمرات في تلك الفترة.

الحدود الموضوعية:

اتجاهات الرأي العام النوعي نحو قضية الهجرة الخارجية

مجتمع الدراسة:

هو المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها

النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. (سعد، 2008، ص37)

عينة الدراسة:

تمثل المجتمع الأصلي وتحقق أغراض البحث، وتُغني الباحث عن مشقات دراسة المجتمع الأصلي وتعرف العينة بأنها جزء ممثل لمجتمع البحث الأصلي، والهدف منها الحصول على المعلومات عن مجتمع البحث الأصلي، ومن الضروري أن تكون العينة ذات حجم كاف، وأن يتجنب المصادر الممكنة للخطأ. (قاسم ، 2011م ، 46).

يتكون المجتمع الأصلي للدراسة من السودانيين المغتربين العاملين في الخارج من (السودانيين في السعودية، والإمارات، وقطر) .

العينة التي تم اختيارها لإجراء هذه الدراسة هي العينة القصدية، تم اختيارها بما

تمتاز من صفات تساعد وتخدم الغرض والهدف الأساسي لهذه الدراسة وهم عينة متجانسة من ناحية المستوى العلمي والفكري والثقافة مع تفاوت في سنوات الخبرة، بيد أن هذه الفترة التي تم فيها إعداد الدراسة كان هنالك صعوبة في الحصول على الإحصائيات والمعلومات لذلك تم الإعتماد علي المؤتمرات حيث قامت الباحثة بطرح الاستبانة عليها، وهم السودانيون المغتربون العاملين في الخارج من (السودانيين في السعودية، والإمارات، وقطر) والبالغ عددهم (210) مغترب تم توزيعها بالتساوي علي الثلاثة دول بإعتبارها أكثر الدول كثافة عبر وسائل التواصل الإلكتروني (الواتساب والبريد الإلكتروني) وتم اختيار المجموعات التي تواصلت بالرد علي الإستبيان وقد حصلت الباحثة علي كل العينة لمتابعتها المتواصلة للمبحوثين عبر وسائل التواصل المشار إليها.

ثانياً: الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: هجرة الأستاذ الجامعي وأثرها على مسيرة التعليم العالي (حسن، 1999م):

وهدفت الدراسة إلى الآتي:

1. التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمهنية والوظيفية التي تؤدي إلى هجرة الأستاذ الجامعي.
 2. التعرف على الآثار السالبة المترتبة على هذه الهجرة.
- اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة والمقابلة كأداة من أدوات الدراسة الميدانية، وقد توصلت تلك الدراسة إلى النتائج الآتية:
1. إن العوامل الاقتصادية تأتي في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة.
 2. إن من أهم العوامل الاجتماعية التي تساعد على الهجرة الإيفاء بالمستلزمات العائلية والاجتماعية والتمتع بالاستقرار.
 3. إن من أسباب الهجرة اكتساب مهارات وخبرات وثقافات جديدة.
- أهم توصيات الدراسة كما يلي:

1. زيادة راتب الأستاذ الجامعي بما يتماشى مع متطلبات الحياة المعيشية.
2. تهيئة بيئة العمل المناسبة بالجامعات، ودعم وتطوير إمكانات البحث العلمي بحسب موضوعه

من البحث.

الدراسة الثانية: قياس اتجاهات السودانيين المقيمين في العراق نحو الهجرة (الجاك، 2001م):

هدفت الدراسة إلى الآتي:

1. بناء مقياس اتجاهات السودانيين المقيمين في العراق نحو الهجرة.
2. معرفة دلالة الفروق في اتجاهات السودانيين المقيمين في العراق نحو الهجرة تبعاً للمتغيرات التالية: (مدة الإقامة في العراق ، الحالة الاجتماعية " متزوج، أعزب " ، نوع العمل).
منهج الدراسة:
اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي
وتلخصت أهم نتائج تلك الدراسة في الآتي:
1. إن السودانيين المقيمين في العراق لديهم اتجاهات متباينة نحو الهجرة إلى الخارج، إذ تكون أقوى هذه الاتجاهات لدى من يعمل أجير، يليه من يعمل فني، يليه الموظف، ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن معظم الذين يعملون بصفة أجير هم من ذوي التعليم البسيط، إذ يشير (ويتج، 1977م) و(مرعي، 1996م) إلى أن للتعليم تأثيراً مهماً في اتجاهات الفرد وتدعيمها، فضلاً عن أن الذين يعملون أجراء وفنيين يجدون في الهجرة فرصة لهم لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، وتتباين هذه الاتجاهات وفقاً للحالة الاجتماعية، إذ تكون لدى الأعزب أقوى من المتزوج، وقد يعود السبب في هذا إلى أن الأعزب يتجه نحو الهجرة لأسباب اجتماعية واقتصادية، ولتحسين وضعه الاقتصادي؛ ليتمكن من بناء الأسرة.
2. أن العامل الاقتصادي والاجتماعي له دور هام في تشكيل اتجاه الفرد، وإن هذه الاتجاهات تتباين على وفق مدة الإقامة، إذ تكون لدى ذوي الإقامة الطويلة أقوى، يليها ذوو الإقامة المتوسطة، يليها ذوو الإقامة القصيرة.
3. إن الإقامة خارج الوطن كلما زادت زاد الاتجاه نحو الهجرة وقد يعزى ذلك إلى طبيعة تعودهم الغربية والعمل خارج الوطن، ذلك أن المهاجر يتأقلم في المهجر عبر ثلاث مراحل أساسية، هي التكيف والاندماج والانصهار.
4. كلما زادت مدة الإقامة زادت احتمالية وصول المهاجر إلى المرحلة الثانية والثالثة، مما يشكل لديه اتجاهات قوياً نحو الهجرة.
ومن أهم توصيات الدراسة:

1. تحسين الوضع الاقتصادي وزيادة الأجور حتى لا تزيد معدلات الهجرة .
 2. الاهتمام الكافي من قبل الدولة بالهجرة ودراسة انعكاساتها الإيجابية والسلبية على البلاد.
- الدراسة الثالثة: مهددات وانعكاسات هجرة العقول السودانية دراسة حالة الأستاذ الجامعي (السراج،، 2002م):**
- تركزت مشكلة الدراسة في مهددات وانعكاسات هجرة العقول السودانية متمثلة في أساندة الجامعات السودانية اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.
- هدفت الدراسة إلى الآتي:
1. إلقاء المزيد من الضوء على انعكاسات ومساهمات هذه الظاهرة وذلك من خلال معرفة خصائص وأسباب ودوافع الهجرة.
 2. إلى أي مدى يمكن أن تؤثر هذه ظاهرة الهجرة.
- منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي
- أهم نتائج هذه الدراسة كما يلي:**
1. إن هجرة العقول السودانية وخاصة هجرة الأستاذ الجامعي تتميز بالانتقائية.
 2. إن الدافع الرئيسي للهجرة هو الدافع الاقتصادي المادي للمهاجرين ويليهِ الدافع العلمي.
- أوصت هذه الدراسة بالآتي:**
1. تحسين مستويات الأجور والمرتبات للأساندة وتوفير الخدمات الضرورية والأساسية.
 2. خلق المناخ العلمي الملائم والمشجع للاستقرار الأساندة بالجامعات وتوفير الإمكانيات المادية للحفاظ على المستوى الأكاديمي للجامعات السودانية .
- الدراسة الرابعة: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسودانيين العاملين بالخارج(عبد الحفيظ، 2002م):**
- تناولت الباحثة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسودانيين العاملين بسلطنة عمان، وبحثت الدراسة في أهم الأسباب التي دفعت السودانيين إلى الهجرة من أجل العمل بالخارج، كما تناولت الناحية الاجتماعية للسودانيين المهاجرين من حيث علاقتهم ببعضهم والمجموعات المختلفة الموجودة في سلطنة عمان، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.
- هدفت الدراسة إلى الآتي:**
- تناول الناحية الاجتماعية بالنسبة للسودانيين المهاجرين من حيث علاقة السودانيين ببعضهم البعض وعلاقتهم مع المجموعات المتواجدة بسلطنة عمان .

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي

أهم نتائج هذه الدراسة كما يلي:

1. أن معظم السودانيين بسلطنة عمان هم من ذوي الكفاءات والمؤهلات العليا، إذ بلغت نسبتهم 76 % من حجم العينة المبحوثة، بالإضافة إلى نسبة ضئيلة من العمال بلغت 18%.
 2. أن من أهم أسباب الهجرة إلى الخارج عدم المقدرة المالية لمقابلة الاحتياجات في السودان.
- أوصت هذه الدراسة بالآتي:

دراسة كيفية تشجيع عودة المهاجرين السودانيين خصوصاً ذوي الكفاءات والتخصصات العليا وذلك بمعالجة الأسباب التي أدت إلى هجرتهم وتحسين ظروف العمل في السودان.

الدراسة الخامسة: إتجاهات الرأي العام المحلي نحو الوحدة الوطنية(عطية، 2009م)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات الرأي العام المحلي بجمال النوبة تجاه قضية الوحدة الوطنية. منهج الدراسة: المنهج الوصفي المسحي.

توصلت تلك الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. إن الخطاب الإعلامي في ولاية جنوب كردفان ملائم لقضايا السلام ونشر ثقافته، الأمر الذي يساعد في تعزيز روح الانتماء والتوحد داخل الوطن الواحد.
 2. إن وسائل الإعلام قامت بدور فاعل في التعبير عن انتفاكية السلام ودعوة الرأي العام إلى التمسك بها.
 3. أوضح قياس الرأي العام بمنطقة جبال النوبة أن الحكومة القومية قامت بدورها تجاه نشر الوعي السياسي بصورة ساعدت في تعزيز الوحدة الوطنية.
- كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، أهمها:

1. بذل المزيد من الجهد بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بنشر ثقافة السلام وإرساء قواعد الوحدة الوطنية؛ حتى يعم السلام كل ربوع منطقة جبال النوبة ويتبلور على أرض الواقع.
2. تفعيل دور الإدارات الأهلية، ومنحها أكبر فرصة في رتق النسيج الاجتماعي والتصالح القبلي في الولاية.

الدراسة السادسة: هجرة العقول والكفاءات وأثرها علي التنمية الإقتصادية في السودان(أيوبية،

2012م):

هدفت الدراسة إلى الآتي:

1. تحليل ظاهرة هجرة العقول والكفاءات السودانية وأثارها على التنمية الاقتصادية في السودان.
2. تحليل أسباب هجرة العقول والكفاءات العلمية السودانية.

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي

تلخصت أهم نتائج الدراسة في الآتي:

1. إن هجرة الكفاءات السودانية تتميز بالانتقائية، أي أنها تنتقي الكفاءات العلمية ذات الخصائص المميزة، فمعظم المهاجرين من الفئات العمرية القادرة على العطاء تعني خسارة مادية مباشرة للدولة التي تكبدت الأموال الطائلة في سبيل إعدادهم وتدريبهم.
 2. إن الدافع الرئيسي للهجرة هو الدافع الاقتصادي المادي للمهاجرين، يليه الدافع العلمي، ثم تليه الدوافع الاجتماعية والسياسية.
 3. هجرة العقول السودانية هي هجرة نوعية أي أنه تتركز في الذكور دون الإناث.
- أهم توصيات الدراسة كما يلي:

1. توجيه مبدأ عام عدم الاستجابة لكل طلبات الإعارة من الكوادر المهنية المتخصصة.
2. الاستفادة من العملات الصعبة والمدخرات التي يحولها المغتربون للبلاد، سواءً في شكل سلع أم مشروعات إنمائية أو خدمية.
3. تقديم الامتيازات المالية والاجتماعية والمراكز المرموقة في أجهزة البحث العلمي ومؤسساته.

الدراسة السابعة: فاعلية وسائل الإعلام الجديد في قيادة الرأي العام (عبدالله، 2017م)

هدفت الدراسة: إلى التعرف على مفهوم الإعلام الجديد، وما يتميز به من خصائص ومميزات أفرزت العديد من المسميات، كالإعلام الإلكتروني والإعلام الجديد وغيره من أنماط الإعلام والنماذج الاتصالية الجديدة بجانب تناول مفهوم الفاعلية وخصائصها باعتبارها حدثاً.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي.

أسفرت الدراسة عن عدة نتائج أهمها:

1. إن جميع أفراد العينة يستخدمون وسائل الإعلام الجديد بدرجة ممتازة.
2. أن أكثر وسائل الإعلام الجديد استخداماً هي الهاتف المتصل بالإنترنت.
3. أن أكثر من 65% من أفراد عينة الدراسة يستخدمون وسائل الإعلام الجديد؛ بسبب السرعة ونشر المعلومات بدقة ومصداقية وزيادة معارفهم.

كما أوصت الدراسة بالآتي:

1. استخدام وسائل الإعلام الجديد؛ لأهميتها وسهولة استخدامها.
2. التأكيد على مستخدمي وسائل الإعلام الجديد الابتعاد عن نشر الشائعات التي من شأنها أن توجج الفتن والمشاكل.

الدراسة الثامنة: الصورة الذهنية للجاليات السودانية بدول الخليج تجاه قضايا الوطن السياسية (محمد-2010م)

هدفت الدراسة: إلى التعرف على صورة الوطن لدى المغترب وأثر الجاليات في التعاون والتنسيق مع الأجهزة الرسمية والشعبية في بناء صورة الوطن.

تركزت أهمية الدراسة في أن المغتربون السودانيون يشكلون وحدة هامة وجسماً كبيراً يحملون روح الوطن فيجب دراسة أثر هذا الجسم والتعرف على دوره في تشكيل صورة الوطن.

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج:

منهج البحث: الاجتماعي والمنهج الوصفي التحليلي.

أهم النتائج:

1. الجالية السودانية بالمملكة العربية السعودية واحدة من الجاليات الكبرى تضم الرياض.
2. العدد الأكبر من بينهم حوالي خمسين ألف نسمة يشكلون وجوداً متميزاً على مستوى.
3. الجاليات الأخرى.
4. أثبتت الدراسة أن المغتربون السودانيون لم يعودوا مجرد أشخاص ذهبوا للمهجر من أجل العمل والكسب المادي فقط لكنهم أصبحوا سفراء شعبيين وانتظموا في تنظيمات المجتمع المدني من جمعيات وروابط واستطاعوا أن يمثلوا وطنهم ويرتبطوا به ويدافعوا عنه.

كما أوصت الدراسة بالآتي:

1. الاهتمام بصورة الوطن متمثلة في سمعته وقضاياها وكل ما يتعلق بهذا المجال والتنسيق المباشر.
2. مع الجاليات .
3. إشراك المغتربين في صناعة البرامج وإدارة الحوارات لأنهم أدرى بشؤونهم وقضاياهم.

الدراسة التاسعة: الآثار الاجتماعية للاغتراب (الأمين2004م)

تناولت الدراسة الجانب الاجتماعي للهجرة وحاولت التعرف على إيجابيات وسلبيات الظاهرة اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

أهم نتائج هذه الدراسة كما يلي:

1. إن هنالك آثار إيجابية للاغتراب أهمها تحسين الأوضاع المادية لأسر المغتربين.
 2. مساهمة المغترب في تعمير وبناء منطقتهم وإعالة الفقراء والأيتام من الأقارب وعلاج المرضى.
- أوصت هذه الدراسة بالآتي:

1. هناك آثار سلبية تؤثر مباشرة على حياة الأسر وهذه الآثار تتعلق بالجوانب الاجتماعية والسلوكية والنفسية وأخرى تتعلق بالمجتمع والاقتصاد.
2. للهجرة تأثيرها على معدل النمو السكاني فغياب الأزواج لفترة طويلة يؤثر سلباً على معدلات الإنجاب.

علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في منهج الدراسة وأدوات جمع بياناتها وإحكام صياغة أداة الاستبيان. كما أنها ألفت الضوء على هجرة السودانيين إلى الخارج، وعوامل هذه الهجرة، واتفقت معها في أنها استخدمت المنهج الوصفي في تحليل البيانات الأولية، كما أنها اختارت عينة من المهاجرين المقيمين في المملكة العربية السعودية.

استفادت الباحثة منها في التعرف على النماذج المختلفة في تشكيل الرأي العام، التعرف على التطور التاريخي لمفهوم الرأي العام عبر الوسائل المختلفة ساعد الباحثة على تقديم رؤية جديدة للوسائل المختلفة للاستفادة من الهجرة، وأتت هذه الدراسة في توقيت زمني شهد فيه السودان انفتاحاً على الهجرة، وتغير مفهومها التقليدي إلى المفهوم الاستراتيجي، وأسهمت اتجاهات الرأي العام في تغيير المفاهيم عبر وسائل الإعلام الجديد المختلفة.

اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في بعض النتائج والتوصيات واختيار العينة، حيث إن الدراسة الحالية اختارت العينة القصدية والدراسات السابقة اعتمدت على عينات أخرى.

كما واجتهدت الباحثة في الرجوع إلى عدد من الدراسات في المكتبات ، ومنها دراسة محمد العوض جلال الدين (هجرة السودانيين إلى الخارج، 1979م). من أهداف تلك الدراسة التصدي لمشكلة الهجرة قبل أن تستفحل وتتعمق ويصعب السيطرة عليها، ورأى أن تطرح مشكلة الهجرة بصورة علمية جادة، وتأخذ جزئية تتسم بالحياد والعمق فيما يخدم قضية التنمية في السودان أولاً وقبل كل شيء. أن فرضيات هذا البحث تتعلق أساساً بالعوائد المادية التي يمكن للسودان أن يجنيها من هجرة الأيدي العاملة والمهارات الفنية والكفاءات العلمية، كما تتعلق الفرضيات بالآثار السالبة والضارة التي يمكن أن تعوق مسيرة التنمية. من أهم نتائج تلك الدراسة: إن هناك تأثيراً إيجابياً للهجرة، ويتمثل في تحسين الظروف المعيشية لغالبية المهاجرين، إن استفادة الأفراد لا

تعني استفادة المجتمع ككل، تشتت وانفصال أفراد الأسرة الواحدة. هدفت تلك الدراسة: إلى تحليل ظاهرة هجرة العقول والكفاءات السودانية وآثارها على التنمية الاقتصادية في السودان، وكذلك إلى تحليل أسباب هجرة العقول والكفاءات العلمية السودانية. نتائج الدراسة: إن هجرة الكفاءات السودانية تتميز بالانتقائية، أي أنها تنتقي الكفاءات العلمية ذات الخصائص المميزة، فمعظم المهاجرين من الفئات العمرية القادرة على العطاء تعني خسارة مادية مباشرة للدولة التي تكبدت الأموال الطائلة في سبيل إعدادهم وتدريبهم، إن الدافع الرئيسي للهجرة هو الدافع الاقتصادي المادي للمهاجرين، يليه الدافع العلمي، ثم تليه الدوافع الاجتماعية والسياسية، هجرة العقول السودانية هي هجرة نوعية أي أنه تتركز في الذكور دون الإناث. أوصت تلك الدراسة ب: توجيه مبدأ عام عدم الاستجابة لكل طلبات الإعارة من الكوادر المهنية المتخصصة، العمل على تشجيع الهجرة المعاكسة بصورة واسعة، الاستفادة من العملات الصعبة والمدخرات التي يحولها المغتربون للبلاد، سواءً في شكل سلع أم مشروعات إنمائية أو خدمية، تقديم الامتيازات المالية والاجتماعية والمراكز المرموقة في أجهزة البحث العلمي ومؤسساته بالإضافة إلى دراسة عبد الكريم علي الديبسي، وزهير يس.

التبويب والتصنيف:

كما اشتملت هذه الدراسة على خمسة فصول، لكل منها ثلاثة مباحث، جاء أول فصول الدراسة الإطار المنهجي، تعرضت الباحثة فيه إلى المقدمة ومشكلة البحث وأهمية البحث وأهداف البحث وأسئلة البحث، ثم فروض البحث ومنهجه وأدوات الدراسة والإطار الزمني والمكاني ومجتمع البحث وعينته، ثم الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية والتعريفات الإجرائية ومصطلحات البحث. أما الفصل الثاني فقد تناولت الباحثة فيه ظاهرة الرأي العام في ثلاثة مباحث أما الفصل الثالث فقد تناولت الباحثة فيه الهجرة الخارجية.

وفي الفصل الرابع تناولت الباحثة برامج وأنشطة العلاقات العامة في جهاز المغتربين. وفي

الفصل الخامس والأخير أجرت الباحثة دراسة تطبيقية ميدانية عن المشكلة موضوع الدراسة،

فكانت عن الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، وتحليل استمارة البحث؛ للخروج بنتائج البحث

والتوصيات، ثم قائمة بأسماء المصادر والمراجع والملاحق.

الفصل الثاني

مفهوم وأنواع وعناصر وأساليب الرأي العام

المبحث الأول : مفهوم الرأي العام وأهميته وخصائصه

المبحث الثاني: أنواع الرأي العام وتأثير وسائل الاتصال عليه

المبحث الثالث: عوامل ومراحل وأساليب وعناصر ومكونات الرأي العام

وقياسه

المبحث الأول

مفهوم الرأي العام وأهميته وخصائصه

مفهوم الرأي العام:

له دلالات دقيقة وواضحة في كل الوجود والفكر بالنسبة للإنسان، وهناك حد أدنى من الاتفاق حولها، وهذا الحد يظل واحداً ومشتركاً حتى عند الأنظمة الاشتراكية والشيوعية ما دام الأساس العقلي الذي يؤسسها واحد، ولكن ما يجب ملاحظته هو القطع الحاسم لمدلولات المفهوم بين العالم العربي الحديث عن عالم العصور الوسطى وعن دلالاته في الحضارة اليونانية ثم الرومانية، (مختار، 2004م، ص40).

الواقع أن هناك فروقاً أساسية بين أربعة مصطلحات ذات أهمية ينبغي تحديدها من أجل الوقوف على حقيقة الظاهرة التي تعتبر موضحة الاهتمام هنا، هذه المصطلحات يمكن تحديدها، فالرأي هو وجهة النظر التي يُعبّر عنها تعبيراً خارجياً ومكشوفاً، أي: الإعلان عن وجوده بواسطة ألفاظ أو رموز تسمح لفهم الواقع المعلن عنه، بمعنى خروج الرأي من نطاق الباطن، أو بعبارة أخرى: الخروج من الحيز الداخلي إلى العامل الخارجي حتى يمكن الإفصاح عنه أو بيانه، (اسماعيل، 1984م، ص77).

إصدار الأحكام: JUDGMENT:

ويختلف عن الرأي في أنه أي الحكم لا يشترط ضرورة الإعلان أو الإفصاح عنه، حيث إنه من الممكن أن يتوقع قيام شخص معين بالحكم على قضية محدودة، أو موقف معين دون أن يفصح عن هذا الحكم، وفوق ذلك يوجد اختلاف آخر بينهما، وهو أن الرأي يرتبط عادة بوجهة نظر محددة لا تشترط التعمق ولا التحليل الدقيق، على عكس الحكم الذي يفترض مناقشته بمختلف وجهات النظر المؤيدة منها والمعارضة، ومن ثم يتم التوصل في نهاية المطاف إلى قرار صائب يكون الفيصل في الأمر المنشود (اسماعيل، 1984م، ص77).

الاتجاه: ATTITUDE:

وهو الاستعداد الذاتي لاستجابة سلوكية معينة تجاه موقف معين لم يتحدد بعد، والاتجاه عبارة عن موقف ذاتي ينبع من فرد ويتطور وفقاً لتطور الحدث. ومع ذلك يمكن أن يكون الاتجاه كامناً غير معلن، وعندئذ يتوفر عند الفرد دون العلم به أو الوعي بوجوده، وهذا يشير إلى تصرف الشخص بطريقة معينة حال مواجهته موقفاً محدداً (اسماعيل، 1984م، ص77).

السلوك: Behavior:

ويقصد به التصرف الذي يعكس رد الفعل تجاه قضية معينة، ويعبر عن استجابة لموقف محدد، فالسلوك في صورته المألوفة هو واقعة تعكس الاتجاه، وهو كذلك طاقة تتبلور في شكل إيجابي أو سلبي من أجل تحقيق إشباع من نوع معين على نحو مباشر أو غير مباشر، وإذا أردنا أن نعبر عن علاقة الاتجاه بالسلوك فيمكننا أن نقول: (السلوك هو الاتجاه الذي تحقق بالفعل)، أما الاتجاه فهو عبارة عن السلوك الذي ما زال في طور التكوين، وبالأحرى هو: سلوك كامن لم يظهر بعد، كما أن هناك علاقة بين الرأي والسلوك، فقد يكون الرأي سلوكاً كلامياً، وبمجرد الإعلان عنه يصير واقعة، إذ يمكن وصفه بأنه سلوك أيضاً، وفوق هذا توجد علاقة بين الرأي والاتجاه، فنجد أن الرأي يعكس استعداداً معيناً للسلوك، ولذلك نجد في الرأي علامة تدل على وجود الاتجاه، مما يسهل لنا أن نكتشف الاتجاه بواسطة سؤال عن الرأي، (جابر، 1984م).

كلمة العام عند مدكور بمعنى المشترك، وعلى سبيل المثال صفة الكرم هي صفة عامة الشعوب، أي: إنها خاصية مشتركة بين الجميع في الدولة، أو إنها توجد عند أغلب الذين ينتمون إلى هذه الدولة.

والعام هو ما ليس بخاص، أي: ما لا يتعلق بوحدة ذاتية، وإنما بالوحدة الكلية، وطبقاً لهذا الاستخدام يمكننا القول إن هناك مصلحة عامة وقضايا عامة (مدكور، 1975م، ص 284).

وله تعريف آخر، حيث يعرفه البعض (بالمعنى الذي يعرفه الجميع)، والحقيقة أن الرأي العام يجمع بين الصفات الثلاث السابقة، فهو ليس بخاص؛ لأنه لا يقتصر على فرد أو جماعة أو فئة بعينها، كما أنه يميل إلى التعبير عن موقف مشترك لأغلب عناصر المجتمع السياسي، وأخيراً هو يتصف بصفة العلانية، ولا يمكن أن يكون الرأي وليد الإرهاب أو الضغط، وإنما ينبعث من الإنسان الذي يعبر عن ذاته تعبيراً حراً وبتلقائية كاملة (مدكور، 1975م، ص 284).

وهنا تورد الباحثة عدداً من التعريفات التي تصب في قالب الرأي العام ومفهومه، وفي ذلك يقول الدكتور محمد مصطفى أحمد: "إن اصطلاح الرأي العام يغلب استعماله على الجماعات السياسية داخل الدولة، وفي حالة تجاوزها إلى العالم الخارجي يتحول من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي أو الدولي، وللرأي العام سلطات على الناس.

ويكون الرأي العام أكثر تأثيراً في النظام الديمقراطي تبعاً لتفاوت ظروف الزمان والمكان والأشخاص، حيث يوصف (بسيد المشرعين وأقوى المستبدين).

ويمتاز الرأي العام بقدرة فائقة حديثاً أكثر منها قديماً، حتى المستبدين هم أكثر عناية بكسبه ومداراته، وتفنونوا عملياً وفقهياً بل ونفسياً أيضاً في خلق أسباب ذلك؛ تحاشياً لمصادمته، وبهذه الأسباب يؤثر الحكام في الرأي العام فيهم، أيضاً تتعدد وسائل التعريف بالرأي العام وتتفرع، (مذكور، 1975م، ص285).

وتتخصص هيئات رسمية وغيرها في بعض الجوانب التي تتعلق بتعريف الرأي العام، فالأمر يتعدى عدة حدود ليشمل الانتخابات العامة والصحافة ووسائل مجالات التعبير والنشر والاستفتاء، وكلها تقدر بمقدار ما يصابها من الحرية وما يتعلق بضمانات تلك الحرية.

ويتفق الكثيرون الذين كتبوا عن الرأي العام حول صعوبة تعريفه وتحديد مصطلح ثابت بهذا الخصوص (يتميز بأنه مركب)، سواءً من حيث ارتباطه بسلوك الفرد أم علاقاته بالجماعة التي ينتمي إليها، ويبرز تركيب المصطلح من خلال كونه ظاهرة اجتماعية وسياسية في آن واحد، الأمر الذي يجعل تحديد المصطلح ودراسته يتوزع بين عدة علوم منها:

علم الإنسان الذي يدرس الظاهرة البشرية و علم النفس الإجتماعي و علم النفس السياسي، ثم يأتي جانب الإتصال الجماهيري (سمسم، 1992م، ص96).

وتتبع إشكالية تعريف الرأي العام من تعدد التعريفات التي أوردها العلماء والباحثون عن هذا المصطلح الذي قيل إنه ذو طبيعة فائقة، وربما أثرت كذلك التخصصات المختلفة للذين وضعوا هذه التعريفات، إضافة إلى عملية الخلط بين مستويات وأشكال المصطلح، بيد أن التعريفات الحديثة للرأي العام تميل إلى مجموعة من الأبعاد عند الصياغة التالية، (التهامي، 1974م، ص17).

1. مدى ارتباط الرأي العام بقضية ذات صيغة عامة أو جماهيرية.
 2. درجة ظهور الرأي العام وعلانيته أو كمنونه.
 3. درجة الموافقة المطلوبة ونسبة الموافقة التي تسمح بتكوين رأي عام.
 4. مدى الارتباط بين الرأي العام والمعتقدات والدعاية.
- وكذلك مما يعنيه الرأي العام: اتجاهات ومواقف الناس إزاء موضوع يشغل بالهم، والشرط هنا أن تكون الجماهير في مستوى واحد، (إسماعيل، 1984م، ص77).
- ويعرف ليم البيج الرأي العام بأنه: تعبير عن موضوع معين يكون محل مناقشة من جماعة ما، فيما يرى لينارددوب بأنه: موقف جماعة من الناس نحو مشكلة معينة أو حادث معين، ويعرفه

الدكتور أحمد بدر بأنه: اتفاق ضمنى أو توافق قسط معين من المجتمع يمثل درجة معينة من الأهمية على مواجهة مشكلة معينة بطريقة معينة، (أسعد، 2013م، ص481).

ومن التعريفات السابقة خلّصت الباحثة إلى أن الرأي العام هو: جملة أو محصلة افكار وآراء تبلورت، يدلي بها الكثير من الناس عندما يكون هناك أمر جلل أو قضية تهم قطاعاً عريضاً من أفراد المجتمع، ويتحول هذا الأمر إلى قضية تؤرق مضاجع الجميع، ويثور حوله نقاش في سبيل الوصول إلى حلول ناجحة، ولا يحده زمان أو مكان محددين، بل يوجد أينما وجد إنسان وسعى سعياً حثيثاً للحياة الكريمة، ووقفت أمامه عقبات أو مشكلات تحتاج إلى حلول أيّاً كانت، وعلى قرار ذلك يتولد الرأي العام بأشكاله المختلفة وأنواعه المتعددة، وتكون له دلالات واضحة ومتباينة أحياناً حسب متطلبات الموقف ومقتضيات الأمور.

أهمية الرأي العام:

ظاهرة الرأي العام واحدة من الظواهر التي دفعت بحركة التاريخ الإنساني خطوات قوية نحو الأمام، وشكلت إطاراً تاريخياً لأحداث مهمة ومفصلية شهدها التاريخ على مدى عصوره المختلفة، وإن اختلفت في تأثيراتها وقوة فعاليتها من عصر إلى آخر تبعاً للتطور الحضاري الإنساني الذي يتبع كل مرحلة بآثارها وتداعياتها المختلفة، (أسعد، 2013، ص479).

وللرأي العام تأثير في سلوك الأفراد والجماعات وفي السلطة الحاكمة، ودور الرأي العام في الدول الديمقراطية مهم، ولا يمكن لحكومات هذه الدول أن تتجاهله، فهي تحاول معرفة اتجاهات الرأي العام تجاه مشكلة من المشكلات المطروحة لتطور سياستها بما يتفق مع هذه الاتجاهات، ولتتخذ القرارات المناسبة، (فرحات، 2015م، ص41).

وفي شأن أهمية الرأي العام يتفق العلماء والمفكرون ويرى بعضهم ديناميكيته وقواه وأهدافه وآثاره بل ومقوماته وتأثيرها الواضح في التغيير الإداري الحر عن أفكار وتصورات الجماهير من خلال تنسيق المشاعر والمعتقدات، فهو حكم الجماهير بالنسبة لفعل أو حادث وتعبير إرادي وجماعي تصدره الشعوب ينشق وينبعث عن الجماعات ومجموع الاتجاهات والمعتقدات والقيم.

الرأي العام ظاهرة اجتماعية، كثيراً ما يتعذر تحليلها بأسلوب علمي دقيق، ذلك أن هذه الظاهرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالطبيعة الاجتماعية للإنسان، غير أنها ليست ثابتة عبر العصور ولا متجانسة عبر الصعيد الجغرافي، وقبل حلول القرن الثامن عشر حيث نضجت فيه الطبقات الوسطى كان الوعي بهذه الظاهرة ضئيلاً جداً، وعلى ذلك اعتبر (هيجل) الرأي العام إدراكاً جماهيرياً واجتماعياً مقروناً بتقييم ماهو مدرك، ومن ناحيته أشاد (فوليتير) بسلطانه، فيما أدانه

(جون استيورت) قبل طغيانه، (نصر، 1981م، ص204)، وإذا كانت الدول اليوم تتفق أموالاً طائلة لكي تتعرف على الرأي العام عن طريق أجهزتها الحكومية أو أحزابها السياسية أو هيئاتها أو مؤسساتها العلمية فإن ذلك مرده إلى اقتناعها بأن الرأي العام أحد العوامل السياسية في سياسة الحكومة والتأثير فيها، بل يتعدى ذلك ويشمل كل الأحداث التاريخية المهمة، كما أن النظام الحكومي يستمد شرعيته من الرأي العام ورقابته ورضائه، وبدون هذه الشرعية يعزل النظام عن الشعب ثم يصيبه انهيار ويفنى حتى لو اتخذ أساليب الضغط والقهر لغرض وجوده وبقائه.

ومن أهمية الرأي العام أن يقوم بعدد من الأدوار والوظائف، منها: (فرحات، 2015، ص40)

1. أنه يساهم في سن القوانين والغائها عن طريق المجالس النيابية، فلا يمكن أن تفرض القوانين بالقوة على الناس دون اعتبار لرأيهم ووجهات نظرهم.
2. كما أنه يساند المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، إذ إنه لا تستطيع أي مؤسسة أن تحقق أهدافها والقيام بوظيفتها دون مساندة الرأي العام ودعم الناس.
3. ويحافظ على الروح المعنوية، فالرأي العام يساهم في الوصول بها إلى الذروة، وعلى العكس من ذلك تضعف الروح المعنوية.

ومنذ الحرب العالمية الثانية أصبح هناك تزايد ضخم جداً في أهمية الرأي العام، وهنا أشار الدكتور معتصم بابكر مصطفى إلى وجود مجموعة من العوامل أدت إلى زيادة الاهتمام بدراسة الرأي العام، وتتمثل في الآتي:

أ. **زيادة عدد السكان:** وهو بذلك يقصد عدد الذين يشتركون بصفة إيجابية في الشؤون العامة، وبالتالي أصبح التعرف على اتجاهات الجمهور وآرائهم أكثر أهمية من ذي قبل.

ب. **انتشار التعليم:** ويعود ذلك إلى زيادة نسبة أعداد المتعلمين التي تؤدي إلى مشاركتهم على الأرجح بدرجة كبيرة في الحياة العامة وتأثيرها فيها عن طريق تعبيرهم بأفكارهم والادلاء بآرائهم، ولا سيما تطلعاتهم للمستقبل، وللتعليم دور كبير في دفع الصفوة من الناس في المجتمع للتعبير عن عدم رضاهم، ومن ثم صار الاهتمام باتجاهات الرأي العام المثقف وموقفه من قضايا التغيير الاجتماعي والسياسي والإداري والاقتصادي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى (فرحات، 2015، ص41).

ج. **تطور وسائل الاتصال:** أدى تطور وسائل الاتصال الجماهيري إلى مضاعفة الرأي العام؛

لأن التطور التقني المذهل

الذي حدث خصوصاً منذ نشأة الحرب العالمية الثانية قاد إلى تقريب الشقة بين اتجاهات الرأي العام في مختلف الدول، وأصبح ما يحدث في أي مكان يتردد صداه في بقاع أخرى من العالم وبصورة فورية، ذلك أن تطور الوسائل الاتصالية سهّل انتقال الأخبار وردود الأفعال بأسرع ما يمكن، ولم يقتصر هذا الأمر على الطبقات المستنيرة فقط، بل تعداه وشمل الأميين كذلك على كل المستويات المحلية والإقليمية والدولية بفضل الراديو والتلفزيون والصحف والهاتف وشبكة المعلومات، ومن ناحية أخرى فإن هذا التطور قد ضاعف من قدرة القائمين على أمر وسائل الاتصال لتشكيل آراء الناس وتغيير اتجاهاتهم. (بابكر، 2000م، ص134)

د. اشتداد الصراع لكسب الرأي العام: ويقصد به المحاولات التي تبذل باستمرار من أجل استمالة الرأي العام المحلي والدولي، وجعله ينحاز لطرفٍ ما، سواءً أكان هذا الطرف يمثل دولة أم مجموعة إقليمية ترتبط مع بعضها البعض بمصالح مشتركة، أو حزب أو جماعة داخل الدولة نفسها، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق الإقناع بأهمية الرأي العام في تحقيق كثير من الأهداف، وفي مقابل ذلك تعطيل برامج سياسية وربما اقتصادية أو عسكرية أو كل على سواء، (حاتم، 1986، ص127).

خصائص الرأي العام:

يتميز الرأي العام كظاهرة إنسانية بمجموعة من الخصائص التي يجب أن نضعها في الاعتبار عند تقويمه ودراسته، ومن أهم خصائص الرأي العام التي يتعلمها الجمهور من خلال عمليات الإدماج الاجتماعي والسياسي بالمجتمع أو ما يمكن تسميته بعمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية (الثبات والتقلب، والتبرير، والإبدال والتعويض، الإسقاط والتماثل أو التطابق والتبسيط) (فرحات، 2013م، ص39).

ومن تلك الخصائص يمكن استخلاص مجموعة مبادئ عامة للرأي العام، ومنها:

1. أن الرأي العام يبقى كامناً حتى تظهر مسألة أو قضية عامة، وهذه القضية تظهر عادة حينما يوجد تصادم أو خيبة أمل.
2. إن الرأي العام الفعلي هو محاولة للتقليل من التصادم أو القلق أو خيبة الأمل حيث يلجأ الرأي العام إلى عملية التبرير أو الإبدال أو التعويض.
3. يتحقق التطابق والاتفاق بالنسبة للرأي العام عندما يرجع بعض الناس مصادر معارفهم واتجاهاتهم إلى الآخرين (عملية الإسقاط)، أو عندما يفترض بعض الناس اتجاهاتهم ومعارفهم

هي نفسها اتجاهات ومعارف الآخرين (عملية التقمص)، أو عندما يكون لدى الناس جميعاً نفس المعلومات المتشابهة بصورة عامة (عملية التبسيط).

4. يمكن أن يكشف الرأي العام عن نفسه أو يعبر عن نفسه حينما تكون قوة الدفع أو العامل المؤثر كبيراً، أو عندما يكون التعبير عن الاتجاه بالأفعال ذات نتائج طيبة أكثر من النتائج السيئة. وقد أورد الباحثون مجموعة تعميمات تتعلق بخصائص الرأي العام وقوانينه وسلوكياته الإيجابية أو السلبية، ومن أهمها ما يلي:

أ. الرأي العام يمثل مدى واسعاً بين المعارضة والتأييد، ويختلف في درجة العمق والقوة والثبات، ويكون في أقصى درجات الحساسية بالنسبة للأحداث المهمة.

ب. يتحول الرأي العام الكامن أو الساكن إلى رأي عام أو صريح في حالة ظهور موضوع أو قضية ذات إهتمام واسع من قبل أفراد الجمهور، (حاتم، 1986م، ص199).

ج. يتأثر الرأي العام بالأحداث أكثر من تأثره بالكلمات ما لم تترجم هذه الكلمات في شكل أحداث وأفعال.

د. من المحتمل أن تؤدي الأحداث القومية غير العادلة إلى تحويل الرأي العام من الطرف الآخر بصفة مؤقتة، ولا يصبح الرأي العام مستقراً إلا إذا نظر إلى ما يتعلق بهذه الأحداث نظرة خاصة ودقيقة.

هـ. تكون القضايا والمقولات الكلامية وكذلك الأوصاف العامة للأحداث الطارئة متمتعة بأقصى قدر من الأهمية عندما يكون الناس على استعداد لتقليل ما يوحي إليهم من مصدر مطلع موثوق به يسعون إليه ليفسر لهم ما يغمض عليهم.

و. لا يتوقع الرأي العام سلفاً للأحداث الطارئة، بل يقتصر دوره على إحداث ردود الفعل إزاءها عندما تقع، (محجوب، ص، 43، 2009م).

كما إن من خصائص الرأي العام أنه تجمع مؤقت ينشأ بسبب حدث أو موقف يتطلب عملاً جماعياً، ويطلق عليه علمياً عبارة (الظاهرة الجماهيرية)، والتي تتطلب في إطارها ظروفاً أمنية، كالتوتر الاجتماعي، ولذا فإن هذه الحالة من التعبير عن الجماعة ماض، إلا تعبير عن الرأي العام في حالته الحركية المتفاعلة، حيث تظهر اتجاهاته بشكل واضح قد تنحو أحياناً نحو العنف والحماس الشديد، ولذا فإن هذه الظاهرة غالباً ما توصف بأنها انفعالية ومؤقتة وبعيدة عن روح المنطق؛ لأن الأفراد سيتجهون نحو هدف مشترك، فاقدين نسبياً السيطرة على ذواتهم، ويلعب كلُّ

من الإحياء والتقليد دوراً هاماً في ذلك التوجه المشترك من خلال تخليصه من قيود التقاليد والقواعد الاجتماعية، (أسعد، 2013م، ص482).

ومن خلال (الخصائص أو التعريفات) السابقة ترى الباحثة أن هناك توافقاً في الرؤى بالنسبة للكتاب فيما يختص بخصائص الرأي العام، ويمكن القول إن خصائص الرأي العام تتبع من خصائص المجتمع السياسي والمناخ الحضاري العام الذي ينتمي إليه أفراد المجتمع.

خامساً: وظائف الرأي العام في المجال الاجتماعي:

1. **الرأي العام والضبط الاجتماعي:** يؤكد العلماء أن الرأي العام هو أشكال الضبط الاجتماعي، أو

أداة من أدوات الضبط الاجتماعي، ذلك أن الرأي العام هو أحد الأدوات الأساسية التي تؤكد وجود القوى الجماعية، ومظهر من مظاهر تماسكها وانطباعها في مشاعر الأفراد، فالرأي العام دليل مادي يمكن عدّه وقياس أبعاده للحكم على مدى التضامن الاجتماعي ومبلغ القوة الاجتماعية.

ويشير الضبط الاجتماعي في معناه العام إلى العمليات والإجراءات المقصودة وغير المقصودة، التي يتخذها مجتمعٌ ما أو جزء من هذا المجتمع لمراقبة سلوك الأفراد فيه، والوثوق من أنهم يتصرفون وفقاً للمعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم (أسعد، 2013م، ص482).

ويرتبط الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث بالرأي العام وبالحكومة والقانون، أما في المجتمعات التقليدية فتسهم الأنماط الاجتماعية، كالعادات الشعبية والعرف بدور كبير في الضبط الاجتماعي.

فالضبط: هو العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة في تضيق نطاق الانحرافات عن المعايير الاجتماعية، إن كل عرف اجتماعي وكل مظهر من مظاهر السلوك العام هو إلى درجةٍ ما وسيلة للضبط الاجتماعي؛ بل إن أبسط القواعد السلوك، أو أبسط مظاهر التقاليد أو آداب السلوك العام هي أدوات ووسائل الضبط الاجتماعي، وكلمة (الضبط الاجتماعي) عبارة عن سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة، وهو في جوهره ضبط ذاتي من جانب المجتمع، فالمجتمع هو الضابط وهو المنضبط في الوقت نفسه (أسعد، 2013م، ص482).

ويُعرّف الضبط الاجتماعي في القاموس الحديث لعلم الاجتماع بأنه: "وسائل اجتماعية وثقافية تنظم وتقيد سلوك الفرد، وتدفع الناس إلى الامتثال للتقاليد وأنماط السلوك الهامة التي لها وظيفة للجماعة والمجتمع".

ومن أهم أدوات الضبط الاجتماعي الرأي العام، فهو الذي يقوم برعاية المُثل الاجتماعية والخلقية، ويساند الأخلاق عن طريق التعظيم واللوم، ويؤدي الضغط الذي يسببه الرأي العام إلى إيجاد مواقف المفاضلة والاختيار، وهي المواقف التي تتكوّن منها القيم، كما يساند الأفكار الاجتماعية، وبهذا يمكن القول بأن نجاح أي فكرة أو اتحاد سياسي أو اجتماعي إنما يتوقف على مدى قبول الرأي العام لهذه الفكرة أو ذلك الاتجاه.

2. **الرأي العام ومساندة القيم والعادات والتقاليد والأعراف:** القيم الاجتماعية -بصفة عامة-: هي

التفصيلات العامة الدائمة التي تحدّد السلوك والقرارات اليومية، وهي كل صفة ذات أهمية لاعتبارات نفسية أو اجتماعية أو أخلاقية أو جمالية تنسم بسمة الجماعة في الاستخدام، وتتحدّد العلاقة بين القيم والرأي العام في ضوء الاعتبارات التالية: (أسعد، 2013م، ص، 483).

أ. إنها تؤثر بشكل سلبي أو ايجابي في نظرة الفرد أو الجماعة إلى الأفراد الآخرين أو الجماعات الأخرى.

ب. إنها تؤثر على قرارات الفرد واختياره بين بدائل الحلول والمشاكل التي يواجهها أو تواجهها الجماعة التي ينتمي إليها.

ج. إنها تحدّد للفرد ما هو مقبول أو مرغوب فيه، وما هو غير مقبول أو مرغوب فيه من أنماط السلوك والرأي.

د. إنها تؤثر في المدى الذي يقوم الفرد في حدوده بالمواقفة أو رفض الضغوط عليه.

هـ. إنها تؤثر تأثيراً بالغاً في إدراك الفرد للمواقف أو المشاكل التي تواجهه.

و. يعمل نسق القيم على تنظم عملية الإدراك، وذلك عن طريق تحديد الحاجات التي يتم إشباعها، وأولويات إشباعها، وكذلك عملية انتقاء وتنظيم المدركات، ومن ثم تتضح العلاقة في كل من الرأي العام والقيم، فمن ناحية هي تضع للرأي العام أسس وخطوات تعامله مع الآخرين ومحدّدات سلوكه بصفة عامة، ومن ناحية أخرى يضعها الرأي العام في محكّ الممارسة كواحدة من مقوّمات وجوده.

أما العادة الاجتماعية بصفة عامة فهي سلوك متكرّر يُكتسب اجتماعياً كما يتم تعلّمه وممارسته، بل توارثه اجتماعياً أيضاً، وهو محترم من الجماعة، ويتوقع من أفرادها اتباعه وإلا تعرّضوا لنوع من الجزاء التي توقعه فئة أو طبقة أو جماعة أو مجتمع ما، وهي متأصلة في الثقافة السائدة، وتنسم بالاستمرارية الطويلة، وتستمد التقاليد قوتها من قوى الرأي العام الجمعي، وتعتمد في فرض احترامها على سطوة هذا الرأي الجمعي الذي يعاقب من يخرج عليها، وتعتبر التقاليد بمثابة

تجسيد لأنواع من القيم والمعتقدات القديمة المتوارثة المتأصلة في النفوس من أجيال عديدة والمنتشرة في جَوِّ الجماعة وثقافتها (أسعد، 2013، ص484).

أما العُرف: فهو نوع من العادات التقليدية، فهو يشبه التقاليد من ناحية أنه عريق ومتوارث وملزم، إلا أنه أوسع منها في درجة إلزامه وانتشاره وشموله وعموميته، الأمر الذي يجعله أحد مصادر القانون في المجتمع، بل في بعض الأحيان يتأثر سلوك الرأي العام بالعرف أكبر من تأثره بالتشريع، ومن أهم أنواعه السنن الاجتماعية والمحرمات، وتتحدّد العلاقة بين الرأي العام والعادات والتقاليد والعرف بأنه (أي: الرأي العام) هو القائم عليها جميعاً، ومدى حرصه على التمسك بها تبدو مرونته أو جموده إزاء التغيير بصفة عامة.

فالرأي العام يعمل على ترسيخ محددات السلوك بدعمها اجتماعياً، مما يحولها إلى عادة متأصلة داخل النسيج الاجتماعي، كما أن الرأي العام هو الذي يرعى التقاليد ويعكس وجودها من خلال حرصه على تنفيذها وعلى نشرها، ثم إن الرأي العام يلزم الأفراد بالعرف من خلال ما يوقعه من جزاءات معنوية على الخارج عن الالتزام به.

وإجمالاً فهذه الوظيفة وظيفية رقابية اجتماعية، تتمثل في المحافظة على العادات والتقاليد والقيم الموجودة في المجتمع وما يتضمّنه هذا من العارضة الظاهرة أو الكامنة لأي تصرف لا يتفق وعادات المجتمع، لهذا يحرم الرأي العام القيام بأفعال تنتافي وأوامر الشرع وحرمان الناس، بل يفرض الرأي العام نفسه على الغرباء حينما يعيشون تحت مظلة هذا المجتمع. (فرحات، 2015م، ص39).

ومن خلال هذا يحافظ الرأي العام على المُثُل والقيم الأخلاقية في المجتمع، فهو الذي يوجه تيار اللوم والتحفيز تارة، والتكريم والتشريف تارة أخرى، حسبما يكون المسلك متفقاً عليه أو غير متفق عليه.

3. تطوير الحياة الاجتماعية: إن تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية من الوظائف الرئيسية للرأي العام، والتي تظهر في قدرته على تغيير الآراء والأوضاع والأنشطة والتشريعات أو تعديلها أو علاج ما يحتاج منها إلى علاج، وهو ما يحدث غالباً تحت ضغط الرأي العام، كما يعتبر الرأي العام الدليل العملي لتقييم نشاطات الهيئات والمؤسسات في مدى نجاحها ونوعية الخدمة التي تقدمها، ولذلك فالهيئات بمختلف أنواعها الرياضية والتعليمية والعلمية تحتاج لرضا الرأي العام ومساندته ليحافظ على وجودها وإلا فشلت برامجها وتوقفت عن العمل. (العبد، 2009، ص155)

4. الرأي العام ونشر الأفكار المستحدثة: إن قبول أو رفض فكرة معينة يتقرر طبقاً لاتساقها مع نسق المعتقدات والقيم في المجتمع، فالموقف من الأفكار يتحدّد تبعاً لتناغمها مع الثقافة الاجتماعية وليس تبعاً لموضوعيتها أو مصداقيتها في ذاتها، وذلك على الرغم من دينامية المواقف الفكرية وحركتها المستمرة التي تتغير مع التغيرات الاجتماعية والثقافية، ومن ثم يرتبط قبول الأفكار المستحدثة وتداولها بمدى قبول الرأي العام لها ووضعها موضع النقاش بين فئاته المختلفة حتى يتم نوع من الاتفاق الجمعي بشأنها، ومن ثم تنضم إلى مكونات المجتمع الثقافية كقيمة أو كمعتقد، أو حتى كفكرة قابلة للتجربة بصورة شرعية تحظى بقبول الرأي العام، فيعمل على ترسيخها داخل المجتمع. (موسى، 1986م، ص، 220، 216).

المبحث الثاني

أنواع الرأي العام وتقسيمه وتأثير وسائل الاتصال على الرأي العام

أولاً: أنواع الرأي العام:

توجد تقسيمات عديدة للرأي العام، ولم يتفق الباحثون على تقسيمات كلية وشاملة لأنواعه، وتحديد العلاقات القائمة بين هذه الأنواع، بيد أن الباحث يتفق مع بعض الباحثين الذين قاموا بتقسيم الرأي العام إلى الأنواع التالية (سمسم، 1992م، ص245):

1. الرأي العام المحلي.
 2. الرأي العام الوطني أو القومي.
 3. الرأي العام الإقليمي.
 4. الرأي العام العالمي.
 5. الرأي العام النوعي.
 6. الرأي العام الإلكتروني.
- وفيما يلي تفاصيل ذلك:

1. الرأي العام المحلي:

يعبر عن الرأي السائد في منطقة جغرافية معينة قد تكون قرية أو مدينة أو محافظة أو ولاية داخل دولة ما، ويأخذ هذا النوع من الرأي العام بخصائص المجتمع المحلي التي أجملها بعض الباحثين في الآتي، (سمسم، 1992م، ص245 . 262):

- أ- **الانتماء:** وهو ظاهرة الشعور الشديد لدى الأشخاص بالانتماء للمجتمع المحلي.
- ب- **الصغر:** بمعنى أن المجتمع ككل يكون وحدة مستقلة للملاحظة.
- ت- **الاكتفاء الذاتي:** يعني أن جميع أنواع النشاط الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع تستغرق كل حياة الفرد والجماعة.
- ث- **التجانس:** بمعنى نشاط الأفراد واتجاهاتهم وخصائصهم الديمقراطية (السكانية).

2. الرأي العام القومي أو الوطني:

ويقصد به الرأي العام الذي يرتبط بالدولة، والذي تستند إليه السلطة القائمة، ويكون بمثابة الشرعية السلطوية للدولة، ويمتاز هذا النوع من الرأي العام بخصائص معينة أهمها:

أ. **التجانس:** فهو متجانس بطبيعته رغم الخلافات الداخلية التي تصل إلى حد الصراع الحربي والتضامن الحركي بين مختلف القوى والتنظيمات السياسية، وذلك بفضل ما تمتلكه من تقاليد واضحة وتراث ثري، هذا بالإضافة إلى تمركزه حول مفاهيم معينة واضحة ومحددة.

ب. إمكانية التنبؤ به وبأبعاده وردود فعله عن طريق الدراسات والقياسات التي تقوم بها مراكز ووحدات بحوث الرأي العام.

ت. إنه يدور حول المشاكل القومية، وتعيينه وتحدده سلفاً للمشاكل الوطنية، ويندر أن يكون مضمونه إحدى المشاكل الدولية في أغلب الأحيان، إلا إذا كانت تحسن الاهتمامات الوطنية، (سعد، 1979م ص245).

3. **الرأي العام الإقليمي:** هو الرأي العام السائد بين مجموعة من الشعوب المتجاورة جغرافياً في فترة معينة نحو قضية أو أكثر ثار حولها الجدل والنقاش، وتمس مصالحها المشتركة أو قيمها الإنسانية مساً مباشراً، وهذا النوع من الرأي العام له عدة مقومات، أهمها:

أ. المصلحة المشتركة بين هذه الشعوب.

ب. الارتباط التاريخي.

ت. تقارب المعتقدات والعادات والتقاليد.

ث. تشابه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو تقاربها إلى حد كبير.

4. **الرأي العام العالمي:** كمصطلح يعني كل تعبير تلقائي عن وجهة نظر معينة لا يقتصر وجودها على مجتمع محلي معين، وإنما تتعدى الحدود بين الجماعات السياسية لتعبر عن نوع معين من الفواصل بين الطبقات أو الفئات التي تنتمي إلى أكثر من دولة واحدة. فالرأي العالمي هو رأي الشعوب لا الحكومات؛ لذا فإنه كلما كانت المجتمعات العالمية أكثر ديمقراطية وحرية ازداد الرأي العام العالمي قوة وتأثيراً.

5. **الرأي العام النوعي:** ويُقصد به في مفهومه الواسع اتجاهات الرأي العام التي تعبر عن قطاع معين من المجتمع الكلي، ويكون على نطاق محلي أو قومي أو إقليمي أو عالمي، ووفقاً لذلك يتم تقسيم الرأي العام نوعياً إلى ما يلي (سعد، 1979م ص245):

أ. **التقسيم النوعي حسب التأثير والتأثر:** يقسم الرأي العام النابه أوالقائد أو المسيطر، ويمثله القادة وصفوة المجتمع، وخاصة المتعلمين والمتقنين والمفكرين والعلماء والساسة.

ب. **الرأي العام القارئ أو المثقف:** هو الذي يمثله جماعة المثقفين يتكون من أوسط الناس، ويختلف حجم هذا الرأي حسب درجة الثقافة والتعليم في المجتمع، وهو رأي يؤثر فيما هو أقل منه من

حيث درجة الثقافة والتعليم، ويتأثر بوسائل الاتصال بدرجات متفاوتة حسب مستوى نضجه (العبد، 1997م، ص 127 - 129).

الرأي العام المنساق أو المنقاد: وهو رأي السواد الأعظم من الشعب من غير القادرين على مواصلة الإطلاع والبحث ومتابعة الأحداث أو النظر في بواطن الأمور أو قراءة ما بين السطور، ويضم أيضاً الأميين، وينقاد دائماً للرأي العام الرائد المثقف، ويتأثر بالشائعات وتؤثر فيه وسائل الإعلام والدعاية.

ثانياً: تقسيم الرأي العام نوعياً وكمياً ومن حيث الوجود ودرجة الظهور وفقاً لعنصر الزمن:

يمكن تقسيم الرأي العام كما يلي: (كحيل، 1987م، ص 145)

1. **تقسيم الرأي العام نوعياً:** ويتم تفصيله إلى الآتي:

أ. **الرأي العام الدائم:** تشكل العادات والتقاليد، ويكون ثابتاً لا يتغير إلا بعد وقت طويل، فهو طويل الأجل يستغرق تكوينه سنين، ومن الصعب تغيير اتجاهاته، فهو يرتكز على أسس تاريخية وثقافية ودينية، ويمتاز هذا الرأي بأنه أكثر تأثيراً في الناس، كما يمتاز بالإستقرار والثبات، ويرتبط تكوينه بالتربية الأولى في البيت ثم المدرسة ثم المجتمع، وهو يمثل فئة كبيرة من فئات المجتمع.

ب. **الرأي العام المؤقت:** وهو محدد بعوامل زمنية وأحداث، وينتهي بإنهاء الحدث أو بتحقيق هدف معين.

ت. **الرأي العام اليومي المتقلب:** هو الذي يتأثر بالأحداث اليومية ومجريات الأمور اليومية، وتؤثر فيه وسائل الإعلام والمصالح المباشرة للأفراد، وهو الفكرة اليومية التي يعتنقها معظم الناس نتيجة لحادث مفاجئ أو كارثة وهو رأي متقلب سريع التغيير.

2. **تقسيم الرأي العام كمياً:** التقسيم النوعي للرأي العام كمياً (العبد، 1997م، ص 127 - 129):

أ. **رأي الأغلبية:**

هو رأي ما يزيد عن نصف الجماعة، وهو تجميع وتكرار الرأي الشخصي لأغلبية الجماعة الفعالة، أي: هو رأي الأغلبية الفعالة ذات التأثير.

ب. **رأي الأقلية:** وهذا الرأي يمثل ما يقل عن نصف الجماعة، ولكن ليس معنى هذا أنه بلا قيمة، فقد يكون بين صفوف الأقلية بعض الأكفاء المؤثرين، وقد يضم رأي بعض الصفوة، وقد يصبح أحياناً رأي أغلبية.

ت. **الرأي الإنتلافي:** هو إئتلاف بعض الآراء في الجماعة إزاء مشكلة معينة في وقت محدد تحت ضغط ظروف خاصة تستلزم وجود هذا النوع من الرأي، وهو أيضاً رأي عدد من الأقليات المختلفة في اتجاهاتها والتي تجمعت لتحقيق هدف معين تحت ظروف خاصة.

ث. **الرأي الساحق:** وهو حالة من الاتفاق تصل إليها الغالبية العظمى من الجماعة، وهو ليس رأي الأغلبية، وإنما رأي قريب من الإجماع، ويقترّب من العادات والعرف والتقاليد، وتندرج التقسيمات الأربعة الأخيرة تحت تقسيم الرأي العام النوعي من حيث الكم.

3. **تقسيم الرأي العام من حيث الوجود:** ويقسم الرأي العام النوعي من حيث الوجود إلى: رأي عام متوقع وجوده، وهو الرأي العام الذي لم يكن موجوداً أصلاً، ولكن يُتوقع وجوده في حالة وقوع بعض الأحداث.

4. **التقسيم النوعي حسب درجة الظهور:**

أ. **رأي عام ظاهر:** هو الذي يعبر بصراحة عن آراء الناس واتجاهاتهم، ويعبر عنه صراحة وجهرًا في حرية وبدون خوف، ويتكون هذا الرأي في البلاد التي يتمتع مواطنوها بحرية التعبير عن آرائهم.

ب. **رأي عام كامن:** وهو الرأي غير الظاهر وغير المعبر عنه بصراحة ووضوح وإيجابية؛ نتيجة خوف الجماعة من عواقب التعبير عنه لتعارضه مع الأوضاع الدستورية أو القانونية أو مع المعايير الاجتماعية المتعارف عليها، ويوجد غالباً في مجتمعات الحكم المتعارف عليها. (طلعت، 1983م، ص، 223)

ت. **الرأي العام الإلكتروني:** يعتبر الرأي العام الإلكتروني من المصطلحات الحديثة التي تعبر عن هذا العصر الإلكتروني، غير أنه لم تكتمل خصائصه بعد ولا مفهومه، إلا ظاهرة الرأي العام فإنها لاتزال تشهد تحولات وتأخذ اشكالاً وأنواعاً تعبر عن التطور المتعدد الجوانب غير المتوقع، وخاصة في الجانب التكنولوجي، فالرأي العام قبل عشرين سنة ليس هو الرأي العام اليوم ، حيث تأثر بالعديد من العوامل والوسائل التي توفرها التكنولوجيات الحديثة وانتشار الإنترنت يعبر عن كل الشرائح التي تملك تلك الوسيلة أو الإرادة التكنولوجية للتعبير والتواصل. (عامر، 2012م، ص163).

نخلص إلى أن الرأي العام الإلكتروني: هو ذلك الرأي الذي يتولد نتيجة استخدام الأجهزة الإلكترونية التي تسمح للاتصال بالإنترنت من أجل الاتصال والتواصل مع مستخدمين آخرين على الشبكة العنكبوتية العالمية، ومشاركتهم ومناقشتهم في اتخاذ موقف أو رأي إزاء فكرة أو

رأي، والتأثير فيه، وهؤلاء المستخدمون من الممكن أن يكونوا حقيقيين أو افتراضيين، متجانسين أو غير متجانسين، ومجهولي الزمان والمكان والهوية، يكونون رأياً عاماً، محلياً أو وطنياً أو دولياً، وليس بالضرورة أن يحصل انسجام بين هذه المستويات الثلاثة.

ويميز الرأي العام الإلكتروني عن الرأي العام التقليدي وفقاً لرأي بعض الباحثين بعدد من المزايا، وهي: الانتشار والوصول، سهولة القياس للإلكتروني، انخفاض التكلفة، خصوصية المبحوث (المستطلع)، النزاهة، سرعة تشكيل اتجاهاتها (محمد، 2009م، ص64).

ث. **الرأي العام التكنولوجي:** هو شكل من أشكال الرأي العام الحديث والجديد، وهنا كلمة (إلكتروني) هي كلمة منسوبة إلى (إلكترون) التي اشتقها العالم الأيرلندي جورج استوني في عام 1891م للدلالة على أول شحنة من الكهرباء الإبتدائية للجسيمات الحاملة للشحنة نفسها، والإلكترون عنصر أول ثابت ذو شحنة كهربائية سالبة، وأحد المكونات في ذرات المادة وأساس الآليات الألكترونية، وكل آله تعتمد على مادة الإلكترون تعتبر آلة إلكترونية، ومن ذلك الحاسوب. كما ينقسم من حيث الاستمرارية إلى:

- a. **رأي عام مؤقت:** وهو الذي يستمر لفترة زمنية ليست بالطويلة، وتنتهي بانتهاء أسباب ظهوره.
- ii. **رأي عام دائم ثابت:** وهو يتصف بالاستمرارية لفترة طويلة، تركز على المورث الحضاري والثقافي والعادات والتقاليد.
- iii. **رأي عام يومي:** وهو الرأي الذي يتأثر بالأحداث اليومية الجارية، وتحركه وسائل الإعلام، ويتصف بالتقلب من يوم لآخر.

وقد اختلفت الآراء وتعددت وجهات النظر بالنسبة لتقسيم وتصنيف أنواع الرأي لاعتبارات وحيثيات مختلفة ومن أهمها:

- **رأي شخص:** هو الذي يكونه الفرد ويعلن عنه بين الآخرين، وهذا من حيث قدرة الاعتناق.
- **رأي عام مستنير:** وهو رأي الطبقة التي تتمتع بحظ موقر من الثقافة، والتي تمتلك القدرة على البحث والحوار والتدقيق والقيادة.

ويقسم من حيث الاستمرارية إلى الرأي العام المتغير: وهو الرأي الذي يتأثر تأثراً شديداً بوسائل الاتصال والدعاية والشائعات، ومن الممكن التأثير فيه وتغييره، (عامر، 2007م، ص173، 171).

ويقسم من حيث درجة المرونة إلى الرأي العام ديناميكي (متحرك): وهو الرأي الذي ينشأ من الرغبة الجماهيرية في التعبير ويعتمد على الحيوية والتعقل.

ويقسم من حيث درجة النشاط إلى:

- **رأي عام إيجابي:** وهو الرأي العام النشط الذي ينشغل بالقضايا العامة، ويشعر معتقوه بأن لديهم قدرة على القيادة والإمساك بزمام الأمور في المسائل العامة.

- **رأي عام سلبي:** وهو رأي غير واضح وغير معلى لأسباب ديمقراطية، وتبرز أهميته وثقله في الانتخابات إذا دُعي إليها.

وفي تميزه بين أنواع الرأي العام ، أن الرأي العام الفعلي أو الواقعي: هو أن يكون الشعب قد قام بعمل فعلي ضد الحكومة القائمة، وذلك من خلال المظاهرات والاحتجاجات أو انقلاب عسكري.(عبد الرحيم، 1989م، ص95).

أما الدكتور محمد عبد القادر حاتم فيرى أن من ضمن أنواع الرأي العام ما يلي: رأي الإجماع أو الرأي الجامع (General Opinion)، وفيه تتخذ الآراء الجماعية، وتظهر فيه العقيدة العامة التي يقف الجميع خلفها، مثل الدين أو الشيوعية أو الرأسمالية في بعض البلاد، وهو لا يناقش ولا يسالِب، ولكنه المجال الذي تجري فيه معظم المناقشات، تاريخية أم دينية مختلفة، (حاتم، 2006 ص86).

أما الدكتور عبد الوهاب كحيل فيشير إلى الرأي العام المستثير بأنه رأي أنصاف المتعلمين وأصحاب الطبقة المتوسطة من الناحية الثقافية، ومن هؤلاء: موظفو المكاتب، والطبقة الإدارية في المصانع، وأفراد المدارس الابتدائية وغيرهم، وأفراد هذا الرأي يتأثرون بوسائل الإعلام، ولكنهم مع ذلك قد يؤثرون فيها بقدر محدود بما يصدر عنهم من آراء ومناقشات ونقد، (كحيل، 1987م، ص54).

وتخلص الباحثة من هذه التعريفات إلى أن الرأي العام هو جملة أو محصلة أفكار وآراء يدلي بها الكثير من الناس عندما يكون هناك أمر جلل يهم قطاعاً عريضاً من أفراد المجتمع، ويتحول هذا الأمر إلى قضية تؤرق مضاجع الجميع، ويحتدم حولها نقاش في سبيل الوصول إلى حلول ناجحة أو زمان أو مكان محددين، بل يوجد أينما وجد الإنسان وسعى سعياً حثيثاً للحياة الكريمة، ووقفت أمامه عقبات أو مشكلات تحتاج إلى حلول أياً كانت، ومنها يتولد الرأي العام بأشكاله المختلفة وأنواعه المتعددة، وتكون له دلالات واضحة ومتباينة أحياناً حسب متطلبات الموقف ومقتضيات الأمور.

ثانياً: تأثير وسائل الاتصال على الرأي العام:

إن مهمة تقويم طبيعة وتأثير وسائل الاتصال من الواضح أنها ذات أبعاد على جانب كبير من الأهمية، فهي تتضمن بكل وضوح ما هو أكثر من مجرد محاولة لاكتشاف الطرق التي يؤثر بها مضمون الرسالة، سواءً المطبوعة أم المرئية أم المسموعة على معتقدات ومواقف وسلوكيات من يتلقونها، (موسى، 1986م، ص111).

وتشمل هذه المهمة أيضاً التساؤلات المنتظمة والمستمرة حول طبيعة الأحداث التاريخية وقيمة الأنظمة التي شكلت وسائل الاتصال في مجتمعٍ ما، أو أدت بها إلى إنتاج نموذجها الخاص من المحتوى.

ودراسة تأثير الاتصال على الرأي العام مسألة شائكة نسبياً، ولعل الصعوبة التي يواجهها الباحثون في الجزم بمدى تأثير الاتصال على المتلقين بصورة واضحة وقاطعة ترجع إلى أسباب تتعلق بطبيعة الاتصال نفسه، ومن بين الأسباب التي تبرز على السطح مشكلة الأعداد الغفيرة التي تمثل الجمهور الذي يتلقى رسائل الاتصال، فهذا الجمهور غير متجانس في الأعمار والقدرات والاهتمامات والثقافات، وعلى الرغم من هذه المشاكل التي تثير الشك بمدى الأثر الذي يتركه الاتصال على أفراد الجمهور المتلقي فإن من الواضح أن هناك أثراً لوسائل الاتصال على المجتمعات، وقد يكون هذا التأثير مباشراً وآنيّاً، وقد يرتبط رصد تأثير الاتصال على الإنسان دائماً بدراسة الموقف وتغييره، وتتكون المواقف نتيجة للخبرات المختلفة، والتي من بينها خبرات التعلم والمعرفة التي يكتسبها المرء، لذلك فإن الاتصال وما يصدر عنه من معلومات يستقبلها الفرد تؤدي في المحصلة النهائية إلى تشكيل الآراء والمواقف (موسى، 1986م، ص111).

وتتمثل التأثيرات المعرفية في المعلومات التي يستقبلها الإنسان عن طريق الحواس المختلفة، ومن المعروف أن وسائل الاتصال في هذا العصر تقوم بتزويد الإنسان بقدر كبير من المعارف والمعلومات، وبعد أن يستقبل الإنسان المعلومات عن طريق حواسه فإنه يُقيّمها، ثم يقرر قبولها أو رفضها.

ويرى الباحثون أن الإنسان يقبل بشكل عام المعلومات التي تتفق مع مخزونه المعرفي ولا تتناقض معه، أما إذا تناقضت المعلومات مع المخزون المعرفي للمتلقي وقبل بها فربما أدى ذلك إلى إحداث تغيير جزئي أو شامل في مواقفه، وهذا النوع من التأثير هو النوع الثاني من التأثيرات الإعلامية، وهو ما يطلق عليه التأثير في المواقف والاتجاهات.

أما تأثير الاتصال في السلوك - والذي يعرف بأنه العمل أو القول الذي يصدر عن الإنسان - فيمكن القول إن المعلومات الواردة من مصادر هذه التفاعلات هي التي تقرر في النهاية السلوك الذي يصدر عن الإنسان، فهذه التفاعلات هي التي تؤدي إلى تكوين صورة عقلية معدلة يتصرف الإنسان على ضوءها.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي اتفق الباحثون عليها عن أثر الاتصال وقوته في الإقناع على النحو التالي (موسى، 1986م، ص112):

1. إن وسائل الاتصال إن وسائل الاتصال تعزز القيم وتدعمها.
 2. إن وسائل الاتصال تؤدي أحياناً إلى تخدير أفراد الجمهور، فتصبح المعرفة المستسفاة من وسائل الاتصال بديلاً يقوم مقام المشاركة العملية في الشؤون العامة.
- أما بالنسبة للتأثيرات الاتصالية طويلة الأمد وغير المباشرة، فرغم صعوبة عزلها عن مسببات السلوك فإنه يمكن إطلاق التعميمات التالية بشأنها:
- أ. إن الاتصال الجماهيري ينمي المواقف الموجودة عند الأفراد ويطورها.
 - ب. إن الاتصال الجماهيري يعمل بشكل منتظم ومستمر لكن ببطء، بناءً على أن تصور الفرد للعالم يحدد وجهة نظره من الأشياء المختلفة، ويحدد موقفه منها.
- إذا وثق الناس بمصدر إعلامي فإنهم في الغالب يقبلون ذلك المصدر ويصدقونه.
- إذا تناقل قادة الرأي الرسائل الصادرة عن الإعلام ونشروها بين الناس فإن وزنها يصبح أكبر مما لو اقتصر نشرها على المصدر الإعلامي وحده، وهذا الأمر يتجانس مع فرضية سريان الإعلام على مرحلتين، أحدهما التي تقول إن انسياب الرسالة الإعلامية يتم من الوسيلة الاتصالية إلى قادة الرأي، والأخرى من قادة الرأي إلى بقية أفراد المجتمع.
- يتجلى الاتصال بصورة واضحة في خلق الآراء عند الناس في المواضيع التي لا يعرفون عنها إلا القليل، وبالمقابل فإن وسائل الاتصال لا تكون فعالة في تغيير الآراء الموجودة فعلاً عند الأفراد.

في الظروف الغامضة وغير الواضحة قد يقبل الناس المعلومات المتعلقة بتلك الظروف كما ترد من وسائل الاتصال أكثر من اعتمادهم لها في الظروف الطبيعية والعادية.

أما فيما يتعلق بالرأي العام فإن وسائل الاتصال تؤدي دوراً رئيسياً في التأثير على الرأي العام، فهي تتمتع بقوة هائلة من خلال قدرتها على تسليط الضوء على موضوع، فتثير اهتمام الناس به أو تتجاهله كلياً فلا يلتفت إليه الناس، ونظرية ترتيب وضع الأجندة تقف خير شاهد على ذلك،

كما أن وسائل الاتصال تتيح الفرصة لعرض وجهات النظر المختلفة، علاوة على ذلك فإن وسائل الاتصال نفسها قد تتبنى وجهات نظر محددة في المواضيع المطروحة، فتقدمها في زاوية التحليلات وتؤثر بها على المتلقين، وقد أظهرت بعض البحوث إن طرح القضايا عبر وسائل الاتصال ومناقشتها أدفع بالمتلقين إلى متابعتها بقصد الاطلاع من خلالها على معلومات جديدة، وتؤكد الدراسات الإعلامية على أن التحول في الرأي يأتي نتيجة للتعرض لوسائل الاتصال الأقل شيوعاً من التدعيم والتغيير الطفيف للآراء، ولكن قد تتجح وسائل الاتصال في بعض الأحوال في القيام بدور أساس في إحداث هذا التحول في الآراء، خاصة الأوقات التي ينتشر فيها عدم اليقين والحيرة حول أمور معينة، ففي هذه الحالة يمكن لوسائل الاتصال أن تحدث تغييرات، وتنتشر اتجاهات وقيماً جديدة (موسى، 1986م، ص112).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تأثير الاتصال على الرأي العام لا يشكل إلا عاملاً واحداً من بين عوامل أخرى متعددة تؤثر على الرأي العام، ومن بين هذه العوامل الثقافة العامة للمجتمع، والقيم السائدة والعلاقات الاجتماعية القائمة، إضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية والسياسية.

ويقسم الرأي العام في علاقاته بوسائل الإعلام أو تحت تأثير السلوك الاتصالية إلى خمس فئات، وذلك على النحو التالي: (عبدالحليم، 2001، ص53)

i. الجمهور المنتبه الواعي: ونسبتهم ضئيلة جداً، ويعتمد على الوسائل المطبوعة بدرجة أعلى من اعتماده على وسائل الاتصال الأخرى، ويستخدم وسائل الاتصال للحصول على المعلومة، ويميل هذا القطاع إلى مناقشة القضايا العامة باستمرار، وينتمي إلى أعلى درجات السلم الاجتماعي.

ii. الجمهور ذو الوعي الكامل: ويفتقد الدافع للبحث عن المعلومات ذات الطابع السياسي، ويعتمد هذا الجمهور على الوسائل الإلكترونية أكثر من الوسائل الصحفية، وهو غير مهتم بعالم السياسة، ويعتمد أساساً على التلفزيون، كما أنه عرضة لتغير رأيه من وقت لآخر، وهذا القطاع بمنأى عن مناقشة القضايا السياسية، ولذا يمثل التلفزيون وسيلة قوية للتأثير فيه.

iii. جمهور غير مبالٍ: هو الجمهور الذي ليس لديه درجة من الاهتمام العام، ويستخدم وسائل الإعلام بشكل محدود جداً، وإن كان يمثل إلى الوسائل الإلكترونية، وتحديداً الراديو والتلفزيون بدرجة أعلى، وينتمي إلى المستويات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا.

iv. جمهور الإنترنت:

هو خليط يجمع كل التصنيفات السابقة، ورغم التباين بين فئاته إلا أنه يتميز بالنشاط والفاعلية بدرجات متفاوتة، وتختلف اهتماماته، وإن كان يغلب عليها البعد السياسي.

وتُحدّد العلاقة بين وسائل الإعلام والرأي العام من خلال دور الأول في خلق مناخ معنوي يشجع الثاني على المشاركة والتعبير عن رأيه ودعم وتوسيع قدرة الرأي العام على خلق هذه المشاركة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة وسائل الإعلام على خلق وتشكيل الرأي العام من ناحية، ثم التعبير عنه عبر وسائله المختلفة من ناحية أخرى.

وتوجد عدة طرق يمكن من خلالها إحداث هذا التأثير على الرأي العام، منها ما يلي:

أ. أن تقوم وسائل الإعلام بعرض الإحداث والمناقشات والآراء التي تدور حول قضايا بعينها، بطريقة من شأنها إحداث تغيير في آراء المطلقين بأسلوب مباشر.

ب. أن يتم تعريض المطلقين لبعض المؤشرات حول مدى تقبل الناس لرأي مآ، ومدى إجماع المجتمع عليه، مما يؤدي إلى خلق انطباع لدى المتلقين.

ت. إن هذا الرأي يمكن التعبير عنه علانية ودون خوف، وهنا يتم التأثير بأسلوب غير مباشر.

ث. الطريقة الثالثة، وهي غير مباشرة أيضاً، وتدّعي خلالها وسائل الإعلام أنها مرآة المجتمع، وأن القائمين بالاتصال يمثلون أفراد المجتمع، يعبرون عن اهتماماتهم وآرائهم.

وقد اجمعت الدراسات الاجتماعية على أن تشكل الرأي العام يمر بثلاث مراحل، هي: (حسين، 1997م، ص85)

- بروز القضية، وهي مرحلة إدراك المشكلة، أو القضية محور الرأي العام.

- النقاش حول القضية وحلولها المقترحة.

- الوصول إلى إجماع بشأن هذه القضية، والوصول إلى الإجماع ليس شرطاً أساسياً للوصول إلى الرأي العام، ويكفي أن تكون هنالك أغلبية تعبر عن آرائها بطريقة منسجمة، حيث تكون هذه الآراء مؤشراً لوجود الرأي العام الذي تتداخل في تكوينه وسائل الضبط الاجتماعي المختلفة، حيث تعمل وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والأحزاب السياسية وكذلك العوامل البيئية المحيطة بالمجتمع، مثل المستوى الاقتصادي والتعليمي والاجتماع القبلي والعائلي، وما شابه ذلك، كمؤثرات على تكوين الرأي العام.

وتتولد ظاهرة الرأي العام وتتبلور حين تتوافر المعلومات المناسبة كمأ وكيفاً عن القضية أو المشكلة، عندئذ تتحول إلى قضية مثارة، وفي هذه المرحلة يمكن للسلطة السياسية الحاكمة أن

تتدخل في حجب المعلومة المطلوبة عن القضية المثارة أو احتكارها أو تشويهها أو التلاعب في طريقة أو توقيت إذاعتها وبنها، وهو الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام، خاصة مع احتكار الدولة لوسائل الاتصال وفرض القيود عليها بما يضمن استقلالها كأداء لتدعيم وتكريس الأوضاع القائمة.

ولكن يبدو أن هذه الفريضة ذات الصلة بالسلطة والسلطان تحتاج إلى إعادة في ظل تنام استخدام وسائل الإعلام الجديد، وما يتمتع به من حريات للتعبير عن الآراء والاتجاهات والأفكار.

وفي مرحلة التفاعل والحوارات والنقاش وتحديد البدائل المختلفة للتعامل مع قضية الرأي العام تظهر أهمية وسائل الإعلام باعتبارها الوسيط الذي يقدم وجهات النظر المختلفة حتى تصل إلى درجة التفاعل والصراع الذي يطرح بدائل أو الحلول التوافقية بين وجهات النظر المختلفة. أما في المرحلة الثالثة، وهي المرحلة التي يتم فيها بلورة الرأي العام، فهي تلك المرحلة التي تشهد ظهور الرأي العام في شكل أغلبية أو أقلية، وفيها يتحدد دور السلطة الساسية الحاكمة أو المعارضة بمقدار هيمنتها على أجهزة الإقناع، ومن أهمها: وسائل الإعلام، وكيفية استقلالها في توجيه الرأي العام وتكوينه بصورة تخدم أهدافها وتعضد من موقفها. (سعد، 1997م، ص، 120).

المبحث الثالث

عوامل ومراحل وأساليب وعناصر ومكونات الرأي العام

من الملاحظ أن هنالك الكثير من الاجتهادات حول طبيعة الرأي العام أو مراحل تكوينه وتشكيله، والمقومات الأساسية والثانوية المحدودة له كظاهرة، فأحياناً ينظر إليه كأحد لوازم الليبرالية والديمقراطية، والتي بدورها يتم تصويرها على أنها الطريق الوحيد للتطور والتقدم الإنساني، وأحياناً ينظر إليه كأحد المنتجات الأساسية البشرية، ومن ثم تدوين منهجية بحث الظاهرة ذاتها، دون النظر لخصوصيات كل المجتمع.

والرأي العام عندما يتكون يكون متأثراً بمجموعة من العوامل الطبيعية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى جانب تأثيره بوسائل الإعلام، وهو يتخذ مظاهر مختلفة، ويستدل عليه بمجموعة من وسائل القياس.

فالرأي العام له أثر في سلوك الأفراد والجماعات والسلطة الحاكمة، كما أنه في الدول الديمقراطية أخذ بالتفاهم، ولا يمكن لحكومات هذه الدول أن تتجاهله، فهي تحاول معرفة اتجاهات الرأي العام تجاه مشكلة من المشكلات المطروحة لتطور سياساتها بما يتفق مع هذه الاتجاهات ولتتخذ القرارات المناسبة (سليمان، 1990م، ص103).

أولاً: عوامل تكوين الرأي العام:

يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن الرأي العام لا يأتي من فراغ أو ينشأ فجأة قبل تكوينه (المطيري، 2013م، ص45).

تعتبر عملية تكوين الرأي العام من العمليات المعقدة التي تضرب بجذورها في مجالات مختلفة، فالرأي العام يتكون نتيجة التفاعل بين مجموعة من العناصر الفسيولوجية والوظيفية والاجتماعية والنفسية المتداخلة، بحيث يمارس كل منهما أثره في تكوين الرأي العام، ومن هذه

العوامل:

1. **العوامل الفسيولوجية الوظيفية:** فهناك مثلاً سمات جسمية تؤثر على عقلية الفرد وأفكاره، فالمرضى تكون أفكاره عليية، وتكون نظرتهم للحياة متشائمة، ومن الدراسات الهامة في هذا المجال بحث تأثير فصول الدم والعصارات القلوية والحمضية وأثرها في شخصية الإنسان، كما أجريت أبحاث كثيرة تدور حول السمات الجسمية الأخرى، مثل خصائص الجمجمة التي عني بها علماء الجريمة من أمثال (لومبروزو) بدراستها، وقد اتضح أخيراً أن الغدد الصماء وما تفرزه

من هرمونات تؤثر تأثيراً مباشراً على نفسية الفرد، فعندما يزداد نشاط الغدة الدرقية مثلاً يصبح الفرد متوتراً وقليل الاستمرار وسريع الغضب (حجاب، 2000م، ص138).

2. العوامل النفسية: هنالك عوامل نفسية تؤثر على الفرد وعلى سلوكه، فقد يكون الإنسان متصفاً بالحب؛ لأن غريزة الخوف قوية لديه، أو أنه لم يكتسب بعد صفات التسامي والإعلاء، وتلعب الأهواء دوراً بالغ الأهمية في بلورة الرأي العام، وذلك حسب الظروف السائدة، ففي غمرة الحرب مثلاً يتقبل الناس آراءً ويعتقدون صحتها وأهميتها، بينما يشكون فيها وقت السلم، أي الظروف العادية وحتى في الأحوال العادية يتأثر الرأي العام بأفكار لا شعورية دون أن يعرف الناس، فالشعور يؤثر في توجيه الأفكار والآراء بصدد عمل أو حادثة أو فكرة ما.

3. العوامل الثقافية: وهي تمثل مجموع العادات والتقاليد والقيم وأساليب الحياة التي تنظم حياة الإنسان داخل البيئة التي يعيش فيها، وأفكار الشخص الذي نشأ في بيئة مترفة غير الشخص الذي نشأ في بيئة مغايرة، وللعادات المكتسبة أثناء عملية التنشئة الاجتماعية المختلفة أثرها على ما يصدره الفرد، وما يصدر عنه من أفكار وآراء، ويتأثر الرأي العام تأثراً شديداً باتجاهات الجماعة الأولية وقيمتها، (حجاب، 2000م، ص138).

تعد الثقافة من أخطر العوامل المؤثرة في الرأي العام تجاه موضوع معين، ومثال لذلك: إن كراهية الأمريكيان البيض للزنج كان نتيجة عناصر ثقافية خضعوا لها في الماضي، حيث إن ظروف الثقافة التي يتعرض لها الطفل الأمريكي تكسبه الاتجاه العدائي ضد الزنج، (مجاهد، 2005م، ص19).

4. النسق السياسي: تسمح الديمقراطية بذيوع وانتشار الرأي العام، حيث إنه من المتعارف عليه ألا تعمل المؤسسات والهيئات الديمقراطية في الخفاء، حيث تعمل الديمقراطية على قيام حرية الفكر والاجتماع والتعبير عن الرأي بين أفراد المجتمع، وذلك على عكس ما هو موجود في ظل الأنظمة الديكتاتورية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحريات العامة وهي حرية الرأي وحرية الصحافة والكتابة وحرية الاجتماع والعمل وغيرها تعد من مكونات الرأي العام، ويعتبر وجود القادة الذين يتميزون بالقدرة على التأثير في الآخرين من العوامل المهمة في تكوين الرأي العام؛ وذلك لمقدرتهم على معرفة الرأي العام وأحاسيس الجماهير، وحينما تتوفر ثقة الجماهير في القادة فإن الرأي العام يصبح أداة قوية وفعالة في تغيير اتجاهات الجماهير والتأثير فيهم، وبالتالي قدرة الرأي العام على تأثير القضايا التي تدعو لها الجماهير (مجاهد، 2005م، ص19).

5. **الأحداث والمشكلات:** تعتبر الحوادث والمشكلات والأزمات التي يتعرض لها مجتمع معين من العوامل التي تعمل على تكوين اتجاهات جديدة للرأي العام، فالتغير الثوري ليس حركة فجائية تحدث في فراغ، ولكنه تعبير عن ظروف موضوعية وأحداث سياسية واقتصادية واقعية، ولهذه الأسباب نجحت الثورة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق، وأمكن صياغة الوعي الجديد بين طبقة العمال، وقد يكون الرأي مؤقتاً، كالذي يحدث نتيجة مشكلة بين أصحاب العمل والعمال من مناقشة الأجور مثلاً، ففي هذه الحالة يزول الرأي العام وتزول المشكلة (مجاهد، 2005م، ص19).

6. **الإعلام والدعاية:** الإعلام هو العمليات التي يترتب عليها نشر المعلومات وأخبار معينة تقوم على أساس الصدق والصراحة والاحترام لعقول الجماهير، ويكون الرأي العام عن طريق تقريره، أما الدعاية فهي العمليات التي تحاول تكوين الرأي العام عن طريق التأثير في شخصيات الأفراد من خلال دوافعهم وانفعالاتهم ومفاجأتهم بالأخبار والتهويل فيها وتقديم الدعوى الكاذبة، ومن هنا فإن كلاً من الإعلام والدعاية ووسائل الاتصال بشقيها التقليدي والجديد (صحافة، إذاعة، مسرح، سينما)، كما تعد الاجتماعات العامة قوة إيجابية فعالة لها تأثيرها الناتج في تكوين الرأي العام إذا كان مفهوم الدعاية قد تدهور وأصبحت تعني خلق جو من الإغراء والاستهواء، بغض النظر عن الموضوع الذي ترمي الاستمالة إليه، فإن الإعلام قد يحدد مفهومه بأنه يعني تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتها وميولها، وهكذا تكون الغاية الوحيدة من الإعلام هي الإقناع عن طريق المعلومات السليمة والحقائق والأرقام والإحصائيات، وما إلى ذلك. ويُقدّم (اوتوجبروت) تعريفاً للإعلام يقول فيه: "الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وروحها وميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه" (شفيق، 2014م، ص21).

7. **الشائعات:** تشكل الشائعات من الأحاديث والأقوال والأخبار والروايات التي يتبادلها الناس ويتناقلونها دون التثبت من صحتها أو التحقق من صدقها، بل قد يميل كثير من الناس إلى تصديق ما يسمعون، ثم يأخذون في ترديده ونقله، وقد يضيفون إليه بعض التفاصيل الجديدة التي قد تكون سبباً في تكوين الرأي العام تجاه موضوع الشائعة نفسه، ولكن في الغالب لا تصمد هذه الشائعة كثيراً، إذ سرعان ما يتم كشف ملامساتها، وبالتالي يزول الرأي العام المؤقت الذي بني بسببها، (الطائي، 2016م، ص196).

8. الشعور الوطني: يؤثر الشعور الذي يرتبط بالرأي العام الوطني (أي: على مستوى الوطن كله دون تخصيص) على قضيةٍ ما محلية أو نوعية في تشكيل الرأي العام تجاه القضايا ذات الصلة الوطنية، ففي حال تعارض المواقف مع المصلحة الوطنية يتحول الرأي العام بسرعة نحو الأهداف والمصالح الوطنية؛ لأن الشعور بالحس يؤثر ويتأثر بالقضايا الوطنية التي تؤثر بمجملها على اتجاهات الرأي العام (شفيق، 2014م، ص21).

9. الزعماء: الزعيم كما عرفه (ليدمان): هو الشخص الذي يتقبل الناس أحكامه ومشاعره باعتباره أساس للعقيدة والسلوك، فالزعامة هي قيادة الجماهير، والتأثير في أفكارها واتجاهاتها، والتحكم بتوجيهاتها، والقدرة على الحصول على ثققتها، بحيث يغدو الزعيم أمل الأمة ورجاءها في مواجهة ما يعترضها من عقبات، والزعماء هم أحد العناصر المكونة للرأي العام، سواء في المجال السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي أم المهني أم الديني، سواء على المستوى الوطني أم المحلي، وكلما ازدادت قدرة الزعماء وكفاءتهم ازدادت درجة تأثير الرأي العام، كما هو الحال في زعماء القبائل والعشائر.

10. قادة الرأي: قادة الرأي هم الأشخاص الذين يؤثرون على الآخرين عن طريق الاتصال المباشر أو غير المباشر يوماً بعد يوم في الشؤون المتعلقة باتخاذ قرار أو تكوين رأي، ولا يشترط أن يكون هؤلاء هم الرؤساء في الجماعة أو أصحاب المركز وذوو المكانة الرفيعة في كل طبقات المجتمع، وقد عرّف كلٌّ من (روجرز) و (شوميخير) قائد الرأي بأنه: الشخص القادر على التأثير في الآخرين بصورة غير رسمية في اتجاهاتهم وفي سلوكهم الظاهر، بطريقة متكررة، وقد حددا خصائص قادة الرأي العام في أنهم الأكثر تعرضاً لوسائل الإعلام، ولهم مكانة اجتماعية أعلى، وهم أكثر اطلاع على العالم الخارجي، كما أن مشاركتهم الاجتماعية أكثر من اتباعهم، (حجاب، 2000م، ص145).

11. الدين: يمارس الدين بوجه عام رقابة على ممارسات وسلوكيات الأفراد والجماعات في مختلف نواحي الحياة، بما ينظمها من عبادات ومعاملات وأخلاق وعقائد تستمر في إطلاق سائر أحكامها على القضايا والموضوعات والمشكلات، على القيم الدينية، ك معايير ترجع إليها عند إصدار الرأي في كل ما يواجهها من مسائل سياسية واجتماعية واقتصادية، وتعمل القيم الدينية كمشيرات لسلوك الجماعة في المجتمع، إذ يشكل الدين في كل المجتمعات الإنسانية أداة مهمة للتأثير على آراء الأفراد وسلوكهم، ويلعب دوراً في تكوين الرأي العام وبلورة اتجاهاته داخل الجماعة أو تغييره؛ لذلك من الصعوبة إقناع الإنسان الذي يتمسك بمعتقداته الدينية الراسخة على

قبول فكرة أو دعوة تتعارض مع معتقداته الدينية، ويمثل الدين أحد المحددات الأساسية للرأي العام بما يتضمنه من تعاليم وقيم وأسس أخلاقية وأوامر ونواهٍ، فضلاً عن الجوانب الروحية والوجدانية التي يشبعها في الفرد، كل ذلك يجعل من الدين عنصراً مهماً في تشكيل الرأي العام، من حيث مضمونه واتجاهاته وقوته، لاسيما إذا كان هذا الرأي مرتبطاً ببعض القضايا أو الجوانب الدينية، والمؤسسة الدينية هي ما يشبع رغبات الإنسان ويلبي احتياجاته الروحية ضمن قواعد محددة المعالم، وعماد توصيل رسالة هذه المؤسسة الدينية هو الاتصال بكل أنواعه ووسائله، (الدبيسي، 1981م، ص803).

ترى الباحثة أن تطور الرأي العام وتأثيراته على السياسات العامة في الدول ارتبطت بوظيفة الصحافة، وبقيادة الجماعات غير الحكومية، وبالنواب المنتخبين، ومسئولي الخدمة المدنية، أما الوظيفة التعليمية في التأثير على تطور الرأي العام فتتحمل أعباءها المدارس العامة والخاصة والصور المتحركة ووسائل الإعلام القومية والعالمية والسلكية والبريدية والسينما ودور نشر الكتب والمجلات على أنها جماعات ضغط في ذاتها، بجانب كونها وسائل إعلام وحوار.

ثانياً: مراحل تكوين الرأي العام:

يمر الرأي العام بعد تكوينه بعدة مراحل، ومنها:

1. مرحلة الإحساس والإدراك.
2. مرحلة الرأي الفردي.
3. مرحلة صراع الفرد مع آراء الجماعة.
4. مرحلة تحول آراء الأفراد إلى آراء الجماعة (الرأي العام).

ويتم تفصيلها كما يلي: (حسين، 1997م، ص198)

أ. **مرحلة الإحساس والإدراك:** يتعرض الإنسان لمجموعة من المنبهات والمثيرات التي يتلقاها عن طريق حواسه، تلك الحواس التي تُعدُّ مفاتيح المعرفة واتصاله بالعلم الخارجي والبيئة الخارجية، ويبدأ الإنسان في إدراك هذه المؤثرات إدراكاً حسيّاً، إلا أنها تقف عند مجرد إدراكها عن طريق الحواس، بل يحاول الإنسان أن يدرك هذه المؤثرات كرموز، ثم يعطي لهذه الرموز معانٍ معينة، هنا يتضح أن عملية الإدراك ليست عملية سلبية تتلخص في مجرد استقبال انطباعات حسية فقط، بل يقوم العقل بالإضافة أو الحذف أو التحريف أو تأويل ما يتأثر به من انطباعات حسية، والمعاني التي يفهمها الإنسان بناءً على ما يدركه من أشياء أو مؤثرات تحدد وفقاً لخبراته الماضية ودوافعه وحوافزه، وهذا يعني أن الإدراك عملية معقدة، وهي محصلة

مجموعة كبيرة من العوامل الموضوعية التي تتمثل في الأشكال الخارجية، ومجموعة أخرى من العوامل الذاتية التي تتبع من خبراته السابقة، وفي حدود إطاره الدلالي، ومجموعة القيم والاتجاهات والمعايير المختلفة التي اكتسبها من البيئة الثقافية والاجتماعية، ومن ذلك يتضح أن عملية الإدراك لا تتوقف فقط على طبيعة المعارف والمعلومات التي يتلقاها سواءً عن طريق حاسة البصر أم حاسة السمع، ولكنها تتوقف على طبيعة اتجاهات الفرد وقيمه وثقافته، (الحسيني، 1996م، ص40).

ب. **مرحلة الرأي الفردي:** إن مرحلة الرأي الفردي أن يقوم الفرد بالتعبير اللفظي بالإشارة عن ميوله واتجاهاته النفسية حول الموضوع أو المؤثرات المختلفة، (العبد، 2002م، ص25).

وفي هذه المرحلة يقوم الفرد بالتعبير اللفظي بالإشارة عن ميوله واتجاهاته النفسية حول الموضوع المثار، فإن الفرد يحدد لنفسه موقفاً معيناً لهذا الموضوع مؤيداً أو معارضاً له ، وموقف الفرد حول موضوع جدلي واحد يختلف عن الموقف الذي يمكن أن يتخذه الأفراد الآخرون، وهذا يؤكد ما انتهى إليه من W.lipp man أن تصرفات الناس واستجاباتهم لا تكون نتيجة لملاحظات موضوعية عن العالم الخارجي، بل في حقيقة الأمر مبنية على التصرفات الذاتية أو الصور الذهنية الكافية في نفوس الناس، فالمؤثرات التي تحيط بالإنسان لا تكون السبب المباشر في الاستجابة للبيئة، ولكن معنى هذه المؤثرات أو صورتها في ذهن الإنسان هي التي تحدث استجابة، فالفرد يستجيب للبيئة كما يدركها وكما تبدو له، حسبما يفرض عليها من معنى وأهمية.

ج. **مرحلة صراع الفرد مع آراء الجماعة:** وفي هذه المرحلة يدور المناقشة والحوار والجدل الذي يصل إلى حد الصراع بين رأي الفرد وآراء الآخرين في نطاق جماعة معينة أو جمهور معين ممن لديهم اهتماماً، وتلعب وسائل الاتصال دوراً حيوياً في ذلك، عن طريق عرضها للآراء المختلفة.

د. **مرحلة تحول آراء الأفراد إلى آراء الجماعة (الرأي العام):** من خلال الحوار والمناقشة التي تدور بين أعضاء جمهور معين حول موضوع مسألة تشغل اهتمامهم يتم التقريب بين وجهات النظر المختلفة والمتباينة، وتأخذ المناقشة في الاتجاه نحو التركيز حول رأي معين يميل إليه أغلب أعضاء الجماعة أو الجمهور النوعي الذي تقبله، ويصبح هذا الرأي (رأياً عاماً)، بغض النظر عن وجود بعض الآراء الأخرى التي قد تتبناها أقلية الجماعة أو الجمهور النوعي، وهذه العملية تتطوي على تضحية الفرد برأيه الشخصي أحياناً؛ لكي يتوافق مع رأي الجماعة، وتتدخل

في هذه العملية مجموعة من العوامل، بعضها يتصل برغبة الفرد في التوافق مع رأي الجماعة، أو لتحقيق صفة الانتماء إلى هذه الجماعة، أو التعاطف مع الجماعة، ويذهب بعض الباحثين أيضاً إلى القول: إن الرأي العام لا يأتي من فراغ أو ينشأ فجأة، وإنما هناك عدة مراحل يمر بها قبل أن يتكون ويكون جاهزاً لإبدائه تجاه قضية معينة. (المطيري، 2012م، ص45):

نشأة المشكلة أو القضية:

بدايةً لا يمكن تكوين رأي عام حول قضية دون وجود هذه القضية، حيث تنتشر هذه المشكلة أو القضية عبر وسائل الإعلام التي تساهم جزئياً بتكوين رأي عام أولي حول هذه القضية، (الحديدي ، 2004م، ص118) ، ويتم سردها كما يلي:

إدراك المشكلة: بعد انتشار القضية تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في نشرها، وتكوّن رأياً عاماً حولها، وأيضاً من يملكون الرأي (المسيطر) يكون لهم تأثير في تكوين رأي عام حول القضية. **الفحص والمناقشة:** وفي هذه المرحلة يتم مناقشة مدى حجم القضية، ومدى تأثيرها على المجتمع وجوانب الحياة في المجتمع، وهل تشكل هذه القضية خطورة على المجتمع.

ظهور المقترحات: تأتي المقترحات بعد التحليل والمناقشة للقضية، وغالباً ما تكون المقترحات صادرة من خلال وسائل الإعلام.

نشوء صراع في الآراء: إن هناك رأي عام واحد ومحدد حول قضية معينة، إذ لا بد من وجود اختلافات في وجهات النظر والآراء، وهذا يؤدي كثيراً إلى ظهور الشائعات والتهويل في القضية. **تكوين رأي عام:** وفي هذه المرحلة تظهر الغلبة لرأي واحد، يكون رأياً عاماً حول هذه القضية، وأحياناً يكون هناك أكثر من اتجاه للرأي العام دون غلبة لا تجاه معين، (المطيري، 2012، ص47).

يخضع تعريف ظاهرة الرأي العام لمتغيرين: أولهما: طبيعة الظاهرة ومدخل التحليل الذي يتبعه الباحث في فهمها من جانب، ثم من جانب آخر، تحديد وظيفة الظاهرة، ذلك فإن تعريف الظاهرة بالغ التمدد والتنوع، وباختصار فإن الرأي العام في أوسع معانيه يشمل كل تعبير ووجهة نظر معينة بخصوص إحدى المشاكل التي تتعلق بمصير الجماعة، وتعبير أخذ الإرادة العامة أو الميل العام نحو تفضيل نموذج معين من نماذج الحلول موضع المناقشة.

الفكرة المستحدثة هي أية أفكار أو سلوك أو شيء جديد؛ نظراً لاختلافه كيفاً ونوعاً عن الأفكار أو السلوك أو الأشياء المتواجدة بالفعل، ومن هذا المنطلق الفكرة المستحدثة هي فكرة أو ممارسة أو موضوع يدركه الفرد باعتباره جديداً، وتبين هذه الفكرة هو أحد مظاهر أسلوب الحياة المتغير،

وهذا التنبؤ هو في معظم الأحوال تغيير سلوكي أكثر مما هو تغيير اتجاهي أو إدراكي، كما أن تبين الأفكار المستحدثة هو الاختيار الحقيقي لمعرفة ما إذا كان الفرد يقبل أسلوباً للحياة أكثر تعقيداً، متقدماً تكنولوجياً وسريع التغيير أو لا يتقبله، ويمكن القول بأن الرأي العام في جماعة أو مجتمع أو أمة معينة يعكس وجهات نظر الناس ومواقفهم إزاء القضايا المحلية والأمنية، والرأي العام لا يثبت على حال واحد، (الحديدي، 2004م، ص118).

دور قادة الرأي العام في تشكيل الآراء:

يمكن الاستفادة من قادة الرأي العام في تشكيل الآراء عن طريق الاستعانة بهم في مختلف أوجه نشاط الاتصال الشخصي، (كنعان، 2015م، ص11)، ويتم ذلك عن طريق الاستعانة بقيادة الرأي المحليين في تمهيد الطريق وتهيئة عقول الأفراد المستهدفين لتقبل الأفكار الجديدة التي تنتشر عن طريق وسائل الإعلام والصحافة والراديو والتلفزيون والسينما وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيرية، وكذلك يمكن للقادة المحليين أن يقوموا بدور آرائهم الاستعانة بقيادة الرأي المحليين في تقديم الاستش المشجعين في قبول الجماعة للأفكار بحكم مكانتهم في المجتمع وثقة أعضاء الجماعة في آرائهم، الاستعانة بقيادة الرأي المحليين في تقديم الاستشارات المختلفة وكذلك في المشكلات، إن لقادة الرأي المحليين دوراً مهماً لمصادر الاستشارة، حيث اتضح أن المرشد الزراعي يأتي في الترتيب الأول بين المصادر لاستشارة الزراع، وجاء القادة المحليون في الترتيب الثاني، إن تأثير قادة الرأي المحليين قد تختلف باختلاف الموضوعات.

الرأي العام حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد والجماعات إزاء أي شؤون تمس النسق الاجتماعي كأفراد وتنظيمات ونظم، (سعد، 1989م، ص109).

لقادة الرأي العام خصائص تؤهلهم لقيادة الجماعة وتغيير الرأي العام منها:

ازدياد درجة تعرفهم لوسائل الإعلام ومصادر المعلومات، كذلك ازدياد درجة حساسيتهم لمصادر المعلومات المتصلة بالموضوع، وازدياد الميل لديهم إلى الاطلاع، خاصة في المجال المحدد لقيادتهم، ومعظم قادة الرأي كثيراً ما يكونوا من ذوي المكانة الاجتماعية العالية، وتزداد درجة المشاركة الاجتماعية لديهم إلى اتباعهم، وأن تكون مدة اقامتهم أطول في المجتمع، وأن يكونوا من ذوي الدخل العالية نسبياً، وأن يشكلوا مصادر للمعلومات موثوقاً بها، وأن يكونوا في الغالب كبار السن يشاهدون التلفزيون أكثر من غيرهم، ويستمعون للراديو أكثر من غيرهم، ويقروؤن الصحف أكثر من غيرهم، علاقاتهم بالمسؤولين أوسع وأعلى من غيرهم اقتصادياً، (الحديدي، 2004م، ص125).

يستخدم مفهوم الثورة في الإشارة للتغيرات الجذرية المفاجئة والسريعة التي تطرأ على الظروف الاجتماعية والسياسية، وقد استُخدم مفهوم الثورة في معناه السياسي في أواخر العصور الوسطى، واستخدمه علم الاجتماع السياسي للإشارة إلى التأثيرات المتبادلة للتغيرات الجذرية والمفاجئة للظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية، وذلك عندما يتم استبدال النظام القائم بأخر جديد، أو ذلك التغيير الذي يطرأ على النظم ونسق الفهم القائم وفق سياق عنيف. هذا ويمكن أن يُستخدم المصطلح للإشارة إلى التغيرات الجذرية التي تحدث في مجالات غير سياسية، مثل العلم والفن والثقافة، (الأسود، 2001م، ص5).

ثالثاً: أساليب تغيير الرأي العام:

تعددت أساليب الرأي العام، وسنذكر منها ما يلي:

1. أسلوب التكرار والملاحقة:

يؤمن الكثير بأن أسلوب التكرار هو أنجح الأساليب لتغيير الرأي العام، وهذا الأسلوب اتبعته ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وقد وصف (جوبلز) وزير الإعلام الألماني قبل الحرب العالمية الثانية هذا الأسلوب قائلاً: إن نشر الدعاية الفعالة يمكن لا في إذاعة بيانات تتناول آلاف الأشياء، ولكن في التركيز على بضع حقائق فقط، وتوجيه آذان الناس وأبصارهم إليها مراراً وتكراراً، (شاهين، 2010م، ص82). ولا تحدث الاستجابة العاجلة في الغالب من الجمهور إلا بعد ترسيخ الأفكار والمعتقدات التي تسعى إليها الرعاية، ويأتي ذلك من خلال جهد منظم يعتمد التكرار بهدوء حتى تتركز الأفكار في أذهان المستهدفين فيسهل تأثيره وتتحقق أهداف الدعاية، والحقيقة أن أسلوب التكرار في مخاطبة الجماهير أحد الأساليب الشائعة التي تستخدمها الدعاية في كل مكان وزمان، وخاصة حين تتجه المخاطبة إلى إثارة العواطف والمشاعر إلى العقل، ولكن يذكر الأسلوب التكراري الذي اتبعته الدعاية الصهيونية بعد 1967م لتثبيت مفاهيم وأفكار معينة عن الشخصية العربية مقارنة بالشخصية الإسرائيلية. (علي، 2011م، ص23).

2. أسلوب الإثارة العاطفية: إن احترام الجماهير يقوم على المناقشة والإقناع، أما إثارة عواطفها فما هو إلا تعبير عن الاحتقار لتلك الجماهير، لقد كان القائمون على الإعلام في ألمانيا قبل الحرب العالمية يؤمنون بأن استجابة الجماهير تقوم على العاطفة لا على العقل، ولذلك فقد وجهوا جهودهم إلى مخاطبة العواطف، خاصة عاطفة إثارة الحقد والكراهية التي تقوم على التشهير والتشويه وقلب الحقائق على الجماهير؛ إيماناً بأن الحقائق الناصعة أقوى وأبقى من

عرض الأكاذيب والشائعات، وهذا الأسلوب يقوم على احترام عقلية الجماهير واحترام توجهات الوطن (علي، 2011م، ص23)..

3. أسلوب تحويل انتباه الجماهير: إن معارضة الرأي السائد بين الجماهير هو أمر صعب، فمعارضة رأي أو تيار قد استقر في نفوس وعقول الجماهير يبدو صعباً، حتى لو كان ذلك الرأي أو التيار خاطئاً، لذلك نرى الكثير من القائمين على الإعلام يلجأون في مثل هذه الحالة إلى تحويل انتباه الجماهير إلى موضوع آخر في مثل أهمية الموضوع الذي تنتباهه الجماهير (علي، 2011م، ص23)..

4. أسلوب الإشاعات: إشاعة معينة تجعل الناس يهتمون بقضية كانوا غير مهتمين بها من قبل، والرأي العام ليس دائماً على صواب، فقد يكون نتيجة لتأثير قوى ضاغطة، لها قوتها ولها وسائلها الفاعلة، كما أن الرأي العام ليس صالحاً دائماً، فنرى في الغرب رأياً عاماً يدعم الفساد، كالإجهاض وتقنين الفاحشة وغيرها، ويجب التنبيه، إلا أن توجهات الرأي العام ليست كلها إيجابية، فالجماهير قد تكون على درجة من الوعي السياسي والثقافي، فيكون تحركها استجابة لتحركات داخلية أو خارجية قد توجهها للطريق الخطأ الذي لا يخدم الوطن ولا مصالحه العليا، ويؤكد التاريخ أن الإشاعة وُجدت على الأرض مع وجود الإنسان، وقد تطورت وترعرت مع تطور الحضارات القديمة والحديثة، وقد استخدمها المصريون والصينيون واليونان في حروبهم قبل الميلاد بالآلاف السنين للتأثير على الروح المعنوية للعدو، أما في بداية التاريخ الإسلامي فقد كانت هنالك حادثة الإفك التي تولى كبرها المنافقون، وكادت تؤثر تأثيراً كبيراً على الروح المعنوية لبعض المسلمين، حتى أنزل الله تعالى قرآناً يبين براءة السيدة عائشة رضي الله عنها، ويُكذِّب من جاء بحادثة الإفك لعنة الله عليهم، وأيضاً إشاعة مقتل الرسول صلى الله عليه وسلم في معركة أحد، وما كان لها من أثر في صفوف المسلمين المقاتلين، (شاهين، 2010، ص85).

رابعاً: نظريات الرأي العام: يقوم الإطار الفكري على فروض النظرية السلوكية التقليدية في علم النفس، خاصة فيما يتعلق بالنموذج المثير للاستجابة.

توجد عدة نظريات ومداخل يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1. نظرية تأثيرات الشخص الثالث: توجد تسميات متعددة لهذا الغرض منها: فرضية التحيز الإدراكي، وفرضية التمييز بين الذات والآخرين، وفرضية إدراك الشخص الثالث، ويخص هذا الغرض الأفراد الذين يتعرضون لرسائل إقناعية من خلال وسائل الإعلام يدركون أن هذه

الوسائل سوف يكون لها تأثير أكبر على الآخرين مقارنة بتأثيرهم عليهم، (شاهين، 2010م، ص85).

2. نظرية العنف: توجد عدة نظريات من خلال شرح وتفسير العلاقة بين التعرض للمضامين التي تحتوي على عنف، واكتساب الميول العدوانية لدى المتلقين، لا سيما الأطفال، ومن هذه النظريات:

أ. **نظرية التنفيذ والتطهير:** تشير هذه النظرية إلى أن مشاهدة العنف التلفزيوني يمد المشاهدين بالخبرات العدوانية المختلفة.

ب. **نظرية التحفيز:** وهي عكس نظرية التطهير، حيث تشير هذه النظرية إلى أن مشاهدة العنف قد يحفز المشاهد على القيام بأعمال عدوانية.

ج. **نظرية التدعيم:** يتمثل الافتراض الرئيسي لهذه النظرية في أن التصوير التلفزيوني للعنف يدعم ويرسخ نماذج السلوك العنيف التي يتلقاها المشاهدون من المواقف التلفزيونية، (شاهين، 2010م، ص85).

د. **نظرية التقليد:** وتقوم هذه النظرية على أن التلفزيون يقدم رسائل عنيفة، ويمكن للأطفال أن يقلدوها في حياتهم الخاصة، وتصبح هذه السلوكيات التلفزيونية مصدراً للتعلم والتعليم.

هـ. **النموذج التطوري للتأثيرات المتبادلة:** وفقاً لـ (هويسمان) الذي صاغ النموذج، فإن الجرعة المكثفة من العنف التلفزيوني لا تؤدي فقط إلى زيادة العدوانية، وإنما تسهم أيضاً في زيادة الاهتمام برؤية الرسائل التلفزيونية العنيفة.

3. نظرية التعلم الاجتماعي: (زغيب، 2004م، ص113)

تعد نظرية التعلم الاجتماعي من أهم النظريات في مجال تأثيرات وسائل الإعلام، وقد جاءت هذه النظرية كرد فعل على النظرية السلوكية التي تقوم على التبسيط الشديد للسلوك (المنبه، الاستجابة)، والتي تجاهلت أهمية الوعي والعمليات الأخرى التي تدخل في هذا الإطار، وتكتسب هذه النظرية أهميتها في مجال الدراسات الإعلامية، انطلاقاً من اهتمامها بالملتقي، ودوره النشط في اكتساب المعاني، وتأثير هذا في ردود الأفعال السلوكية، أي أن هذه النظرية تركز على النشاطات المعرفية لدى المشاهدين عند تعرضهم للرسائل الإعلامية والعمليات التقييمية والتفسيرية، وتأثيرها على نتائج المشاهدة.

4. نظرية الغرس: تعتبر نظرية الغرس محاولة ذات أبعاد نظرية وعلمية لفهم النتائج المترتبة على الحياة في عالم الرموز والبيئة الثقافية التي يقدمها التلفزيون، حيث تعمل النظرية على تحديد

المدى الذي يصل أولئك الذين يشاهدون التلفزيون بصورة مكثفة في تكوين مفاهيم عن الواقع الاجتماعي.

5. نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام: ينسب هذا النموذج إلى (ملفين ديفيلتر وساندرا بول روكنيش) اللذين أشارا إلى أنه كلما ازداد الأفراد على وسائل الإعلام لإستيفاء معلوماتهم، وان كان الأفراد يختلفون في وجهة نظر في معدل الاعتماد على وسائل الإعلام بوجه عام، وعلى كل وسيلة من الوسائل على حدة.

خامساً: أساليب تشكيل الرأي العام وطرق قياسه:

من الممكن ايجاز المجموعات الرئيسية المؤثرة في توجيه الرأي الفردي والرأي الجماعي في الآتي: (سسم، 1992م، ص206):

1. قيادات الجماعة غير الحكومية: (جماعات المصلحة الاقتصادية، الجمعيات المهنية، جمعيات حقوق الانسان، الحركات الجماهيرية، الأحزاب السياسية، النقابات والاتحادات).
2. المؤسسات: (الهيئات والأجهزة التنفيذية، أسانذة الجامعات، علماء الدين ومشايخ القبائل، الشخصيات الاجتماعية وقادة الرأي).
3. أجهزة الإعلام (عامة وخاصة): (الصحف، المجلات، الاذاعة، المراسلون، محررو الأعمدة، المعلقون، مستشارو العلاقات العامة، وكالات الإعلانات، ضباط الإعلام والعلاقات العامة، بعض الفنانين والسمنائيين).
4. المسؤولون الرسميون: (المنتخبون سياسياً): (التنفيذيون، الرؤساء ومستشاروهم ومساعدوهم، والمحافظون)، أعضاء الهيئة التشريعية، أعضاء المجالس المحلية، المعينون: أعضاء الدوائر والمصالح الحكومية ومستشاروهم ومساعدوهم، قادة المؤسسات العسكرية، القضاة "معينون او منتخبون".

ونجد الملاحظة هنا إلى أن مجموعة من صانعي الرأي غير مضمنة في هذا التصنيف المذكور أعلاه، وهي مجموعة قادة الرأي في الجماعات التي يتعامل أفرادها وجهاً لوجه، أي بصورة مباشرة، مثل الأسر، وأماكن العبادة، وأماكن العمل، والجوار، وتجمعات المناسبات الاجتماعية، فهؤلاء القادة يلعبون دوراً هاماً في التجمعات المحلية، حيث يقومون بعملية تكوين الرأي في المجتمع لأناس يبحثون دوماً عن آخرين في توجيههم في السلوك والاخلاقيات الاجتماعية، (الكبيسي، ، ص185).

الرأي العام لا يُفرض على الجماهير فرضاً، بل هو تعبير إرادي، وهو رد فعل واستجابة لمتغيرات سيئة في المجال السلوكي للجماعة.

الرأي العام الإلكتروني في هذا العالم المتحمل فوق كل (فكرة، اقتراح، رأي، مشاركة) أو حتى لفظ اعتراضى غاضب أو نكتة لتعبير عن توجه معين، (زريقات، 2008م، ص9).

سادساً: قياس الرأي العام:

يُلاحظ أن الرأي العام أصبح مجالاً للدراسة العلمية، ومن ثمَّ فقد ابتدعت طرق ومناهج لدراسة الرأي العام، ومن أشهر هذه الطرق: طريقة الاستبيان (Questionnaire) من خلال توجيه أسئلة نمطية لمجموعات من الناس تسمى (عينات) تنتمي كل منها إلى فئة من الفئات التي يتكون منها الشعب، وذلك حول مسألة مختلف عليها، أو حول النتائج المتوقعة لانتخابات برلمانية أو رئاسية أو غيرها، وهناك أيضاً طريقة المقابلات الشخصية (Interviews) وطريقة المناظرة (Debates) والمناقشة (Discussions) وغيرها من الطرق التي تساعد على التعرف على اتجاهات الرأي العام ومحاولة قياسه.

ويمكن القول بأن البدايات الأولى والمبكرة لاستطلاعات وقياسات الرأي العام كانت في الولايات المتحدة الأمريكية، وما زالت حتى العصر الحاضر، (شومان، 1999م، ص80).

المعرفة الظاهرة لا تكفي للتأصيل الفكري، وإنما يجب أن تستند إلى الإمساك بمقوماتها كحقيقة تجريبية، النظرة السلوكية للتحليل أساسها أن الحركة علاقة بين منبه وجسد عبرت عن ذاتها في رد فعل استغل عن شخص صاحبه. وتطبيق هذا المفهوم على ظاهرة الرأي العام فتح آفاقاً جديدة، إن عملية التغيير المستمر اللازم لإمكانية التحكم في التطور وبالتالي تحقيق أهداف ما كان يمكن أن نصل إليها لو ترك التطور في مساره الطبيعي، ومن ثمَّ أضحت مشكلة الإجابة على السؤال لماذا وكيف يفقد الأفراد في أشياء معينة ويتصرفون بشكل معين؟ تمثل المفتاح الذي منه ننطلق إلى جميع مشاكل العلوم الاجتماعية (شومان، 1999م، ص80).

ولنقدم نموذجاً لذلك: تخطيط أي حملة دعائية، سواء فهمت الدعاية بالمعنى السياسي أم بالمعنى الاقتصادي، فلا يمكن أن ننجح إلا إذا استطعنا أن نعلم حقيقة موقف المجتمع من تلك المشكلة موضع الدعاية، ثم عقب ذلك نصل إلى خلق المنطق الذي نستطيع من خلاله أن نقنع، ثم نتأكد في النهاية من نجاح العملية، وكذا أية حملة للإقناع لا بد أن نقنع في أبسط معانيها الخطوات التالية (زلطة، 2001م، ص20):.

1. تحليل الآراء السائدة في المجتمع موضع الحملة.

2. نشر الأفكار والمفاهيم الجديدة.

3. التحقق من أن تلك الأفكار حققت الغاية المقصودة.

إن المعرفة بالظاهرة كأية ظاهرة اجتماعية ذات بعد واحد: فمن الممكن أن نلم بها من خلال مظاهر التعبير عن وجودها، كما أنه من الممكن أن ننقل إلى الخلفيات العامة التي تعني عمقاً واتساعاً في آن واحد بالنسبة لتحليل الظاهرة.

إن تحليل الظاهرة السلوكية يفترض علاقة سببية متتابعة، وهذا الافتراض صحيح على المستوي الفردي كما هو صحيح على المستوي الجماعي كذلك.

إن ظاهرة الرأي العام ليست فقط ظاهرة جامدة، وإنما هي من حيث حقيقتها عملية تطويرية، وبالتالي يجب أن تخضع لعملية متابعة زمنية تسير بدورها في أكثر من بعد واحد.

فالرأي العام هو عبارة عن توجه سائد لأغلبية المجتمع في قضية معينة أو موقف معين ناتج عن الحراك الديناميكي ما بين الأفراد، ويُشكل على أساسه هذا الاتجاه، ويكون في شكل فعال كل ما ارتفعت نسبة الرأي السياسي، (زلطة، 2001م، ص20).

وكذا فإن طبيعة الظاهرة تفرض العمق والاتساع الديناميكية في آن واحد، كل هذه الأسباب تفسر كيف أن تحليل ظاهرة الرأي العام يمثل مشكلة من أعقد المشاكل التي كثيراً ما تقود إلى نتائج خاطئة، ورغم تقدم وسائل التحليل والإمكانيات المتاحة للباحثين في هذا المجال ودون الدخول في تفاصيل تخرج عن نطاق هذه الدراسة فعلياً أن نؤكد على بعض الملاحظات:

أ. قياس الاتجاه ليس هو قياس الرأي العام:

رغم أن كلمة (قياس اتجاهات الرأي العام) قد تداولتها الأقسام في التقاليد العربية، إلا أنها يجب أن تُفهم بمعنى محدد يميز بينها وبين كلمة (قياس الاتجاه) يعني التساؤل عن الاستدلال للسلوك.

قياس الرأي العام أو اتجاه الرأي العام الموجود فعلاً، ولذلك فقياس الاتجاه يفترض القيام بما يسمى بعملية بناء للقياس، وهي عملية معقدة توصف بأنها أصعب أنواع التحليل.

قياس الرأي العام يعني فقط معرفة حقيقة الرأي الموجود في المجتمع بخصوص مشكلة معينة، ومن ثمَّ فقياس الرأي ليس تنبؤاً، وإنما تصميم لنتائج، أما قياس الرأي العام فهو أداة للتنبؤ، وبصفة خاصة بالنسبة للسلوك الايجابي، ولكن لا يمنع أن كلاهما له موضعه وإطاره حيث

التحليل. (زغيب، 2004م، ص113)

ب. إن كل تحليل له مستوياته من حيث أهدافه: وإن هذا يفترض دقة معينة لإمكانيات التنبؤ، والقيام ببحث يقصد به وضع خطة عملية تغيير اجتماعي، ولا يمكن أن يخضع لنفس القواعد التي تخضع لها دراسة نتائج تصويت انتخابي معين، فهذا يفرض مسؤولية معينة على الجهات التي تتولى أبحاث الرأي العام.

ج. مشكلة نشر أبحاث الرأي العام ونتائجها في الصحافة اليومية: خدمة الرسائل القصيرة هي عبارة عن رسائل نصية قصيرة مكونة من عدد أحرف، تكتب عن طريق لوحة المفاتيح بالهاتف المحمول أو الكمبيوتر، (عامر، 2007م، ص160).

وخلال الأعوام الأخيرة بدأت تبرز إحدى التقاليد التي قد تبدو لأول وهلة لا خطورة لها، وهي نشر ما يسمى باستفتاءات الرأي العام في الصحافة اليومية، بل وتقديم بعض نتائجها في الإذاعة والتلفزيون، وتبرز هذه المشكلة بشكل واضح وأكثر خطورة في المجتمعات المختلفة، ذلك أن الرأي العام بطبيعته سطحي متقلب، وقد سبق وأن رأينا في المجتمعات المختلفة شريحة خطيرة في الرأي العام تمثل عدم العلم أو عدم الاستقرار، مجرد نشر نتائج أحد أبحاث الرأي العام على أنها تمثل النسبة العالية أو الاتجاه العام في المجتمع موضع المناقشة لا بد من أن يؤدي إلى دفع قسم هام من تلك الشريحة إلى تأييد مصطنع وغير حقيقي، وتزداد هذه الخطورة عندما يكون البحث الذي نشرت نتائجه قد تم دون دراية، ودون منهجية علمية بالمعنى المتكامل، وهو ما يحدث في جميع الأحيان في المجتمعات المختلفة، حيث لا توجد مراكز متخصصة أو إمكانيات حقيقية، وحيث يغلب الاستعداد للاختلاق أو تسوية الأرقام، (ربيع، ص277).

يتساءل بعض العلماء في البلاد المتقدمة عما إذا كان لم يحن الوقت لنشر نتائج أبحاث الرأي العام متعلقة بالتنبؤ قبل عمليات التصويت الفعلي، فما بالناس في المجتمعات المختلفة حيث المشكلة أكبر خطورة، حيث نفشي النتائج التي يزعمها الإعلام اليومي موضع المناقشة ليس فقط من حيث الدقة بل وأيضاً من أجل الصحة.

سابعاً: طرق قياس الرأي العام:

يعتبر قياس الرأي العام بمثابة استفتاء مستمر على السياسات الحكومية وتعبير صادق عن الإرادة الشعبية، وهو الوسيلة التي تتيح للأغلبية الصامتة أن تعبر عن آرائها وأن تطرح أولوياتها، فقياس الرأي العام يتيح للمواطنين أن تصل آراؤهم إلى السلطة السياسية، والتي طالما عملت التنظيمات الحزبية وجماعات المصالح والضغط على حجمها وتمسكت المؤسسات النيابية بدورها

في النيابة عن الشعب الذي انتخبها بتأكيد مسؤولياتها في التعبير عن مصالح الجمهور والتي تعين استطلاعات الرأي العام في تصورهما عن الكشف أو تجديدها.

الرأي العام له ديناميكية خاصة، فهو غير مستقر، وتغيره مستمر، هذه الديناميكية أصبحت موجبة لقياس الرأي العام واستطلاع اتجاه القضايا المختلفة.

ومنذ بداية الثلاثينيات بدأ ما يسمى بأبحاث قياس الرأي العام، حيث تقوم هذه الأبحاث بقياس المواقف وردود الأفعال على القضايا والموضوعات التي تشهدها الحياة السياسية والاجتماعية.

اختلف الباحثون في تحديد طرق قياس الرأي العام، فمنهم من يرى أنها ست طرق، وآخرون يوصلونها إلى ثلاث طرق فقط، الأولى هي طرق الإستبيان والملاحظة وتحليل المضمون والمقابلة والمناقشة الجماعية ثم الطرق الاستطلاعية، أما الثانية والتي أجمع عليها الباحثون هي طريقة (الإستفتاء، المسح، وتحليل المضمون) وفيما يلي الطرق الثلاثة (حسين، 1997م، ص25):

1. طريقة الاستفتاء:

ولعل أهم الوسائل الدقيقة لقياس الرأي العام كميًا طريقة الاستفتاء Question naira أو الاستبيان الذي يعود تاريخه إلى القرن العشرين، حيث ظهر في الولايات المتحدة لأول مرة، ولم يلبث حتى شاع وانتشر في أوروبا وفي أرجاء متعددة، حيث المعالم ليشار إلى أن أهم المزايا التي تتسم بها هذه الطريقة هي تقديم مجموعة واسعة من المعلومات مقارنة ببطء أدوات البحث الأخرى، إضافة إلى سهولة استخدامها لعدد كبير من المعجبين، وإعطاء القرصنة لهؤلاء المبحوثين للتفكير أثناء إجاباتهم عن الأسئلة، ثم الاقتصاد في الجهد والمال والوقت، إضافة إلى سهولة تحليل النتائج ومعالجتها إحصائياً، وتتوقف هذه السهولة على درجة معرفة الباحث بالإحصاء والمقاييس الإحصائية. (حسين، 1997م، ص26).

ويمر الاستفتاء بعدة مراحل:

الخطة العامة:

وهي عبارة عن وضع خطة حول المشكلة المراد قياس الرأي العام حيالها، بحيث يتم دراستها بعناية فائقة، ووضع الافتراضات المتنوعة عن إمكانيات تنفيذ خطة الاستفتاء حسب طبيعة المشكلة، ثم اختيار أنسب وسيلة للبحث، سواءً عن طريق وسيلة التسجيل الذاتي، وأدائها استمارة الاستفتاء وهي التي يقوم الفرد بملئها بنفسه للرد على الأسئلة المبينة بها عن المشكلة

المطروحة للقياس وإما عن طريق وسيلة الأداء الشفهي، وأداتها كشف البحث وهو الذي يقوم الباحث القائم بالقياس عن طريق اتصاله بالأفراد.

تصميم إستمارة الاستفتاء:

وهي من أهم مراحل قياس الرأي العام بطريقة الإستفتاء، حيث إن الدقة في اختيار الأسئلة وطريقة إعداد الاستمارة وما تتضمنه من بساطة ووضوح ومراعاة نفسية وظروف الأفراد الموجهة إليهم، هذه الاستمارة يكون لها أثر كبير في صحة أو عدم صحة النتائج المستخلصة من عملية الإجابات على هذه الأسئلة، ويجب أن يراعى في إعداد أسئلة استمارة الاستفتاء عدم الغموض وحسن الصياغة وعدم إستعمال كلمات فنية قد تحمل عدة معانٍ أخرى. (عبد الله، 2017م، ص135).

لذا فبساطة عرض المشكلة العامة المراد قياسها ومراعاة ثقافة ووعي الأفراد وعدم التلاعب بالألفاظ يعتبر من مقومات نجاح تصميم إستمارة الإستفتاء.

اختيار العينة:

يتم إختيار العينة بمراعاة التعداد العام لجمهور الرأي العام، وطبيعة هذا الجمهور من حيث السن والثقافة والوضع الاقتصادي والاجتماعي وغير ذلك من الاعتبارات؛ حتى تكون العينة ممثلة لكافة فئات جمهور الرأي العام المراد تطبيق الاستفتاء عليه.

طرق اختيار العينة:

العينة العشوائية: لإعطاء الفرصة لجميع الأفراد للتواجد داخل العينة وحتى لا تنثر احتمالات التدخل في اختيار أفراد العينة.

العينة الطبقيّة: وتصلح في أحيان كثيرة؛ نظراً لعدم تجانس الأفراد في المجتمع فهم يتدرجون في طبقات متباينة. (الطرايبشي، 2007م، ص، 61).

طريقة الحصّة: وتتم بقيام الشخص المكلف بالقياس بمقابلة عدد من الأشخاص لهم صفحات اجتماعية واقتصادية أو سياسية معينة داخل منطقة محدودة من المجتمع وتتم هذه المقابلات حتى يتم الحصول على الحصّة المطلوبة بسرعة.

تبويب البيانات:

بعد جمع البيانات في إستمارة الإستفتاء يتم تبويب هذه البيانات والإجابة بطريقة متجانسة، وذلك بتفريغها في قوائم خاصة، إما باليد أو باستخدام أي معلومات إحصائية.

تحليل البيانات والإجابات:

في هذه المرحلة يقوم إحصائيو قياس الرأي العام بعمليات تحليل البيانات التي تم تجميعها وتدوين الملاحظات عليها وتفسير نتائجها، (مصطفي، ، ص286).

وتمثل هذه المرحلة الحصيلة النهائية لعملية القياس والتوضيح النهائي لرغبات وميول الجمهور. إعداد تقرير النتائج: يقوم الإحصائيون بعد ذلك بإعداد تقرير نهائي نتيجة القياس، موضحاً به الملاحظات والتوصيات والنتائج التي يتم التوصل إليها، واتجاهات الرأي العام تجاه المشكلة العامة المطروحة.

طريقة المسح:

وهي أهم وأشمل من طريقة الإستفتاء؛ لأنها تقوم بقياس الرأي العام الظاهر والكامن (الخفي) الذي لا يعلن عنه جمهور الرأي العام لاعتبارات، مثل وجود حاكم تسلطي، أو الخوف من الجهر بهذا الرأي، أو عدم إكتمال المعلومات الكافية عن المشكلة العامة المطروحة، أو عدم إمام جماهير الرأي العام بما يعتزم السلطة تنفيذه نحو هذه المشكلة، ويستخدم وسيلتان لقياس الرأي العام عن طريق المسح وهي:

وسيلة الملاحظة: وتستخدم هذه الملاحظة في عدد من البحوث الإجتماعية والسيكولوجية التي تعتمد على عدد من الملاحظين والمراقبين لقياس الرأي العام عن طريق ملاحظة جمهور الرأي العام للوقوف على آرائهم عن طريق ملاحظة التصرفات السلوكية من شائعات ونكات سياسية وتعليقات متداولة بين الجمهور حيال المشاكل العامة.

المقابلة: وتستخدم هذه الطريقة في جمع المعلومات في بحوث الرأي العام، وفي الدعاية والعلاقات الإقتصادية والتسويق، وتعني التبادل اللفظي وجهاً لوجه بين القائم بالمقابلة وبين الشخص أو الأشخاص المطلوبة معرفة آرائهم، (ربيع، ص285).

طريقة تحليل المضمون:

تستخدم هذه الطريقة عادةً في قياس الرأي العام العالمي، حيث تهتم الحكومات الحديثة بالوقوف على اتجاهات الرأي العام العالمي حتى تساير سياستها الداخلية والخارجية والاتجاهات العالمية الحديثة، سواءً في مجال السياسة أم الإقتصاد أم غيرها.

ويقوم هذا النوع من القياس على دراسة وتحليل وقياس اتجاهات الرأي العام لهذه الحكومات وتلك الشعوب بتحليل اتجاهات الصحافة العالمية وأجهزة الإعلام المختلفة من صحافة وتلفزيون ووسائل الاتصال الجماهيري المختلفة.

وقد التزمت قياسات الرأي العام أو تأثيراته بالنماذج الإرشادية التالية:

أ. **النموذج المعرفي:** الذي يهتم بكل الأنشطة العقلية والعصبية التي يقوم بها الإنسان والتي تشكل مدى تفاعلاته مع الآخرين في المجتمع.

ب. **النموذج الوظيفي:** ويركز على دوافع الفاعل (الإنسان) في الموقف، ويرى أن البناء الاجتماعي هو مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية.

ج. **النموذج التفاعلي الرمزي:** الذي يركز على التفاعل الذي يعني وقوع الفعل بين فردين، ومحاولة فهم هذه العملية من خلال التفسير للمعاني التي يعطيها الأفراد لأفعالهم، ويهتم هذا النموذج باللغة والرمز والمعاني المستخدمة في عمليات التفاعل، ويستخدم مجموعة من المفاهيم، كالدورات والذات والفعل الاجتماعي والأنظمة الاجتماعية، وبناء المعنى والتفاوض بين الأفراد والجماعات المنافسة في المجتمع لتحسين أوضاعهم. (الطرابيشي، 2007م، ص، 65).

د. **نموذج التغيير الانساني:** ويسعى هذا النموذج لتجاوز النماذج الثلاثة، وذلك بطرح مسلمات وفرضيات جديدة تنتقد النظام الاجتماعي ككل، وكون الفرد نتاج النظام والذي يرفض الوظيفة التي تنظر لسلوك الإنسان كنتاج للمعايير والقيم والتفاعلات التي ينتجها النظام الاجتماعي، وهذا النموذج يؤمن بحرية الإرادة وحق الإنسان في التحرر من كل القيود التي تفرضها المنظمات الاجتماعية الراهنة، وحقه أيضاً في تغيير واقعه وتنمية قدراته. (ربيع، ص 279).

وتحتل عملية استقصاء الرأي العام وقياسه أهمية متزايدة في العصر الحاضر، خاصة وأن الأدوات والمناهج القديمة لا تزال تحتل جانباً لا يمكن الإستغناء عنه كما في طريقتي الملاحظة والمقابلة باعتبارهما أنجح الطرق الكفيلة للتأكد من قوة اتجاهات الرأي العام إزاء بعض القضايا (ربيع، ص، 280)

3. **مناهج قياس الرأي العام:**

أ. **المنهج القياسي الاستنباطي:** يبدأ المنهج القياسي الاستنباطي بافتراضات ومبادئ عامة، وينتقل منها بخطوات منطقية نحو مبادئ جزئية أو فرعية، أي بمعنى آخر: يبدأ بالكليات أو العموميات، وينتهي بالجزئيات أو الفروع.

ب. **المنهج الاستقرائي:** يتناقض المنهج الاستقرائي مع المنهج الاستنباطي؛ لأنه يبدأ من الجزئيات والمبادئ الفرعية أو الحقائق الفردية لينتقل منها في النهاية إلى صياغة مبادئ عامة.

ويُلاحظ أن المنهجين الاستنباطي والاستقرائي أن لكل منهما مزاياه الخاصة به، وأنهما مكملان لبعضهما البعض، مما ترتب عليه استخدام الباحثين في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية الأخرى للطريقتين معاً في آن واحد، وفي هذه الحالة يكون في ذهن الباحث افتراضات عامة حول الظواهر، ويجتمع معها في نفس الوقت الحقائق اللازمة؛ ليستنبط منها ما يوضح أو يفسر هذه الحقائق في ضوء الافتراضات العامة بهدف التأكيد عليها أو إثباتها، وفي تحليله للظواهر السياسية يجب على الباحث ما يلي: (الزندانى، 1997م، ص23).

أن يعمل في جو من الحرية والاستقلال الذهني؛ حتى يتحرر من أي مؤثرات أو ضغوط خارجية.

أن يشك في المعلومات التي تصله حتى يتأكد من صحتها من المصادر الموثوقة. أن يلتزم بالموضوعية التامة ما أمكن ذلك؛ حتى يتجنب بذلك تبني معتقداته وآرائه الخاصة؛ لأن ذلك يؤثر في نتائج البحث.

ج. المنهج الفلسفي: يجمع هذا المنهج بين الفلسفة والعلوم السياسية؛ حيث يبدأ الباحث من نموذج فلسفي أو مثالي يقدم فيه أسساً ومبادئ وحلولاً لقضاياهم ذاتية كانت أو سياسية معينة؛ حتى يقترب واقع هذه الذاتية من هذا النموذج الفلسفي.

د. المنهج القانوني: يجمع هذا المنهج بين القانون والعلوم السياسية؛ حيث يبدأ الباحث بنموذج دستوري لنظام الحكم في الدولة، ويسعى لكي يقترب هذا النموذج من الواقع السياسي من خلال وضع الأسس والمبادئ والحلول المطلوبة لحل المسائل العملية، وينظر هذا المنهج للمجتمع السياسي باعتباره مجموعة من الحقوق والالتزامات القانونية، كما يحلل العلاقات القانونية العامة للدولة دون مراعاة للعلاقات غير القانونية والاجتماعية، وقوانينها التي تؤثر على علاقات الناس، (الزندانى، 1997م، ص24).

هـ. المنهج النفسي: يجمع هذا المنهج بين علم النفس والعلوم السياسية، ويحاول هذا المنهج تفسير الظواهر السياسية عن طريق الاعتبارات النفسية، وخاصة خلال دراسة بواعث سلوك الإنسان في الجماعات والمنظمات والطرق التي تؤثر على الرأي العام، ومن أمثلة البحوث في هذا المجال دراسة الطموحات الطبقيّة وصراع الطبقات، وكذلك ظاهرة التفرقة العنصرية والدينية، وأيضاً في العلاقات الدولية بين الدول التي تختلف في درجات نموها أو التي لا تتوفر الثقة فيما بينها.

و. **المنهج التاريخي:** يجمع هذا المنهج بين التاريخ والعلوم السياسية، ويسعى لوضع قواعد عامة ونظريات يستخلصها من دراسة الحقائق التاريخية؛ بهدف توضيح واقع النظم السياسية في الحاضر وما سيكون عليه في المستقبل في ضوء معرفة ما كانت عليه هذه النظم من قبل خلال دراسة نشأتها وتطورها، ومقارنتها مع حالات مماثلة في فترات تاريخية مختلفة، (الزنداني، 1997م، ص25).

ز. **المنهج المقارن:** هذا المنهج ليس حديثاً، فقد استخدمه الفيلسوف أرسطو في دراسته لمئة وثمان وخمسين دستوراً لدول المدينة، كما استخدمه ابن خلدون في مقدمته في المقارنة بين حياة البداوة وحياة التحضر، وكذلك استخدمه الفارابي في المقارنة بين المدينة الفاضلة والمدن الأخرى، ولكن أصبح هذا المنهج أكثر أهمية وأكثر استخداماً اليوم؛ بسبب ظهور الدول الجديدة، أي: الدول الحديثة الإستقلال، حيث ظهرت الأهمية من مقارنة الأوضاع والنظم السياسية لهذه الدول مع دول ونظم الغرب في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نسبة لما تتميز به هذه النظم عن النظم الغربية (الزنداني، 1997م، ص26).

ح. **المنهج الإحصائي:** يقوم هذا المنهج على جمع الحقائق والمعلومات التي يمكن حسابها وقياسها، حيث تسجل في جداول ورسوم بيانية، ويستخدم هذا المنهج في العلوم السياسية في مجال إحصاء الرأي العام، وفي التصويت في المجالس التشريعية والمنظمات السياسية والدولية، ويعتبر هذا المنهج مهم أيضاً في مجالات دراسة تنقل السكان والنحو السكاني، وفي دراسة الأحوال الاقتصادية، كالعمل والإنتاج الزراعي والصناعي والتجارة الخارجية والضرائب والأمور المالية، وتأثير كل هذه الدراسات على الأوضاع السياسية، وقد ازدادت أهمية هذا المنهج اليوم، خاصة بعد استخدام الحلول بالآلات الإلكترونية. (إمام، 2003م، ص69).

4. **مشكلات قياس الرأي العام:** أردنا بالتفسير عن ذلك الموضوع بأنه (مشكلة) أن ننبه الأذهان إلى عدم سهولته أو إلى صعوبته إلى حد كبير، أو أنه يتميز بصعوبة شديدة؛ وذلك لأننا لا نملك كما يقولون بحق مقياساً محدداً لقياس ذلك الشيء الذي نحسه ولكن لا نراه، وهو الرأي العام، وترجع تلك الصعوبة إلى أسباب، منها: (الطرابيشي، 2007م، ص64).

أ. **طبيعة الموضوع:** فنحن لسنا في مجال قياس شيء مادي بشيء محسوس ملموس نستطيع أن نبين أبعاده وأن نحدد حجمه أو نقيس طوله وعرضه، وإنما نحن إزاء شيء معنوي أو ذهني شيء غير مادي غير ملموس، وهو الرأي العام، الذي شبهه البعض بأنه كالضغط الجوي نفسه دون أن نستطيع رؤيته، إنك لا تستطيع أن تدخل الرأي العام في معمل كي تحلله وتخرج بنتائج

حاسمة قاطعة، صحيح أن البعض مثل (بول لازرسفيلد paul lazar field) قد قام بتجارب رائدة لقياس الرأي العام، مثل قياسه لاستجابات المستمعين للإذاعات الأمريكية، ونجح في وضع المقاييس العلمية لذلك، كما حاول كثيرون غيره الوصول إلى مقاييس محددة يمكن عن طريقها قياس الرأي العام.

ب. من الضروري أن ننبه إلى أننا لا نستطيع أن نركز إلى قياس الرأي العام، وذلك لأن الرأي العام في حد ذاته متقلب، يبنى على عوامل نفسية لدى الفرد، ويتأثر في تكوينه بعوامل خارجية، وبالتالي فإن الرأي العام متقلب، أو على الأقل غير ثابت، ولذلك لا بد من استمرارية عملية قياس الرأي العام؛ حتى نستطيع أن نقرب ولا أقول نحدد الاتجاهات السليمة للرأي العام، كما أن هنالك جانباً آخر يصعب من عمليات قياس الرأي العام أو على الأقل لا يجعل تلك المهمة سهلة ميسورة تماماً، ونقصد بهذا الجانب أن عملية قياس الرأي العام تتضمن عدة أمور صعبة التحديد أو القياس في حد ذاتها، وهي كما يقول البورت Alport وغيره من الخبراء تحديد أربعة أبعاد للإتجاهات (وهي جذور الرأي الذي يعد تعبيراً عن مجموعة مركبة من الإتجاهات النفسية إزاء موقف أو شيء معين، والأبعاد الأربعة للإتجاهات هي: (النوع، الدرجة أو المجال، التركيز أو الشدة، الأهمية، وهذه الأبعاد تؤدي إلى إختلافات نسبية بين كل رأي والرأي الآخر). (إمام، 2003م، ص73).

وعلى ضوء ذلك المبحث تعبر الباحثة عن وسائل استطلاع الرأي العام وآلياته وأهميتها في إستجلاء الحقائق التي تعين على الوصول إلى الحلول المرجوة للمشكلات المعقدة في كل جوانب الحياة السياسية والإقتصادية والاجتماعية، وينبغي الإهتمام بها (أي هذه الوسائل) وإعطائها الأولويات القصوى عند الضرورة، وخصوصاً أنه من اليسير الحصول عليها والتعامل معها في وقت الحاجة، وأنه من الجلي عدم الاستغناء عن هذه الوسائل باعتبارها من آليات التواصل المجتمعية والعروة الوثقى التي تربط كل أفراد المجتمع البشري حيثما وجدوا، وهناك رباط قوي بين المصالح القومية التي تقود إلى الإلتفاف حولها بتعاون تام، وهذا يعبر عن المصالح الجماعية، وينبغي أن تسود في أوساط هذه المصالح القومية ديمقراطية الحكم وحرية التعبير والمشاركة الشعبية، مما يؤدي إلى حب الانتماء، وبالتالي المساواة في الحقوق، ومن ثم وحدة الرأي ووحدة الفكر والحوار البناء، وكل ما تهدف إليه قولبة البشر في بوتقة واحدة.

الفصل الثالث

الهجرة الخارجية

المبحث الأول: مفهوم وأنماط الهجرة

المبحث الثاني: أسباب الهجرة ودوافعها

المبحث الثالث: تأثيرات الهجرة الخارجية

المبحث الأول مفهوم وأنماط الهجرة

مدخل:

لمحة تاريخية عن الهجرة:

تعتبر المجتمعات البشرية منذ فجر التاريخ مسرحاً دائماً لتنقل السكان في ما بينها، والهجرات القديمة لم تكن هجرات أفراد كما هو الحال في معظم الهجرات الحديثة، بل هي تلك الهجرات البدائية التي عرفت جماعات الصيد والقنص في العصور المبكرة من تاريخ الجنس البشري، ثم النزوح للجماعات المعتمدة على الزراعة المتنقلة، والتي تضطر إلى تغيير مكان إقامتها كل عدة سنوات بعد أن يتم استنزاف خصوبة الأرض، (جميلة، 2017م، ص687).

وتعد هجرة البشر من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض على الفرد الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، فالمجاعات والفقر والزلازل والفيضانات، وانتشار الأمراض، والحروب وخاصة الحروب الأهلية كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول ومناطق أخرى، (نور، 2008م، ص15).

بدأت الهجرة الإنسانية عبر التاريخ في صورة هجرة جماعية قامت بها القبائل بين روافد الأنهار؛ سعياً وراء الرزق، أما الهجرة في صورتها الفردية فلم يعرفها الإنسان إلا في العصور التاريخية، بعد أن استقر في الوديان وعرف الزراعة واستثمار النبات، وكان من الصعب على الفرد أن يبدأ حياته في أماكن جديدة مستقراً فيها بعيداً عن عشيرته معتمداً على نفسه في إشباع حاجاته.

لا تعتبر الهجرة مجرد انتقال من مجتمع لآخر، ولكنها منذ القدم تجربة قاسية يمر بها كل مهاجر قد تجبره الظروف إلى أن ينفصل عن بلده الأصلي ويصبح في شبه عزلة على أرض جديدة تختلف في معيشتها عن موطنه الأصلي، ويتطلب منه الأمر أن يحاول الانسجام مع مقتضيات هذا المجتمع الجديد، وهو هنا إما أن ينجح ويتكيف مع بيئته الجديدة فيغير ويبدل فيها حتى تلائم حاجاته ومتطلباته، وإما أن يفشل فيها فيصبح بذلك حقلاً خصباً لكثير من الأمراض النفسية والعصبية، وهكذا نرى أن ظاهرة الهجرة تعد من الظواهر الاجتماعية والمشروعة التي عرفت البشرية على مر التاريخ.

وفي العصور المتأخرة نشر الإنسان وسائل استكشافية عبر البحار والمحيطات؛ ليوسع من رقعة استعمار الأرض، ففي بدايات القرن السادس عشر بدأت الهجرة إلى ما سمي بـ (العالم الجديد) (أمريكا وأستراليا)، وقد بدأت هذه الهجرة بنوع من حب الاستطلاع على يد الرحالة (كولمبس)، ثم

توالى موجات الهجرة إلى هذا العالم، وتكوين المدن والعواصم الحالية، ولم تنقطع هذه المواجهة عن البلدان، حيث تستقبل هذه المدن سنوياً الآلاف من المهاجرين الجدد من كل بلدان الأرض. (القطب، 1980م، ص، 146)

لقد أفرز عقد التسعينيات هجرات امتازت عن سابقتها؛ كون غالبية المهاجرين من البلاد الإسلامية تجمعهم بعض الروابط المشتركة، وهي الهجرة السياسية بعد انتشار الصحوة الإسلامية الحديثة، وتعرض القائمون عليها للضغط السياسي الذي أجبرهم على الانتقال إلى البلدان التي تتمتع بالحرية النسبية التي تضمن لهم ممارسة بعض أنواع النشاط الديني وحتى السياسي في بعض الأحيان، (مكرم، 1414هـ، ص 250).

من جهة أخرى وفرت التكنولوجيا وسهولة الاتصالات المعاصرة وتطورها السريع قدرة احترافية لتكيف المهاجرين مع المجتمعات الجديدة دون ان ينقطعوا كلياً عن التواصل مع أهلهم ومجتمعاتهم القديمة، سواءً عن طريق الانترنت الذي يمكن المهاجرين من التحدث مع ذويهم وأصدقائهم ويشاهدونهم بكل سهولة، وخاصة بعد انتشار الآت التصوير المباشر الخاصة بالعقل الآلي والتي ساعدت كثيراً في التحقيق من ألم الغربة أم عن طريق انتشار القنوات الفضائية التي جعلت المهاجرين يشاهدون ما يدور في أوطانهم الأصلية من أحداث، وهذا ولد بدوره اهتماماً متزايداً للفضائيات، فتم توجيه برامج خاصة إليهم، مما يجعلهم يتعايشون مع أوطانهم لحظة بلحظة، (كردش، د.ت، ص 201).

مدخل تأصيلي للهجرة:

لقد تحدث القرآن الكريم عن الهجرة حديثاً مجملاً يعتمد على الكلمة الموجهة والعبارة الموجزة ذات الدلالات والمعاني الكبيرة فقد حدث ذلك عندما التمس النبي صلى الله عليه وسلم أرضاً جديدة تصلح للدعوة الكبرى التي ينادي بها مبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وأوحى الله تعالى إليه بالهجرة من مكة إلى المدينة، وأمره بالرحيل إلى مكان بعيد عن سلطان الظلم والطغيان، ووردت كلمة الهجرة في القرآن على عدد من المعان، منها:

الانتقال من أرض الشرك إلى أرض الإسلام، ومنه قوله تعالى: (وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا^{100}) (سورة النساء، الآية 100). قال أبو جعفر: يعني جل ثناؤه بقوله: "ومن يهاجر في سبيل الله"، ومن يفارق أرض الشرك وأهلها هرباً بدينه منها ومنهم إلى أرض الإسلام وأهلها المؤمنين، (الطبري، 2000م، ص 112)، ومنه قوله

تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا⁽⁹⁷⁾). (سورة النساء، الآية 97). و الهجر ترك المخالطة والاقتراب ومنه قوله تعالى: (وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ)، (سورة المدثر، آية 5)، ومنه أيضاً قوله تعالى: (وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا). (سورة المزمل، الآية 10)، (عاشور، 1984، ص298)، فَالْهَجْرُ الْجَمِيلُ هُوَ الَّذِي يَقْتَصِرُ صَاحِبُهُ عَلَى حَقِيقَةِ الْهَجْرِ، وَهُوَ تَرْكُ الْمُخَالَطَةِ، فَلَا يَقْرُنُهَا بِجَفَاءٍ آخَرَ أَوْ أَدَى. الهجر: القول السيء، ومنه قوله تعالى: (وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا) (سورة الفرقان، الآية 30)، (الطبري، ص264)، فقال بعضهم: كان اتخاذهم ذلك هجراً، قولهم فيه السيء من القول، وزعمهم أنه سحر، وأنه شعر، ومنه قوله: (مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ). (سورة المؤمنون، الآية 67)، قال: مستكبرين بالبلد سامرا تهجرون، قال: بالقول السيء في القرآن غير الحق. (عاشور، 1984م، ص268).

كما إن القرآن الكريم حكى هجرة كثير من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومن ذلك هجرة إبراهيم عليه السلام، قال تعالى عنه: (فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ). (سورة العنكبوت، الآية 26)، قَالَ النَّخَعِيُّ وَقَتَادَةُ: الَّذِي قَالَ: "إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي" هُوَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ قَتَادَةُ: هَاجَرَ مِنْ كَوْثًا، وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ سَوَادِ الْكُوفَةِ إِلَى حَرَّانَ ثُمَّ إِلَى الشَّامِ، وَمَعَهُ ابْنُ أَخِيهِ وَأَمْرَأَتُهُ سَارَةُ. (القرطبي، 1964م، ص339).

وكذلك تحدث القرآن الكريم عن هجرة لوط عليه السلام، وهجرة موسى إلى مدين، وكانت أسباب هجرتهم أسباباً سامية، لم تقتصر فقط على الهجرة لأسباب اقتصادية كما هي حالة أغلب الهجرات، بل كانت من أجل القيم الدينية العليا التي يحملونها، كما أنهم أيضاً تعرضوا للتهجير القسري أو ما يعرف بالهجرة الإجبارية، حيث إنهم كانوا يتعرضون للإضطهاد والزامهم بالقوة بالخروج من ديارهم وأهلهم، كما قال تعالى عنهم: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَنَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهَلِكَنَّ الظَّالِمِينَ)، (سورة إبراهيم، الآية 13).

فهنا أخبر تعالى عما تَوَعَّدَتْ بِهَا الْأُمَّمُ الْكَافِرَةُ رُسُلَهُمْ مِنَ الْإِخْرَاجِ مِنْ أَرْضِهِمْ، وَالنَّفْيِ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِهِمْ، كَمَا قَالَ قَوْمُ شُعَيْبٍ لَهُ وَلَمَنْ آمَنَ بِهِ: (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَنَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أُولَئِكَ كَارِهِينَ). (سورة الأعراف، الآية 88)، وقال قوم لوط: (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّتَطَهَّرُونَ). (سورة النمل، الآية 56)، وَقَالَ تَعَالَىٰ إِخْبَارًا عَنِ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ: (وَإِذَا مَسَّكُمْ

الضُرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا).
(سورة الإسراء، الآية 76)، وَقَالَ تَعَالَى: (وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ). (سورة الأنفال، الآية 30).

مفهوم الهجرة:

1. مفهوم الهجرة في السنة النبوية:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل أمرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه).

قَوْلُهُ "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ" اسْمُ "الهِجْرَةِ" يَقَعُ عَلَى أُمُورٍ:
(عويس، 2011م، ص18).

أ. الْهِجْرَةُ الْأُولَى: إِلَى الْحَبَشَةِ، عِنْدَمَا آذَى الْكُفَّارُ الصَّحَابَةَ.

ب. الْهِجْرَةُ الثَّانِيَّةُ: مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ.

ج. الْهِجْرَةُ الثَّلَاثَةُ: هِجْرَةُ الْقَبَائِلِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَتَعْلَمَ الشَّرَائِعَ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ إِلَى الْمَوَاطِنِ، وَيَعْلَمُونَ قَوْمَهُمْ.

د. الْهِجْرَةُ الرَّابِعَةُ: هِجْرَةُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ لِيَأْتِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَرْجِعَ إِلَى مَكَّةَ.

هـ. الْهِجْرَةُ الْخَامِسَةُ: هِجْرَةُ مَنْهَى اللَّهُ عَنْهُ.

2. الهجرة شرعاً:

عرّفها غير واحد بأنها ترك دار الكفر والخروج منها إلى دار الإسلام، إستناداً لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (المهاجر من هجر ما نهى الله عنه)، وهي تشمل الهجرة الباطنة والهجرة الظاهرة، فأما الهجرة الباطنة فهي ترك ما تدعو إليه النفس الأمارة بالسوء وما يزيّنه الشيطان، وأما الظاهرة فهي الفرار بالدين من الفتن، والأولى أصلٌ للثانية.

ولما كانت الثانية أعظم أمارات الأولى وأكمل نتائجها خص بعض العلماء التعريف بها كما تقدم، ثم لما كانت هجرته صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة أشرف الهجرات وأشهرها أنصرف اللفظ عند الإطلاق إليها.

وأما لفظ الهجرتين فهو عند الإطلاق يراد به الهجرة إلى الحبشة والهجرة إلى المدينة.

والمعنى الشرعي العام للهجرة هنا من مذهبيين:

- أ. الأول: الانتقال من دار الكفر والحرب إلى دار الإسلام؛ فراراً بالدين.
- ب. الثاني: الانتقال من دار الظلم ولو كانت مسلمة إلى دار العدل ولو كانت كافرة؛ فراراً بالدين، (البدراني، ص31).

أنواع الهجرة الشرعية:

وهي كما يلي:

1. الهجرة إلى الله ورسوله: وهذه أشرف الهجرات وأفضلها على الإطلاق، قال ابن القيم: "قله في كل وقت هجرتان: هجرة إلى الله بالطلب والمحبة والعبودية والتوكل والإنابة والتسليم والتفويض والخوف والرجاء والإقبال عليه وصدق اللجوء والافتقار في كل نفس إليه، وهجرة إلى رسوله في حركاته وسكناته الظاهرة والباطنة، بحيث تكون موافقة لشرعه الذي هو تفصيل محاب الله ومرضاته، (الجوزية، 1339هـ، ص7).
 2. الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام، وهذه يختلف حكمها باختلاف الظروف والأوضاع وسيأتي بيان ذلك.
 3. هجرة أهل الذنوب والمعاصي وهجرة أهل الأهواء والبدع بمفارقتهم ومقاطعتهم ومباعدتهم؛ زجراً لهم أو حمية منهم أو لهما معاً.
 4. الهجرة إلى الشام في آخر الزمان عند ظهور الفتن، فعن عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ستكون هجرة بعد هجرة، فخير أهل الأرض ألزمهم مهاجر إبراهيم ويبقى في الأرض شرار أهلها، تلفظهم أرضهم، تقذرهم نفس الله، وتحشرهم النار مع القردة والخنازير، (أبو داؤود، ص79).
- وقد اختلف الفقهاء حول وجوب الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان، فقال بعضهم بأنها واجبة، واستدلوا بحديث جرير رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين المشركين»، (الطبراني، ص462)، والحديث دليل على وجوب الهجرة من ديار المشركين من غير مكة، وهو مذهب الجمهور لحديث جرير ولما أخرجه النسائي من طريق حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً «لا يقبل الله من مشرك عملاً بعد ما أسلم أو يفارق المشركين» ولعموم قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا). (النساء، الآية 97). (الصنعاني، ص462).

قال الشوكاني: "وَقَدْ أُخْتَلِفَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ أَحَادِيثِ الْبَابِ، فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: كَانَتْ الْهَجْرَةُ فَرَضًا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ لِقَلَّةِ الْمُسْلِمِينَ بِالْمَدِينَةِ وَحَاجَتُهُمْ إِلَى الْاجْتِمَاعِ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ مَكَّةَ دَخَلَ النَّاسُ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا، فَسَقَطَ فَرَضُ الْهَجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَبَقِيَ فَرَضُ الْجِهَادِ وَالنِّيَّةِ عَلَى مَنْ قَامَ بِهِ أَوْ نَزَلَ بِهِ عَدُوٌّ" انْتَهَى.

قَالَ الْحَافِظُ: وَكَانَتْ الْحِكْمَةُ أَيْضًا فِي وُجُوبِ الْهَجْرَةِ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ لِيَسْلَمَ مِنْ أَدَى مَنْ يُؤْذِيهِ مِنْ الْكُفَّارِ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُعَذِّبُونَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ عَنْ دِينِهِ، وَفِيهِمْ نَزَلَتْ: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمْ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ..). (سورة النساء، الآية 97)، وَهَذِهِ الْهَجْرَةُ بَاقِيَةُ الْحُكْمِ فِي حَقِّ مَنْ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْكُفْرِ وَقَدَّرَ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْهَا، وَقَالَ الْمَاوَرِدِيُّ: إِذَا قَدَّرَ عَلَى إِظْهَارِ الدِّينِ فِي بَلَدٍ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ فَقَدْ صَارَتْ الْبَلَدُ بِهِنَّ دَارَ إِسْلَامٍ، فَأَلْقَامَةُ فِيهَا أَفْضَلُ مِنَ الرَّحْلَةِ عَنْهَا؛ لِمَا يُتَرَجَّى مِنْ دُخُولِ غَيْرِهِ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الرَّأْيِ مِنَ الْمُصَادَمَةِ لِأَحَادِيثِ الْبَابِ الْقَاضِيَةِ بِتَحْرِيمِ الْإِقَامَةِ فِي دَارِ الْكُفْرِ، (الشوكاني، 1993م، ص32).

دواعي التنقل والهجرة في الشريعة الإسلامية:

لم تحدد الشريعة الإسلامية أسباباً معينة لممارسة الإنسان المسلم حقه في الهجرة، فهي حق له طالما أن مقصوده لا يخالف الشرع من قريب أو بعيد، وإن كانت تحض على الهجرة لدواعٍ معينة. (عويس، 2011م، ص18).

ومن هذه الدواعي ما يلي:

1. الهجرة طلباً لِرِزْقٍ: فقد دعا القرآن الكريم إلى ذلك في قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ^{15}). (سورة الملك، الآية 15).
2. الهجرة طلباً للعلم: فالإسلام يحض على طلب العلم، ولذلك يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم (من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع). (الترمذي، ج5، ص29)
3. الهجرة للتأمل في آيات الكون: فكثير من آيات القرآن الكريم تدعو المسلم إلى التنقل للتفكير في آيات الكون وبديع صنع الله سبحانه وتعالى؛ حتى يتعمق إيمانه به سبحانه، يقول تعالى: (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^{20}). (سورة العنكبوت، الآية 20).

أنماط الهجرة:

لعل من البديهي أن يكون اتجاه الهجرة بوجه عام من الأقاليم المكتظة بالسكان إلى الأقاليم قليلة السكان، ولكن ينبغي أن يحاط مثل هذا القول بكثير من التحفظات، فالمصريون الذين كانوا لعدة قرون ظلوا وما يزالون مزدحمون في دلتا النيل لم يحاولوا فقط أن يتخلصوا من ضيق الموارد الاقتصادية عن طريق مغادرة وطنهم والهجرة إلى خارجه إلا مؤخراً، وهذا في الوقت الذي نجد فيه شعوب بعض البلاد التي كانت أقل اكتظاظاً بالسكان عن مصر كالليونان والإيطاليين وسكان الجزيرة العربية يهجرون بلادهم إلى مصر.

وربما كانت أقاليم البيرو والمكسيك أكثر اكتظاظاً بالسكان من أسبانيا، عندما بدأ الإنسان في الانتقال إليها، وإن لم يكن هناك شبه بين هجرة اليونانيين والإيطاليين إلى مصر وهجرة الأسبان إلى البيرو والمكسيك، حيث وفد الألبان إليها فاتحين فإن مصر قد عرفت هي أيضاً جماعات الفاتحين الذين استقروا فيها.

وعلى الرغم من أن مصطلح الهجرة migration يستخدم الآن في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى الانتقال الجغرافي الذي يقوم به الأفراد أو الجماعات فإن الكتابات المتخصصة تفرق بين أنماط متعددة من الهجرة، فهناك مثلاً الهجرة الداخلية international والهجرة الاختيارية، الفردية، الجماعية، المباشرة وغير المباشرة، الدائمة والمؤقتة والثانوية والكاملة وغير الكاملة، والهجرة المبكرة، والهجرة المحافظة وهجرة قصيرة الأمد، وهجرة طويلة الأمد. (محبوب، 1979م، ص44) وسوف يتم تفصيلها كما يلي:

1. تقسيم الهجرة من حيث المكان:

أ. الهجرة الخارجية أو الدولية: ويقصد بها انتقال السكان من دولة إلى أخرى بهدف تغيير إقامتهم بصفة مؤقتة أو دائمة من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية، أي أنها تتم باجتياز حدود المنطقة أو الإقليم، فإذا كانت المنطقة دولة أخرى ذات سيادة سميت الهجرة الخارجية الدولية، (الخريجي، 1980م، ص2).

ب. وتسمى بالهجرة الدولية أو الخارجية: وهي غالباً لا تكون حرة، وحتى في حال كونها حرة فعلى الفرد دائماً أن يستوفي متطلبات الدخول إلى بلد المهجر، أما إذا لم يرقم بذلك اعتُبر مهاجراً غير قانوني، ويواجه المهاجر في حالة الهجرة الخارجية مشاكل في عملية التكيف مع ثقافة ولغة دولة المهجر من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا نجد أن الهجرة الداخلية تعتمد أساساً على الخصائص الشخصية للمهاجر، أما في حالة الهجرة الخارجية فالمناخ الاجتماعي والسياسي وهيكل الفرص

المتاحة في بلد المهجر تلعب دوراً أساسياً في اتخاذ القرار بالهجرة، وبالمقارنة مع الهجرة الداخلية فإن التنقل الدولي ما زال محدوداً، فمن خلال تقسيم الأمم المتحدة للسكان لعام 2013م، فإن مخزون المهاجرين الدوليين يمثل 3% من سكان العالم، ونسبة المهاجرين من بلدان الدول النامية تمثل 37% من الحجم الكلي للمهاجرين الدوليين، ويصنفها البعض إلى ثلاثة أنواع: (عبد النور، 2015م، ص19، 20).

i. **الهجرة الموسمية:** وتكون لفصل واحد أو أشهر معينة، مثل هجرة المسلمين إلى بيت الله الحرام بقصد الحج أو العمرة.

ii. **هجرة مؤقتة:** يقوم بها بعض الشباب المغامرين أو بعض رجال الأعمال الطموحين إلى بلدان أخرى خارج إقليم الدولة، وفي تقديرهم العودة إلى أوطانهم بعد تحقيق بعض مطالبهم الاقتصادية.

ج. **هجرة دائمة:** وهي هجرة بعض الأفراد إلى خارج بلادهم بصفة نهائية واستيطان بلاد غريبة لغرض العمل أو لأغراض أخرى، (عبود، 2016م، ص140). إن تنقل المهاجرين من دولة إلى أخرى يمكن أن يختلف باختلاف أهداف ووجهة نظر المهاجر، فيمكن أن يكون مؤقتاً، دائرياً، دائماً، عودة طوعياً، اضطرارياً أو إجبارياً، (عبد النور، 2015، ص20).

د. **الهجرة الداخلية أو المحلية:** يعني مصطلح الهجرة الداخلية أو المحلية الانتقال من مكان لآخر ومن قرية إلى أخرى ومن ولاية إلى أخرى داخل نطاق الدولة الواحدة.

وتختلف الهجرة الداخلية عن الهجرة الخارجية في عدد من النواحي، فهي أقل تكلفة من الهجرة الدولية بحكم أن الانتقال يكون عادة لمسافات قصيرة إلى جانب أن المهاجر داخلياً لا يتعرض لمشكلات الدخول والخروج من دولة إلى أخرى، وكذلك لا يتعرض لمشكلات التكليف في معظم الأحوال، بعكس الهجرة الخارجية التي تكون صعبة ومعقدة.

وتختلف الهجرة الداخلية عن الهجرة الخارجية أيضاً فيما يتعلق بالمسافة، فالهجرات الخارجية غالباً ما تكون إلى مسافات بعيدة، والعكس في حالات الهجرات الداخلية، غير أنه قد نجد بعض الهجرات الخارجية التي يقطع المهاجر مسافة أقل مما يقطعها مهاجر آخر ينتقل من منطقة إلى أخرى داخل دولة واحدة، وتتميز الهجرة الداخلية أيضاً بأن تياراتها متقابلة، وتأخذ اتجاهات عكسية، بمعنى أن مناطق الطرد البشري تجتذب في الوقت نفسه المهاجرين، وعلى العكس نجد أن بلداً معيناً يستقبل مهاجرين لكنه يصعب أن يطرد مهاجرين في الوقت نفسه وتفسير الهجرة الدولية أشد خضوعاً لتنظيم الدول بمقتضى القوانين التي تصدرها للتحكم في حجم الهجرة، بينما يصعب تقييد الهجرات الداخلية؛ نظراً لسهولة وانفتاح الحدود بين الأقسام الإدارية في الدولة،

وذلك ما تقتضيه الحياة الاجتماعية من اتصال بين من يعيشون في قطاعات الدولة المختلفة بسبب روابط القرابة وغيرها وبسبب ما تقتضيه المصالح الاقتصادية والسياسية وغيرها. (الخريجي، 1980م، ص، 28).

ورغم أن البيانات المتوفرة عن نوعية الهجرة غير كافية، فإن الهجرة الخارجية تتميز بوفرة البيانات بالقياس على الهجرة الداخلية، فدائماً ما يحدث تسجيل لحركات السكان بين الدولة، سواءً أكانت إلى خارج الدولة أم إلى داخلها، بينما يصعب وجود تسجيل دقيق لحركات الهجرة الداخلية في دولة معينة، وهذا يتطلب جهداً كبيراً لدراسة حركة الهجرة الداخلية، بل إن عدم توفر البيانات اللازمة يمكن أن يؤجل إجراءات البحث ويضع قيوداً على الإمكانيات المتاحة.

2. تقسيم الهجرة من حيث الإرادة: وتكون كما يلي:

- أ. الهجرة الاختيارية: تقوم على أساس أنها تتم باختيار المهاجر ورغبته، وذلك حينما تكون أمام المهاجر فرصة للهجرة، ولكن قراره الشخصي هو الذي يتوقف عليه أمر هجرته.
- ب. الهجرة الإجبارية: وهي التي لا يكون للمهاجر حرية الاختيار بين أن يهاجر أو لا يهاجر، بل عليه أن يهاجر، وذلك مثلما يحدث في ظروف الحرب والكوارث وغيرها، مثل أن تعمد السلطات فترجع المهاجرين إلى أوطانهم.

كما قد يحدث عند تبادل الدول لبعض فئات السكان، ونجد هذا النوع بصفة خاصة في التاريخ المعاصر، كالهجرة إلى أوروبا كنتيجة للحربين العالميتين، فكانت تلك الهجرة بمثابة انتقال للسكان بصفة إلزامية من أوطانهم الأصلية؛ وفقاً للتغيرات التي حدثت في الحدود السياسية، أو وفقاً لما تقتضيه سياسية بعض الدول.

وتختلف الهجرة الإجبارية عن الهجرة الاختيارية من حيث أن الأولى تحدث قسراً، بمعنى أن تكون هجرة إجبارية يعبر إليها السكان نتيجة لفقر بيئتهم، أو بسبب ضغط السكان على موارد الثروة الاقتصادية، أو نتيجة لضغوط السياسة أو غير ذلك.

أما الهجرة الاختيارية فهي التي تقوم على أساس رغبة المهاجر واختياره، وفي الحالتين يتوقف اختيار المهاجرين للمكان الجديد على المميزات أو الرغبات المنتظر العثور عليها هناك، وأيضاً على قرب المسافة أو بعدها عن الموطن الأصلي، (عبد النور، 2015، ص 22).

وينقسم النوع الأول من الهجرة إلى الهجرة المفروضة على المهاجر إلى عدة أنواع.

- i. النوع الأول: الهجرة الاضطرارية: وهي التي تحدث عندما يكون المهاجر مضطراً للهجرة فقط، ولديه فرصة لأن يتخذ قرار الهجرة، ويحدث هذا عندما لا تكون الظروف قهرية.

ii. النوع الثاني: الإجبارية: وهي التي تحدث عندما لا يكون للمهاجر أي خيار في أن يهاجر أو لا، وإنما عليه أن يهاجر رغم أنفه.

وهناك نوع آخر من الهجرة المفروضة على المهاجر، وهو الهروب الذي كان على طول التاريخ البشري شكلاً هاماً من أشكال الهجرة، فكلما اتجه أناس أقوى إلى المكان فإنهم يطردون ساكني هذا المكان من قبلهم.

وقد كانت هجرات كثيرة عبارة عن عمليات هروب معينة تسبق غزو الجيوش، ولكن في هذا العصر تختلف حركات الهروب من هجرة جماعات.

لم تعد هذه الهجرة تشمل كل سكان الإقليم، فالمنشقون عن النظام السياسي القائم يطالبون أحياناً بمغادرة البلاد، أو يتم عندما يصبحون خطيرين على أمن الدولة، ولكن مع نمط الحركات القومية أصبح هدفاً يبحثون عنه، ويمكن أن يطلق على المهاجرين من حالة الهجرة الاضطرارية (اللاجئين)، وهم الذين تعمدوا الخروج من الوطن والاستقرار بصفة دائمة في دولة أخرى، كذلك يمكن أن يطلق على عملية الإجبار على الهجرة هذه مصطلح الإزاحة وهذا النوع من الهجرة تمت في عهد النازي الذي اتبع سياسة خاصة تجاه سكان أوروبا، تلخص في أنه كان يصدر ويستورد القوة العاملة من البلاد التي استعمرها.

ومن أمثلة هذه الهجرة: قيام حكومة ما بإجبار مجموعة عرقية أو دينية على الانتقال من منطقة إلى أخرى؛ وذلك بهدف فرض سلطتها، كما أن هذا النوع من الهجرة يعرف بـ (التهجير القسري)، (سويدي، 2012م، ص35).

ومن التهجير القسري ما تقوم به الدول لمنع الأجانب من اختراق حدودها الترابية بعد ما قاموا بتجاوز حدودها البحرية، حيث تقوم بإعادتهم إلى أوطانهم الأصلية، ويُعرف كذلك بالترحيل، حيث تقوم الدولة بإقصاء شخصٍ ما من مجالها الترابي باستعمال القوة، وذلك باعتباره لا يتمتع بحقوق الإقامة والعمل على أراضيها، وهو كذلك إجراء تختص به الشرطة بهدف إجبار أحد الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية على مغادرة البلاد، والفرق بين الترحيل والتهجير القسري في طريقة تجاوز المهاجر الحدود، ففي حالة الترحيل يكون دخول المهاجر لتراب الدولة الأجنبية قانونياً إلا أن خرقه للقوانين الداخلية لهذه الدولة هو ما دفعها لترحيله، أما بالنسبة للتهجير القسري، تجاوز حدود الدولة المراد الاستقرار فيها ممنوع قانوناً، (السحباني، 2016م، ص39).

3. تقسيم الهجرة من حيث الزمان:

ويتم تقسيمها كما يلي:

أ. الهجرة المؤقتة:

وتتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان لآخر لفترة محددة، ثم ما يليث المهاجرون أن يعودوا إلى مواطنهم الأصلية بعد ذلك، مثل هجرة الأيدي العاملة والانتقال الموسمي لبعض السكان، وهذا النوع من الهجرة يندرج جزئياً تحت الهجرة الخارجية والهجرة الداخلية أيضاً، وقد تقسم الهجرة الدولية مثلاً هجرة الأيدي العاملة من دولة لأخرى لفترات محددة، وتعرف بهجرة عمال الأهداف، كذلك قد تضم الهجرات الداخلية نفس الظاهرة، كانتقال رعاة الخيول إلى السهول أو الانتقال من مناطق الحشائش الفقيرة إلى الغنية. (أبو عيانة، 1978م، ص266)

ب. الهجرة الدائمة:

نص مكتب العمل الدولي على أن الهجرة الدائمة تشمل كل الأشخاص الذين ينتقلون من دولة إلى أخرى لمدة تزيد عن العام، مهما كان أسباب هذه الهجرة، ويمكن أن تفرق بين الهجرة الدائمة والمؤقتة، حيث إن الهجرة المؤقتة تشمل الأشخاص الذين ينتقلون من دولة إلى أخرى بهدف الإقامة لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن العام؛ بهدف القيام بعمل محدد، أي أن البعد الزمني يعتبر نمو العامل الإنساني في التفرقة بين نمطي الهجرة الدائمة والمؤقتة. (إسماعيل، 1990م، ص90)

ج. الهجرة المذبذبة:

هذا الشكل من أشكال الهجرة يتصف بالتحرك المستمر بين المواطن الأصلي للمهاجرين والمنطقة المهاجر إليها، ويطلق عليه بعض الباحثين الهجرة المذبذبة، والتي يمكن تقسيمها بدورها إلى هجرة فصلية، وهي التي تستغرق فترة طويلة من الزمن، والهجرة اليومية، وهي التي تستغرق وقتاً قصيراً عبر الزمن، (السحباني، 2016م، ص46).

وتخلص الباحثة إلى أن هناك أنواعاً من وتصنيفات للهجرة كلها تتضمن الانتقال من موطن الفرد إلى مكان آخر لأسباب متعددة ومتنوعة وهذه التصنيفات تعكس الأسباب والظروف والدوافع التي تؤدي إلى الهجرة.

أما الهجرة الجماعية فهي هجرة جماعات، وهي عادة ما ترتبط بجماعات تشترك معاً في أصول واحدة، وتواجه ظروفاً اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو دينية واحدة، هذا وقد تتحول الهجرة الفردية إلى هجرة جماعية، فقد كانت مهمة بعض المهاجرين هي قيادة القاطرة التي تتبعها غيرهم، وهنا تحول العدد الصغير إلى نهر متدفق، وبالتالي تحولت الهجرة من سلوك فردي إلى سلوك جمعي ونمط يتبعه الناس .

5. تقسيم الهجرة من حيث الأولوية والهجرة الثانوية:

يقصد بالهجرة الأولية: هجرة السكان إلى مناطق غير مأهولة بالسكان من قبل، بينما يقصد بالهجرة الثانوية: الهجرة إلى مناطق مأهولة بالسكان والاحتكاك مع السكان الأصليين في هذه المناطق وما يترتب على ذلك من عمليات جماعية مختلفة، أي أن الهجرة الأولية تعني توطن السكان في جهات غير مأهولة بالسكان، أما الهجرة الثانوية فتعني التوطن والإقامة بين المواطنين الأصليين والتوافق والاندماج معهم، وقد يتميز هذا الشكل الأخير بشيء من العنف، وذلك عن محاولة إفساح مجال للسكان القادمين الجدد حتى ولو على حساب السكن الأصليين (السيد، 2004م، ص322).

6. الهجرة المباشرة وغير المباشرة:

هي الهجرة التي تحدث رأسياً إلى المجتمع، أو بمعنى أدق مباشرة إلى مكان الهجرة، إذ يجد المهاجرون الذين تجذبهم فرص الحياة في هذا المجتمع فرص للعمل والاستثمار، أي أن الهجرة تتم مباشرة إلى المجتمع المهاجر إليه، أما الشكل الثاني للهجرة لا يتم مباشرة إلى المجتمع مكان الهجرة، وإنما يتم بالتدرج، بمعنى أن تكون الهجرة من البوادي إلى أوروبا، ثم بعد ذلك إلى المدن، أو أن تكون الهجرة إلى المدن ثم تنتضح للمهاجرين أن هناك فرص أفضل في مدن قريبة أو بعيدة يهاجرون إليها. (السحباني، 2016، ص37).

7. الهجرة المبتكرة والهجرة المحافظة:

يمكن التمييز بين الشكليين على أساس أن الشكل الأول يهدف إلى إحداث تغيرات جوهرية في طرق الحياة، بينما يهدف الشكل الثاني إلى الحفاظ على طرق الحياة، (نور، 2008، ص21).

8. أقسام الهجرة غير المشروعة:

الهجرة غير المشروعة: هي التي يدخل فيها المهاجرون البلاد بدون تأشيرات أو أدونات دخول مسبقة أو لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير المشروعة، وخاصة الدول الصناعية التي تتوفر فيها فرص العمل.

وهي الهجرة التي تتم عبر دخول أشخاص بلدًا ما بطريقة غير شرعية، أو تحددت إقامتهم لفترة محددة في تأشيرة الدخول، وأحياناً يُعرفون بالمهاجرين أو (المتسللين) العاملين بدون أوراق رسمية: (عيد، 2009م، ص158).

أ. هجرة اللاجئين وطلاب اللجوء السياسي:

وهي الهجرة التي تتم عبر الأشخاص الذين يهجرون أوطانهم خوفاً من أخطار محدقة بهم، وعندما تتم الموافقة على طلبات لجوئهم يعيشون لاجئين، ويبلغ تعدادهم 18 مليون، وهم الهاربون من الحرب والجماعات ومعظمهم من أفريقيا.

ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والإزاحة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أو الدين أو اللون السياسي، ويعد اللاجئين فئة خاصة من الناس؛ نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية التي تلتزم بها في المقام الأول مفوضية شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

ب. هجرة الاقتصاديين:

وهي هجرة الأشخاص الذين نالوا تعليماً متخصصاً يجعل من السهولة التحرك بهذه الخبرات من بلده إلى بلد آخر، ويشمل العاملين في المؤسسات متعددة الجنسيات.

ج. التهريب البشري:

ويعني تدبير الدخول غير المشروع لشخصٍ ما إلى دولة أخرى ليست موطناً له، أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها؛ من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى، ويحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة، ومن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري، وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية، دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب، التي يتعرضون فيها أحياناً إلى الغرق وسط البحر بسبب الأعداد الكبيرة التي تحملها القوارب التي تعرضهم للإرهاق والمرض، ويلعب المهربون دوراً في الابتزاز واستغلال الظروف الاقتصادية المتردية التي يعاني منها طالبو الهجرة غير المشروعة، (نور، 2008م، ص 29).

9. هجرات الكفاءات السودانية:

لم تكن لهجرة الكفاءات السودانية إلى الخارج أهمية تستدعي الانتباه قبل بداية الستينيات، حيث لم يشتهر السودانيون بميلهم للهجرة؛ لأنه لا توجد دوافع قوية في ذلك الوقت تبرر للهجرة إلى خارج السودان، فقد بدأت الظاهرة في شكل تحركات متقطعة ومساعدة من أجل التعليم في مصر ودول أوروبا، ثم تطورت للبحث عن الوظائف والدخول العالية، أما بداية الهجرة السودانية للدول

العربية المصدرة للنفط تمثلت في مجموعة من الخبراء السودانيين ليشغلوا بعض الوظائف الشاغرة هناك، وفي عام 1974م حين أخذت أسعار النفط في الارتفاع والتي شجعت عمليات التوسع في البنيات التحتية ومشروعات التنمية والتجارة في هذه الدول، مما خلق فرص عمل تفوق مقدرة العمالة الوطنية، ومن ثمَّ أصبحت منطقة دول الخليج المصدرة للنفط من المناطق التي استقطبت العمالة المهاجرة بصورة كبيرة في العام 1980م.

أما هجرة العقول السودانية بأعداد كبيرة هي ظاهرة حديثة نسبياً، فلم تكن موجودة في السودان قبل 1975م وحتى عام 1976م وهو العام الذي اتخذ فيه منحى الهجرة إتجاهاً تصاعدياً، فقد زادت بشكل ملحوظ هجرة المهندسين والأساتذة الجامعيين والأطباء، بل لا تكاد توجد مهنة واحدة لم تتأثر بهجرة العقول، (Eminiawi. 1997.68).

10. حجم واتجاهات هجرة الكفاءات السودانية:

يُعرّف د. حسن مكي الهجرة السودانية بأنها انتقال مؤقت من السودان إلى منطقة أخرى بقصد إنجاز مشروع محدد يتعلق بالمهاجرين من تحسين الوضع الاقتصادي أو العلمي أو لمجابهة ظروف معينة تتصل بالمهاجر أو أسرته وظرفه العام، (مكي، 1997م، ص44)، وتاريخياً فقد عرف أهل شمال السودان هذا النمط من الانتقال، فاتجهوا إلى مصر والحجاز، وقد كان اكتساب الهجرات والمعارف من أهم دوافع هجرتهم إلى الخارج منذ أن بدأت الهجرة السودانية إلى الخارج كانت دول النفط العربية هي أول بلاد القصد، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج، وكانت الهجرة لتلك الدول بغرض العمل، وكذلك كانت هناك هجرات إلى دول أوروبا وأمريكا، حيث شكل السودانيون في فترة التسعينيات أكبر نسبة من المهاجرين إلى الولايات المتحدة، (شلال، 2009م، ص39)، ومعظمها لغرض الدراسة، وبعد الدراسة يفضل الكثيرون عدم العودة والاستقرار، والسودانيون اليوم يوجدون في أكثر من 70 دولة من دول العالم، (إبراهيم، 1996م، ص45).

فترى الباحثة أن الوطن يفقد طاقات وخبرات تساعد على زيادة نمو وتطور برامج التنمية المستدامة.

المبحث الثاني

أسباب الهجرة ودوافعها

أولاً: أسباب الهجرة:

تتعدد أسباب الهجرة، ومنها عدم الرضا عن العمل؛ لسوء المناخ التنظيمي، ويتولد هذا الإحساس نتيجة لعدم توفر عدة عوامل أو عناصر خاصة بالمناخ التنظيمي، مثل الأجور والمرتبات والصلاحيات والعلاوات، ونتيجة لذلك يتولد شعور بعدم الرضا بين العاملين، ومن ثمَّ الرغبة في ترك العمل والتفكير بالهجرة، وتكمن الخطورة في أن معظم تاركي العمل هم من بين العاملين الأكثر إنتاجية، وقد قسّم الدارسون أسباب أو عوامل الهجرة إلى نوعين: أسباب طاردة أو دافعة، وأخرى جاذبة، الأولى هي التي تحدث عندما تدفع أو تضطر ظروف بلد ما سكانها إلى الهجرة، وتتمثل هذه الظروف في الآتي (عبد النور: 2015م، ص23):

1. أسباب طاردة أو دافعة:

ويتم تنفيذها كما يلي:

- أ. انتشار البطالة عموماً والبطالة المقنعة على وجه الخصوص، وهي تلك التي تتعلق بزيادة السكان عن الحاجة الحقيقية للعمل.
- ب. انخفاض مستوى المعيشة؛ بسبب قلة الدخل وعدم تنوع مصادره.
- ج. تدني الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والعلاج وغيره.
- د. تدهور الموارد الطبيعية من مزارع وغابات ومصادر مياه، وذلك نتيجة لاستخدامها الاستخدام غير المرشد، أو ربما أحياناً بسبب الكوارث الطبيعية.
- هـ. المشكلات العرفية والدينية والسياسية.

2. أسباب جاذبة:

أما النوع الثاني فهو يحدث استجابة لعوامل الجذب التي تتميز بها المناطق المستقبلية، ومن أهمها ما يلي:

- أ. وجود فرص عمل أفضل، ومن ثمَّ الحصول على دخل أعلى.
- ب. وجود ظروف حياة أفضل، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والخدمات العلاجية وغيرها من ضروريات الحياة الحديثة.

ج. يشكل عنصر المهارة الفنية لدى المهاجرين عاملاً هاماً لسهولة حصولهم على مهن تتناسب مع مهاراتهم.

د. يلعب استقرار الأمن في المنطقة المستقبلية عاملاً مشجعاً للهجرة.

وبالرغم من هذا التقسيم إلى عوامل طاردة وأخرى جاذبة، إلا أن كلا العاملين يتعاوننا غالباً في التشجيع على الهجرة، ولا توجد إلا أنواع قليلة، مثل الهجرات الاضطرارية، وهي التي تلعب فيها عوامل الطرد الدور الهام، ويوجد في كل منطقة عدد كبير من العوامل التي تدعو السكان إلى التمسك بالبقاء فيها، كما أنها تجذب إليها سكاناً آخرين، ويقابل ذلك عوامل أخرى تدفع عدداً من السكان إلى الهجرة، ويقسم البعض أسباب الهجرة إلى أسباب اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وسنفضل هذا التقسيم على النحو التالي: (عبد النور: 2015م، ص23).

i. الأسباب الاقتصادية للهجرة:

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم الأسباب التي تدفع بالفرد والجماعة إلى الهجرة، وظهر هذا من خلال الفوارق الاقتصادية الموجودة بين الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين، والتي نتجت عن ضعف وثيرة التنمية في البلدان المصدرة للمهاجرين التي تعتمد في سياستها الاقتصادية على قطاع الثروات الطبيعية أو القطاع الفلاحي اللذين يخضعان للتغيرات الموجودة في سوق التجارة الدولية بالنسبة للقطاع الأول، والمناخ والأمطار بالنسبة للقطاع الثاني، فلا يحققان الاستقرار التنموي في الاقتصاد، وينعكس هذا على سوق العمل،

وتعد الدوافع الاقتصادية في مقدمة الأسباب الدافعة إلى الهجرة، وخاصة الهجرة الدولية، ويُعزى ذلك إلى تدني الوضع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد قصوراً في عمليات التنمية، وقلة في فرص العمل، وانخفاضاً في الأجور، وإرتفاعاً في مستويات المعيشة، إضافة إلى الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، وتعد أوروبا من أهم مناطق العالم المستقبلة للمهاجرين؛ بسبب النقص في الأيدي العاملة غير الماهرة؛ لتعويض العجز الديموجرافي الناجم عن انخفاض معدلات الخصوبة، (نور، 2008م، ص24).

عدم الاستقرار الوظيفي:

وينشأ هذا نتيجة للاختلاف بين التخصص الذي يحمله الكادر وبين العمل الذي يقوم به فعلاً، فالمهندس والخبير الزراعي أو الاقتصادي غالباً ما يوضعون في مراكز إدارية بعيدة عن اختصاصهم، ويولد هذا شعوراً سلبياً لديهم تجاه عملهم أو قناعتهم بأن بلدهم لا يستطيع تأمين عمل مناسب لهم، فيتجهون نحو الهجرة لإشباع تطلعاتهم العلمية والوظيفية، وترجع هذه الظاهرة

إلى تبعية اقتصاد الدول النامية لاقتصاديات الدول الغربية نتيجة الاستعمار الذي كرس الدول النامية كمنتجة للموارد الأولية وكسوق لمنتجات هذه الدول المصنعة، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو فيها، وقلة فرص العمل المنتج لديها.

عدم الاستقرار المهني:

قد يحصل الكادر على عمل جيد يتناسب مع تخصصه، ولكنه غالباً ما يجد من المعوقات والصعوبات التي تمنعه من المساهمة في تطور العلوم التي تخصص فيها، فالطبيب الذي يحصل على مركز جيد ويجد نفسه عاجزاً عن المساهمة في تطوير العلوم الطبية بسبب بعض المشكلات، كعدم وجود التسهيلات المناسبة أو الفرص المناسبة؛ لذلك كثيراً ما يشعر بأن معنى وجوده قد انتقص، مما يولد في نفسه الاضطراب وعدم التوازن، لا سيما وأنه في الغالب لا يجد الوسائل الكفيلة للتعبير عن مثل هذه المشكلات، (خواجيكة، 1980م، ص36).

وفي هذا الجانب كذلك مشكلة البطالة، حيث نلاحظ أن معظم الدول المصدرة للمهاجرين تسجل مستويات بطالة عالية، بينما الدول المستقبلة تكون عكس ذلك، وتشير الإحصائيات إلى أن الدول العربية تأتي في المراتب الأولى بالمقارنة مع بقية دول العالم، وهذا راجع إلى التزايد المستمر في حجم قوة العمل خلال السنوات الأخيرة، دون أن يقابله نمو اقتصادي بنفس المستوى، وبالتالي عدم مواكبة معدلات التوظيف للزيادة الهائلة في فرص العمل، وأدى هذا بالأفراد إلى ترك أسواق العمل في بلدانهم الأصلية ليلتحقوا بأسواق الدول المستقبلة، (عبد النور، 2015م، ص24).

انخفاض مستوى الأجور:

إن انخفاض مستوى الأجور في الدول المصدرة للمهاجرين يدفع الفرد والجماعة إلى التنقل للعيش في دول تتوفر في اقتصاداتها مستويات أجور مرتفعة، ولتوضيح هذه الظاهرة نأخذ أغنى دولة في العالم وهي دولة ليكسومبورغ، والتي يبلغ فيها متوسط الدخل للفرد 86441 دولاراً أمريكياً، بينما أفقر دولة في العالم هي زيمبابوي، والتي يصل متوسط دخل الفرد فيها إلى 286 دولاراً فقط، وينطبق هذا على الدول العربية النامية، والتي نجد في المرتبة الأولى قطر بمتوسط الدخل الفردي السنوي يعادل 86000 دولاراً أمريكياً، بينما تسجل السودان واليمن أضعف متوسط دخل فردي سنوي، هذا حسب إحصائيات عام 2013م، (عبد النور، 2015م، ص24).

ii. الأسباب السياسية للهجرة:

ويتم التطرق لها كما يلي:

عدم الاستقرار السياسي:

تتصف الأقطار النامية عموماً ما عدا بعض الاستثناءات بعدم الاستقرار السياسي؛ وذلك بسبب وجود الخلافات السياسية القائمة بين الأقطار المتجاورة، إضافة إلى الأسباب الأخرى، ويدفع عدم الاستقرار السياسي للمسؤولين في بعض الأحيان إلى تفضيل الولاء السياسي على الإمكانيات العلمية، مما يحرم الكوادر في أغلب الأحيان من الدور القيادي الذي يجب أن تقوم به في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بدوره يولد شعوراً بالإحباط لدى الكفاءات، وغالباً ما يدفعها إلى الهجرة.

الحروب والنزاعات:

من أهم أسباب الهجرة، وخاصة الهجرة غير النظامية الحروب الأهلية التي تعيشها الدول، وأبرز مثال على ذلك: ما نشهده منذ سبع سنوات من تدفق المهاجرين السوريين في اتجاه الدول المجاورة وأوروبا؛ هرباً من هول الحروب الأهلية الدائرة رحاها في سوريا، (السحباني، 2016م، ص40).

انتشار الرشوة والفساد:

تعاني معظم الاقطار النامية الأفريقية كمثال من ظاهرة الفساد والرشوة وسيطرة العلاقات القبلية والعائلية على العلاقات الموضوعية، ويؤدي هذا الواقع إلى تنصيب أشخاص غير أكفاء في المراكز المسؤولة والحساسة، ويعمل هؤلاء على استغلال مناصبهم بشكل يحقق لهم أقصى المنافع، إن هذا الموقع غالباً ما يضع الكفاءات في ظروف تقلل من احترامها لنفسها، إذ إنه في معظم الأحوال لا يكفي القبول بوجود أشخاص غير أكفاء في المراكز العليا، وأن تضطر الكفاءات إلى تقديم المدح أو الإطراء لهؤلاء الرؤساء غير الأكفاء، وغالباً ما يكون الإطراء شرطاً لا بد منه، وليس فقط للترفيه، وإنما لمجرد البقاء في العمل، والذي لا يقبل التخلي عن شخصيته في حضور رؤسائه يجد أنه من الصعب عليه أن يتقدم في وظيفته، وفي مثل هذه الأجواء يجد نفسه في وضع لا يمكن تقبله، مما يدفعه إلى للهجرة، ويتضح هذا في عدم قدرة أغلب الأقطار النامية على استيعاب الكفاءات بشكل موضوعي وعقلاني.

البحث عن فرص عمل:

منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين ازدادت معدلات الهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية؛ بحثاً عن فرص العمل، وقد حاول بعض المكسيكيين والآسيويين والأفارقة وغيرهم التسلل

إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والدول الأوروبية عبر الحدود البرية والبحرية، مما عرض بعضهم إلى العديد من الأخطار والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، (نور، 2008م، ص48).

الأسباب الاجتماعية للهجرة:

تعتبر الهجرة من الخيارات المتاحة أمام الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق أهداف إجتماعية لم يستطيعوا إشباعها في وطنهم ويلعب حجم الأسرة وموقعها الطبقي والحالة الإجتماعية والعمر والمحاكاة لأحد الأصدقاء أو الأقارب دوراً في قيام الأفراد بالهجرة إلى الخارج ومن هذه العوامل: الشعور بالانتماء أكثر للوطن من قبل المهاجرين حيث يتبين أن المهاجر بعد قضاء خمس سنوات من الدراسة الطويلة بالخارج خاصة طلبة الدكتوراه وبعد تكيفه مع المجتمع يتشرب ثقافة فيصبح أكثر ارتباطاً بالدولة المستقبلية له ويكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بقيمها وعاداتها وتقاليدها ونظم حياتها وعندما يقرر العودة إلى وطنه لا يستطيع أخذ قرار العودة لأنه تكيف مع البلد الجديد ويكتفي بزيارة الأهل في وطنهم والعودة.

ضعف وانعدام تقبل التغيير الذي حدث بالوطن فأعداد كبيرة من أبناء الدول النامية يتلقون تعليمهم بالخارج ويعودون ليجدوا مجتمعاتهم لا تستطيع أن تتوافق بسرعة مع ما يجري في المجتمعات المتقدمة تكنولوجياً فيفضلون البقاء حيث هم الغالبية العظمى ممن هاجروا وكونوا أسراً وأنجبوا أطفالاً ويصعب عليهم الرجوع للوطن وقطع تعليم أبنائهم.(حجازي،2014م).

الأسباب العلمية والثقافية للهجرة:

تشكل الأوضاع الثقافية التي تسود حياة المجتمعات في الدول النامية إحدى عوامل الدفع التي تقود إلى هجرة العقول العلمية خاصة الذين تلقوا تعليمهم في الخارج ثقافة تلك الفئة تختلف عن ثقافة عامة أفراد الشعب، وذلك ما يجعلها عاجزة عن القيام بدورها لما يحدث لها من فجوة ثقافية وحضارية تعود إلى عزلها وغريبتها عن حياة المجتمع التي ينتمي إليه ويقودها إلى الهرب إلى حيث نجد إمكانية الانتماء والتعبير عن النفس وعليه فأهم عوامل الدفع الثقافية تأتي من الدور الذي يؤديه النظام التعليمي في حياة المجتمعات المتخلفة إذن النظام التعليمي والأوضاع الثقافية يساهمان في تصعيد عملية الهجرة ودفع العقول العلمية وترك بلادها.

وجود علاقات ثقافية قوية مع الدول الغربية:

إن معظم المتخصصين والكفاءات العليا بالدول العربية كمثل " قد درسوا في الغرب أو في مؤسسات تعليمية وطنية ذات اتجاه غربي، وهم في تزايد مستمر مع تطور العلم والثقافة في

الدول الغربية ولهذا تجد هؤلاء مهيبين للهجرة إلى هذه البلدان وتلعب اللغة دوراً مهماً في الهجرة، ففي الأقطار التي كفاءتها اللغة الإنجليزية تهاجر غالباً إلى أمريكا وإنجلترا وهكذا، بالنسبة لمن يتحدثون اللغة الفرنسية حيث يهاجرون إلى فرنسا. (خواجيكه، 1980م، ص 36).

غياب التخطيط العلمي السليم:

تتصف معظم أنظمة التنظيم في الدول النامية (الوطن العربي كمثال) بأنه امتداد لتلك الأنظمة التي وضعت أيام الاستعمار وبالتالي ليست هذه الأنظمة سوى إمتداد لنظام التعليم الغربي وينتج عن ذلك أن هذه الأنظمة لا تتناسب مع إحتياجات التنمية فيها وتدل البيانات المتاحة حول توزيع الاختصاصات في الأقطار العربية على مدى التركيز الشديد على الإنسانيات رغم إحتياجاتها الكبيرة إلى الفنيين والعلماء.

ضعف الاهتمام بالبحث العلمي:

إن الدول النامية تفتقد ما يمكن أن يطلق عليه مشروع التنمية المتوازنة والشاملة والذي من أهم عوامله خلق وتعزيز البيئة الفكرية والعلمية والثقافية التي توفر مقومات العمل والاستقرار المعيشي والنفسي والانتاج العملي، وإن معظم المشروعات التي تقام في البلدان النامية تنفذها في أغلب الأحيان شركات أجنبية للاستشارات والمقاولات مع مشاركات وطنية في الحدود الدنيا والنموذج السائد لتنفيذ المشروعات هو نمط الصفقات التي لا تنطوي في أغلب الأحيان على نقل التكنولوجيا إلى الكوادر الوطنية بل إقامة مشروعات الإنتاج الجاهزة. (الخریف، 2003م، ص 91).

من الواضح أن هذه الطريقة في التعامل لا تتيح للعلماء والخبراء إلا القليل من فرص العمل وإثبات الجدارة الأمر الذي يعني بالتالي صرف النظر عن توفير الدعم المالي اللازم لأنشطة البحث العلمي اللازم لبناء قاعدة تقنية، تشير الإحصاءات المتوفرة الى ان نسبة العلماء والفنيين في حقل البحث العلمي في الاقطار النامية الى مجموع العلماء والفنيين ضئيلة جد أو يضاف الى النقص في عدد العلماء العاملين في البحث العلمي، انخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمي في تلك الدول

ولما كانت هيئة الأمم المتحدة قد حددت هدف للإنفاق على البحث العلمي في الدول النامية لم يكن قد وصل إلى هذه النسبة عام 1973م، أما معدل الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة للفرد الواحد فهو منخفض جداً في الأقطار النامية ولا يتجاوز ثلاثة دولار في أحسن الأحوال، بينما يصل هذا المعدل 30-100 دولار للفرد الواحد في الدول الصناعية.

إنعزال الباحثين في الدول النامية عن المراكز العلمية في الدول الصناعية:

إنعزال الباحثين في الدول النامية عن المراكز العلمية في الدول الصناعية هو نتيجة الاهتمام الضعيف بالبحث العلمي من جهى وكذلك نقص التجهيزات العلمية المناسبة للبحث في تلك الدول من جهة أخرى ولعدم التكافؤ بين عدد الباحثين العلميين وعدد الفنيين المساعدين وعدم وجود إمكانيات للتدريس بعد التخرج وعدم وجود التسهيلات للبحوث ووجود الجهاز الإداري البالي الذي يعجز في معظم الأحيان عن تأمين التجهيزات والكتب والدوريات في الوقت المناسب وغياب المكتبات الجيدة وكذلك خدمات المكتبات المناسبة لكل هذه العوامل تعمل على تخلف الباحثين في الدول النامية علمياً وفكرياً وتعزلهم رويداً رويداً عن التقدم العلمي الجاري في المراكز العلمية - العالمية وتؤدي إلى تشجيع الكوادر على الهجرة لإنقاذ أنفسهم من حالة التخلف الذي يعيشونها والتي تقضي مع مرور الوقت على رأسمالهم العلمي أي رأس المال الوحيد الذي يمتلكونه. (Oscareish, 1980,19,ص).

العولمة الإعلامية:

أصبحت العولمة في الوقت الراهن من خلال القنوات الإعلامية تخلق مشاكل ثقافية بين الأجيال في الوطن الواحد حتى صارت عميقة الجذور ووصلت إلى حد تضارب وتعارض المصالح والأهداف، هذا ما انعكس سلباً على المجتمع خاصة فئة الشباب الذين يبحثون دائماً عن الاستطلاع ويحبون اكتشاف الأشياء الجديدة المنعشة للروح والعقل فيلجئون إلى الهجرة. (الزين ، 1972م، ص87).

كما إن محطات التلفزيون العربي تستورد معظم برامجها من الدول الغربية، ولا يخفى أن المنطقة العربية تعاني من التبادل المتكافئ إعلامياً فيما يعبر عنه بحالة التبعية الإعلامية، حيث يصبح الأفراد والجماعات يبحثون عن تلك الأفكار فلا يجدونها ، فيتخذون قرار الهجرة للالتحاق بالبلدان المشبعة بهذه الثقافات. (عبد النور، 2015م، ص 26).

فترى الباحثة أن للعولمة الإعلامية ووسائل الإعلام الجديد لها تأثير كبير في اتخاذ قرار الهجرة بصفة خاصة فئة الشباب الذين يتطلعون الى معرفة ثقافات وعلوم أخرى.

المبحث الثالث

تأثيرات الهجرة الخارجية

إن للهجرة الخارجية آثاراً عديدة، منها الإيجابي ومنها السلبي، وتكون آثارها متفاوتة على الدولة المصدرة للمهاجرين أو الدول المستوردة للمهاجرين، ونفصل تلك الآثار على النحو التالي:

أولاً: تأثير الهجرة على الدول المصدرة للمهاجرين:

من أهم التأثيرات السلبية التي تنتج عن الهجرة الخارجية على الدول المصدرة (المهاجر منها) الآتي:

1. خسارة تكاليف التعليم للفرد المهاجر: حيث إن الدول تنفق جزءاً من دخلها القومي على العنصر البشري، ومنها على تعليمه، وكذلك الأسرة تنفق على الفرد من أجل تكوينه، ومن أمثلة ذلك مصاريف التسجيل وأدواته المدرسية، ومرتبات المعلمين وغير ذلك، وعندما يهاجر الفرد فإن مجهوده وإنتاجه لا يعود بشكل كامل على الدولة التي هاجر منها، وهي التي رعته وكفلته. (عبد النور، 2015، ص31)،

2. هجرة الأدمغة: تشكل هدر واضح للثروة البشرية في الدول المصدرة للهجرة، لكن عند مستوى معين، يسمى بالمستوى الملائم، فلا يكون هناك إفراط في استنزاف المهارات حتى تتمكن المنظومة التعليمية من تغطية هذا النقص، وبالتالي يجد الفرد نفسه مجبراً على رفع المستوى التعليمي والتأهيل؛ طمعاً في الهجرة والحصول على مستوى دخل أعلى، هذا ما يتولد عنه زيادة في التنمية البشرية داخل المجتمع الأصلي، ومن ثمَّ الزيادة في النمو الاقتصادي بشكل عام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العقول المهاجرة يمكن في حالة عودتها نقل المهارات والمعرفة المكتسبة في الدول المتقدمة إلى الدول الأصلية، مما يعمل على الزيادة في النمو بشكل عام، (سعيد، 1997م، ص، 92).

كما أن من آثار هجرة الكفاءات على الدول النامية أن هذه الدول تفقد الموارد البشرية العالية التأهيل والمطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية، وتوفير فرص التدريب والتأهيل للأجيال الصاعدة، (نور، 2008، ص16).

ثانياً: تأثير الهجرة على الدول المستقبلية:

هناك عدة تأثيرات تطرأ على الدول المستقبلية للهجرة وهي كما يلي:

1. تكاليف الاندماج: إن الدول المستقبلية للمهاجرين وخاصة في الوقت الراهن تعاني من إشكالية اندماج المهاجرين في مجتمعاتها فيما يتعلق باحترام دياناتها وثقافتها، فنجد الفوراق

الدينية والثقافية تكلف الدول المستقبلية الكثير من الأموال؛ بسبب التهديدات الأمنية التي تعد هاجساً ؛ نتيجة تفشي ظاهرة الإرهاب، فأحداث الحادي عشر من سبتمبر وتفجيرات لندن فرضت على الدول المستقبلية للمهاجرين تخصيص ميزانيات بأكملها من أجل الحد من هذه الظاهرة، كما تحاول الدول المستقبلية للمهاجرين إنشاء منظمات حكومية وغير حكومية لتسهيل عملية اندماج المهاجرين، (عبد النور، 2015م، ص35).

2. إشكالية (العيش معاً): وبرزت اليوم في العديد من الدول الأوروبية وخاصة فرنسا إشكالية (العيش معاً)، ففي مقال صادر في مارس 2013م لـ (داني رومانين)، حيث يؤكد أن القدرة على اندماج كل من الجيل الثاني والثالث من المهاجرين الذين قدموا إلى فرنسا أواخر القرن الماضي يمثل الإشكال الأساسي لما تعيشه فرنسا اليوم، فما يحمله هؤلاء من أفكار ومتعقدات لم تكن وليدة الثقافة الفرنسية والنظام التربوي الفرنسي، فهم - حسب تعبيره - يتعاطون مع الدولة الفرنسية بمبدأ الغنيمة الواجب الظفر بها، فحس الانتماء لهذا الوطن مفقود لديهم، وهذا ما يفسر ارتفاع نسب الجريمة والانحراف في صفوف المهاجرين من الجيل الثاني والثالث، إن إشكالية الحفاظ على مبدأ (العيش معاً) في فرنسا بات موضوعاً يجب الانتباه إليه، والتركيز عليه، خاصة بتداخل الهوية الوطنية الفرنسية مع الهوية الدينية متمثلة في الإسلامية خاصة، فمسألة الهجرة باتت اليوم بالنسبة للأوروبيين مسألة غزو ثقافي وجب التصدي لها، وهذا ما يفسر ما يواجهه المهاجرون المغاربة والتونسيون والجزائريون بصفة خاصة من تمييز في بعض الأحيان، فالصراع المتصاعد بين الإسلام والمسيحية ليس بصراع ثقافي بقدر ما هو مواجهة وصراع حول الهوية التي يمثلها كلا الطرفين، (السحباني، 2016، ص28).

ويواجه المهاجرون مشكلات ترتبط بصعوبة الاندماج وقلة الدخل وظروف العمل الصعبة، وخاصة المهاجرين غير النظاميين، إضافة إلى أن الهجرة غير المشروعة ربما ترتبط بالجرائم والمسائل الأمنية، وقد أسهم المهاجرون غير الشرعيين في ازدياد معدلات الجريمة، خاصة الجرائم المرتبطة بالإدمان والمخدرات والسرقة وجرائم الاغتصاب، (نور، 2008، ص8).

ثالثاً: النتائج الإيجابية للهجرة:

يرى أصحاب الرأي المتفائل بهجرة الكفاءات البشرية أن لهذه الظاهرة نتائج إيجابية لعدة اعتبارات، منها أن الكفاءات المهاجرة تنتقل إلى مجتمع أكثر تقدماً يوفر لها ظروف عمل ومعيشة أفضل، مما يؤدي إلى ارتفاع إنتاجها، ويساهم في تطوير المعرفة والتقدم البشري، علاوة

على أن وجود العلماء السودانيين في الخارج يعد مكسباً؛ لأنه يفتح قنوات للتقدم من الناحية العلمية والعملية.

وسوق أصحاب هذا الرأي عدة حجج تؤيد نظرتهم المتفائلة تجاه ظاهرة الكفاءات البشرية وما يترتب عليها من نتائج إيجابية، ومنها (عبد الله، 1986م، ص 47):

1. استغلال إبداعات الكفاءات البشرية: إذا كانت هذه الكفاءات لا تستغل في الوطن لعدة اعتبارات، سواء أكانت مادية أم سياسية أم اجتماعية فإن هجرة هذه الكفاءات إلى الخارج وإستغلال طاقاتهم وإبداعهم بعد توفير البيئة اللازمة لهم فإن الخير الذي يعود من استغلال الطاقات لا يقتصر فقط على الكفاءات وحدهم، بل يعم شرائح المجتمع الأخرى.

2. التحويلات المالية التي يرسلونها للوطن: لا أحد ينكر أن الوطن يستفيد من وراء عمل أبنائه في الخارج وذوي الكفاءات منهم على وجه الخصوص، وبالرغم من أن هناك عوامل تتوقف عليها هذه الاستفادة منها عدد المهاجرين، قوانين العمل، نوع الهجرة، وغيرها في حين تسمح بعض الدول بتحويل أموال العاملين لديها إلى البلد الأم، فإن هناك دول أخرى تشترط إنفاق جزء معين من الدخل في البلد الذي يعملون فيه، وبذلك لا تسمح لهم إلا بتحويل نسبة قليلة من دخلهم إلى الخارج.

3. مساعدة القادمين الجدد بالخارج من أبناء الوطن: إن وجود هذه الكفاءات في الخارج وهم يتولون مناصب هامة في بلد المهجر في حكم مناصبهم هذا يساعدون في عمليات القبول بالجامعات للمبعوثين الجدد بجانب المساعدة في الأمور الاجتماعية الأخرى، مثل السكن والتكيف مع المجتمعات الجديدة.

4. مساعدة أبناء الوطن في الداخل: في كثير من الأحيان يقوم ذوو الكفاءات المهاجرة عند زيارتهم أو عودتهم إلى الوطن بتدريب الخريجين والعاملين في الوطن الأم، دون الحاجة إلى سفرهم إلى الخارج، حيث يتلقون من ذوي الكفاءات المهاجرة نفس التدريب الذي يحصل عليه أمثالهم في الخارج، كما يساعدون على تطوير التكنولوجيا الوافدة إلى الدولة الأم من الخارج، بحيث يتلاءم مع ظروفها، وهم بذلك يساعدون على تطوير المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ويسهمون في رفع معدلات التنمية، (الرضي، 2001م، ص 93).

5. المساهمة في حل مشكلة البطالة والحد منها: إن من سمات الدول النامية ومنها السودان ارتفاع معدلات النمو السكاني، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى

انتشار ظاهرة البطالة، فإن الهجرة تشكل حلاً مؤقتاً وجزئياً لهذه الظاهرة الخطيرة(صالح، 2011م، ص،76).

6. دور المهاجرين كسفراء للوطن: وهذه المنفعة تتحقق عندما يثبت المهاجر كفاءته العلمية والأدبية، واكتسابه سمعة طيبة، وتولييه الدفاع عن قضايا وطنه الأم، (محمد، 2007م، ص111)

رابعاً: معالجات للحد من آثار الهجرة الخارجية:

تلجأ الدول غالباً في إجراءاتها للحد من آثار الهجرة، وخاصة الهجرة غير المشروعة إلى التشدد في المنع بالقوة، وتشديد إجراءات الدخول إلى أراضيها، مثل بناء الأسوار الشائكة المضاعفة، وممارسة الرقابة عن طريق استخدام نظام الاتصالات الفضائية، والبعض من هذه الدول تقوم بتقديم معونات مالية لسكان مخيمات اللاجئين داخل حدود الدول المستقبلية للاجئين؛ للحد من تدفقهم إلى أراضيها، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م عمد الاتحاد الأوروبي إلى تشديد منح تأشيرات الدخول لمواطني دول العالم الثالث، وخاصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ووضع معيار الأمن مرتكزاً جوهرياً بالسياسة المتعلقة بالهجرة، (مركز السودان لدراسات الهجرة، 2009).

وعلى طريق إيجاد مخرج لمشكلات الهجرة تطالب منظمة الأمم المتحدة بحل عالمي لمواجهة تلك المشكلات، وذلك بفتح أسواق للدول الصناعية أمام المنتجات الزراعية والحرفية للبلدان الفقيرة والنامية بدلاً من مطالبتها تارة وإجبارها تارة أخرى على ترك أبواب أسواقها مشروعة أمام الصناعات والبنوك الأوروبية والأمريكية واليابانية، ومما لاشك فيه أن خطوة كهذه ليست كافية، غير أنها تشكل بداية طريق طويل يساعد على الحد من تدفق المهاجرين بأعداد متزايدة، ومما لا شك فيه أن الطريق لمواجهة تلك التحديات يتطلب تضحيات جريئة من قِبَل الدول الغنية، (نور، 2008، ص26).

ومع تزايد أعداد المهاجرين زادت المشكلات التي يواجهونها بسبب التفرة والتمييز، مما دفع واضعي تقرير اللجنة الدولية إلى مطالبة الدول الغنية بوضع سياسة تضمن للمهاجرين حقوق العيش والعمل والاندماج في مجتمعاتهم الجديدة، ويعني هذا توفير فرص التعليم والتأهيل لهم أسوة بغيرهم من الفئات الاجتماعية، كما يعني منحهم حقوق الإقامة التي تسمح لهم بالعمل دون قيود بدلاً من إقامة مؤقتة تحد من حريتهم، ولا تساعد على اندماجهم في المجتمع الجديد، ويزيد من أهمية دمج المهاجرين في مجتمعاتهم الجديدة حاجة معظم الدول الصناعية إلى العمالة

الشابة؛ بسبب تراجع الولادات فيها لصالح زيادة نسبة كبار السن، (نور، 2008م، ص32 - 33).

وتعتبر التنمية الزراعية والريفية مفتاح التعامل مع الأسباب الجذرية للهجرة، ولا بد من شحذ الجهود من أجل زيادة انتاجية قطاع الزراعة، وتحسين الأنظمة الغذائية بصفة عامة، وتحقيق التنوع في التصنيع والخدمات، مع تعزيز العمل والتوظيف الكريم في المشروعات الزراعية. وتتطلب أبعاد الهجرة المعاصرة حلول عالمية تتعامل مع الأسباب الجذرية للتحركات الكبرى للأشخاص من منظور واسع وشامل، ولا بد من تعاون كافة الشركاء في مجال التنمية والأعمال الإنسانية لتطبيق جدول أعمال 2030م للتنمية المستدامة، وخطة عمل من أجل الإنسانية، خاصة الالتزام بضمان عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب، (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، 2016م، ص5).

نشر وتحسين تحصيل المعرفة وأفضل الممارسات، وتيسير وتعزيز ودعم الحوار على مستوى القطر الواحد وعلى المستوى الإقليمي، وذلك للحد من النزاعات والصراعات.

خامساً: هجرة السودانيين إلى الخارج:

سنتطرق إلى هجرة السودانيين إلى الخارج ، وهي هجرة العمالة السودانية كروية عامة وتطورها أسبابها وعوامل الطرد والجذب والعوامل السياسية كما يلي:

1. تطور هجرة السودانيين إلى الخارج: لم تكن لهجرة الأيدي العاملة والكفاءات السودانية إلى الخارج أهمية تستدعي الانتباه قبل بداية الستينيات من القرن الماضي، فمنذ ذلك التاريخ وحتى عام 1973م بدأت أعداد السودانيين المهاجرين تزداد، إلا أنها كانت هجرة محدودة إلى الدول العربية الغنية بالنفط، وبعد عام 1973م أخذت أسعار البترول في الارتفاع، مما أسرع بعملية البناء والعمران في الدول النفطية، وبدأت معدلات الهجرة السودانية إلى هذه الدول تتصاعد بصورة عالية في عام 1980م، فهناك هجرات عريقة وإن اختلفت في طبيعتها واتجاهاتها وخصائصها، فهجرة النوبيين إلى جمهورية مصر العربية لها جذور تاريخية حقيقية، حيث يرجع تاريخها إلى أزمان قديمة، وكانت تيارات هذه الهجرة الأولى محدودة التعليم والمهارة؛ لذلك انخرطت في أعمال الضيافة والخدمات التي لا تحتاج إلى مهارة كبيرة، واستقر معظمهم في المدن الكبرى، وخاصة القاهرة والإسكندرية.

وبجانب هجرة النوبيين إلى مصر ذهب أعداد لا يعرف حجمها ونوعها إلى بلدان أخرى، وأهم هذه البلدان لبنان، والتي كان عدد السودانيين لها يُقدَّر بأكثر من ألفين، وذلك قبل الحرب الأهلية

الأخيرة، واتجهت أعداد كبيرة إلى اليونان، وقد تقلصت أعدادهم نتيجة المشكلات السياسية (الحرب الأهلية في لبنان والأزمات السياسية والاقتصادية في اليونان) وهكذا كان النوبيين من الرواد الأوائل الذين اتجهوا إلى البحرين والكويت والسعودية بعد اكتشاف النفط بهذه الدول، غير أن أعدادهم في الماضي كانت محدودة؛ بسبب ضيق فرص العمل، فقلة العائدات من الهجرة في ذلك الوقت ومحدودية التعليم والوعي لم يخلقاً أثراً نفسياً ملموساً للهجرة إلى الجزيرة العربية، والواقع أن الهجرة إلى الخارج لم تكن وفقاً على النوبيين فقط، فهجرة السودانيين إلى المملكة العربية السعودية يُقصد منها الاستقرار بدأت منذ عهد الدولة السنارية، وكان من روادها الأوائل علماء الدين من دارفور وأواسط السودان، إلا أن الهجرات إلى الخارج لم تكتسب أهميتها بصورة معروفة ومنظمة إلا منذ بداية الستينيات، حينما بدأت أعداد من السودانيين تهاجر بأعداد أكبر، وبالذات التي تشمل المغتربين من القطاعات الحكومية في مجالات التدريس والتمريض والخدمات الأخرى، كما بدأت أعداد متزايدة من سائقي العربات والهجرة والحرفيين تتجه إلى الكويت وليبيا والسعودية، وفي الواقع أن هذه الدول كانت تستقبل قبل 1973م أعداداً كبيرة من الأجانب الذين يشكلون في بعض الحالات وبالنسبة لبعض القطاعات والنشاطات الاقتصادية غالبية القطاعات البشرية، ولكن كان معظمهم من الفلسطينيين والسوريين والمغربيين والأردنيين وكذلك الباكستان والهنود، ولم تكن لأعداد السودانيين بين هؤلاء أي دلالات إحصائية ذات معنى، غير أن معدلات الهجرة السودانية إلى الخارج بدأت تتواتر بسرعة شديدة خلال الأعوام الأخيرة، وخاصة بعد أكتوبر 1973م، ولأن هذه التيارات بدأت من قاعدة بسيطة فقد أخذت طابعاً مخيفاً تضاعلت أمامه كل الأحداث والإصلاحات والمشاريع الانتمائية وفرص العمل بالسودان، (جلال الدين، 1979م، ص 1 . 2).

2. أسباب هجرة السودانيين إلى الخارج: لقد شاع في ادبيات الهجرة الخارجية تصنيف أسبابها في ثلاث مجموعات رئيسية، أولها عوامل مرتبطة بالبلدان المستقبلة للمهاجرين، ويشار إليها عادة بعوامل الجذب، وتشمل هذه المجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وديمقراطية، أما المجموعة الأخيرة من عوامل الهجرة الخارجية فهي عوامل شخصية ترتبط بالمهاجر وأفراد أسرته ومتطلباتهم التعليمية والصحية وغيرها من العوامل الشخصية التي تؤثر في اتخاذ قرار الهجرة كما أن هناك عوامل شجعت الهجرة العلمية والفنية (هجرة العقول) وهي توفر مستلزمات العمل الفني الدقيق المتخصص في بلاد المهجر وعدم توفرها في السودان بنفس المستوى الذي يتوفر في الخارج. (جلال الدين، 1979م ص 91).

وأيضاً ظهور أجيال جديدة من السودانيين المتعلمين أو من الذين أفرزتهم التجمعات الحضرية في المدن ، هذه الأجيال تطلعت إلى رؤية العالم من حولها في بلاد العرب وفي الغرب سواء وقد لعبت ثورة المعلومات دوراً مقدراً في هذا الجذب

3. عوامل الطرد: رغم أن العامل الأساسي لهجرة السودانيين إلى الخارج هو عامل الجذب الاقتصادي، إلا أنه لا يمكن إغفال الدور الهام الذي تلعبه العوامل الطاردة في السودان، بالإضافة إلى أن عوامل الجذب لا تعمل في عزلة من عوامل الدفع، فتزايد فرص العمل وارتفاع مستويات الأجور في البلدان المرسله للمهاجرين وفيما يلي يمكن الإشارة إلى بعض عوامل الطرد التي دفعت أعداداً كبيرة من السودانيين إلى العمل بالخارج، ولعل أهم ما يميز قرار الهجرة من السودان هو قوة عامل الطرد الاقتصادي الذي يبدو لهم أنهم تلك العوامل وأقواها، (دخلان، 1985م، ص38)

4. عوامل اقتصادية: يعتبر مسار الاقتصاد السوداني هو عامل الطرد الرئيسي في قرار الهجرة؛ لأنه يعكس مستوى المعيشة بالداخل، وأن الهجرة من السودان كانت ستم حتى إذا كان مسار هذا الاقتصاد أفضل مما كان عليه؛ نظراً للدور القومي الذي تقوم به عوامل الجذب في تحديد قرار الهجرة؛ إلا أن خطورة هذا الجانب من عوامل الطرد تتبع من إسهامه في توسيع دائرة الهجرة، حيث شملت أعداداً هامة ضمن تبوئها مناصب هامة في الدولة، (الطيب، 2009، ص78،)

شهد الاقتصاد السوداني خلال عقد الثمانينيات تدهوراً مستمراً، وتواصل حتى بداية التسعينيات، وأنعكس ذلك بصورة واضحة في الاختلال الكبير والمتزايد في التوازن الداخلي والخارجي، وشح الموارد النقد الأجنبي وتعاضم المديونية الخارجية من ناحية والمديونية الداخلية من الناحية الأخرى، والتي تمثلت في استئانة الحكومة من النظام المصرفي حتى قامت تلك المديونية 31 بليون جنيه 1990/12/31م، حيث انخفاض الهجرة الخارجية، فهي عوامل شخصية ترتبط بالمهاجر وأفراد أسرته، ومتطلباتهم التعليمية والصحية، وغيرها من العوامل الشخصية التي تؤثر في اتخاذ قرار الهجرة.

كما أن هناك عوامل شجعت الهجرة العلمية والفنية (هجرة العقول) وهو توفر مستلزمات العمل الفني الدقيق المتخصص في بلاد المهجر وعدم توفرها في السودان بنفس المستوى الذي يتوفر في الخارج، (جلال الدين، 1979م، ص91).

أيضاً ظهور أجيال جديدة من السودانيين المتعلمين أو من الذين أوزعتهم التجمعات الحضرية في المدن، هذه الأجيال تطلعت إلى رؤية العالم من حولها في بلاد العرب وفي الغرب، سواءً أكان ذلك في أوروبا أم الولايات المتحدة، وقد لعبت ثورة المعلومات دوراً مقدراً في هذا الجذب)، (فتح العليم، 2000م، ص5).

5. **عوامل الجذب:** تؤكد الدراسات السابقة على أن العوامل الاقتصادية قد قامت بدور أساسي في جذب الأيدي العاملة السودانية للأقطار العربية النفطية، فالطلب المتزايد للأيدي العاملة وارتفاع مستويات الأجور في تلك الأقطار النفطية ساهما في زيادة هجرة السودانيين خلال السبعينيات، وتغطية إحتياجات البلدان العربية من العمالة المطلوبة، فهاجر العديد من السودانيين عن طريق الانتداب والإعارة والتعاقد الشخصي، ويعتبر ارتفاع الأجور في البلدان المستقلة من بين القوافل التي جذبت أعداداً كبيرة من السودانيين للعمل في الأقطار العربية النفطية، هذا بالإضافة إلى أن بعض المهاجرين يحصلون على إمتيازات أخرى، كبذل السكن والترحيل، وبطاقات السفر، والمكافآت والحوافز ، (جلال الدين، 1979م، ص67).

6. **عوامل سياسية:** إن فترة عدم الاستقرار السياسي خلال سنوات الحكم المايوي وما ارتبط بها من وجود القوانين المقيدة للحريات، وغياب حركة الرأي، والتشريد من العمل، والفصل التعسفي قد دفع عدداً من المهنيين والموظفين والعمال إلى الهجرة إلى خارج السودان؛ بحثاً عن فرص العمل، وتجنباً للاعتقادات الخاطئة والإجراءات الأمنية التي كانوا يواجهونها أثناء معارضتهم لنظام الحكم السابق في السودان، هذا بالإضافة إلى أن تلك الفترة شهدت هجرات جماعية لأعداد كبيرة من السياسيين وأتباعهم إلى ليبيا وبعض البلدان العربية والأفريقية المجاورة لمقاومة نظام الحكم من الخارج.

لقد أوضحت علوية دبلوك في دراستها (1985م) أن العوامل السياسية من أهم دوافع هجرة أساتذة الجامعات والطلاب، يعتبرون من القياديين في مجال العمل السياسي والتنظيمي في السودان، (نور، 1986م، ص142 . 145)،

كما ترى الباحثة أنتعديل قوانين تقصير الخدمة المعاشية لموظفي وعمال القطاع الحكومي وشبه الحكومي مما دفع العديد من الذين أكملوا فترة الخدمة المعاشية لطلب المعاش الاختياري؛ حتى يتمكنوا من الحصول على تأشيرة الخروج من وزارة الداخلية السودانية، الأمر الذي شجعهم للبحث عن فرص العمل في الخارج.

الفصل الرابع

العلاقات العامة في جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج

المبحث الأول: أهمية العلاقات العامة ووظائفها

المبحث الثاني: برامج وأنشطة العلاقات العامة في جهاز تنظيم شؤون

السودانيين العاملين بالخارج

المبحث الثالث: إعلام الجاليات

المبحث الأول

أهمية العلاقات العامة ووظائفها

الأهمية الاستراتيجية للعلاقات العامة:

إن الهدف الأسمى الذي تدور حوله أهداف العلاقات العامة هو تحقيق الانسجام والتوافق في المجتمع الحديث الذي تعتريه التغيرات السريعة في نظم الحكم والسياسة والمخترعات العلمية والمستحدثات الجديدة التي غيرت وجه التاريخ والعلاقات الدولية والاجتماعية، وإذا لم يتكيف الأفراد مع هذه المنظمة الجديدة والمخترعات الحديثة فإنهم يعيشون كالغرباء أو الضاربين في بدياء مجهولة، وبهذا تكون المهمة الكبرى للعلاقات العامة هي التوفيق بين عناصر المجتمع وهيئاته ومؤسساته، والتنسيق بين مصالحه المختلفة؛ تحقيقاً لمصالح البلاد العليا، وكثيراً ما تربطهم المصالح المتنافرة في المجتمعات الحديثة لتكون مسؤولة خبراء العلاقات العامة هي حل الأزمات بالطرق الإنسانية دون استعمال العنف، (حجاب، وهي، ب.ت، ص45).

ومن الأهمية الاستراتيجية للعلاقات العامة ما يلي:

1. بناء الصورة الطيبة للدول:

تعد الصورة الذهنية الهدف الأساسي والاستراتيجي لأنشطة العلاقات العامة، فالصورة الذهنية (Image) هي التي يمكن أن تعكس الواقع، وهي التي تحمل المعلومات عنه إلى العقل الإنساني، الذي لا يواجه الواقع مباشرة وإنما يواجهه بطريق غير مباشر، والعلاقات العامة تقوم بجزء كبير من وظيفتها من خلال التقديم غير المباشر للواقع، (عجوة، 1966م، ص163).

2. الصورة الذهنية (Image):

نعني بها الانطباعات أو الصورة التي تتكون عند الأفراد أو المؤسسات أو الشعوب إزاء أشخاص آخرين أو مؤسسات أو شعوب أخرى، وهذه هي الوظيفة الأساسية للعلاقات العامة، ويقاس نجاح أجهزة العلاقات العامة بقدرتها على بناء صورة ذهنية إيجابية للجهة التي تتبع لها، وتقوم كل دولة ببناء جهاز قوي للعلاقات العامة ليساهم في نشر المعلومات والرسائل التي تساهم في بناء صورة إيجابية للدولة، وبما أن الصورة هي الهدف والمحور الأساسي الذي تركز عليه وظيفة العلاقات العامة والمشتغلين بها فإنه من الطبيعي أن تحتل هذه الصورة خاصة عند وقوع الأزمة الأهمية القصوى في البحوث التي تجريها العلاقات العامة.

ولكي تنجح الدولة في تشكيل الصورة الذهنية الإيجابية لنفسها في الخارج لا بد من أن تنجح في بناء الصورة الذهنية في الداخل، وإقناع المواطنين في الداخل بها، وزيادة قدرتهم للترويج لهذه الصورة، أما في الخارج فإن الدولة يمكن أن تستخدم القنصليات والسفارات إلى جانب كل مواطنيها الذين يدرسون أو يعملون في دول أخرى للترويج بصورتها من خلال الاتصال الجماعي أو الشخصي، وهو أكثر تأثيراً من الاتصال الجماهيري، ويمكن الاستفادة من دور العلاقات العامة في مجال التنمية السياسية عن طريق وظائفها في ربط الجماهير بقيادتها الوطنية والمساهمة في بناء سمعة ومكانة الدولة، وغرس الشعور بالانتماء الوطني والقومي.

فالدولة لها المقدرة على صناعة صورة طيبة إيجابية تتكون من مجموعة من السمات التي تؤدي إلى أهلية دولة أو شعب معين للاحترام على المستوى الدولي، وهذا إذا ما كانت تمتلك جهازاً فاعلاً للعلاقات العامة. (عجوة، 1966م، ص165)

3. الأنشطة والبرامج:

هي الأنشطة التي تقوم بها إدارة العلاقات العامة، أو أن يكون هناك برنامج عمل واضح لأجهزة العلاقات العامة، ويقول (ديمول) أحد خبراء العلاقات العامة عن هذه البرامج والأنشطة: "يجب تصميمها بقصد تحقيق أغراض دفاعية أو هجومية، فالناحية الهجومية والناحية الدفاعية تعمل على الحماية من الهجوم"، (الباز، 2002م، ص100).

4. الاتصال الفعال:

يرى روبنسون وآخرون أن مفهوم العلاقات العامة يتشكل من الآتي: (عبد الحفيظ، 1996م، ص22):

أ. الاتصال، وهو يمثل بُعداً هاماً في عملية العلاقات العامة، ويقصد به الإعلام في اتجاهات تشكيل الرأي العام؛ بهدف تكوين رأي إيجابي.

ب. اعتماد العلاقات العامة على تكوين وتطبيق الأساليب النظرية والعلمية في تكوين الانطباعات وتشكيل الاتجاهات؛ لذا فإن فهم السلوك البشري يمثل ركيزة أساسية لنجاح أي برنامج للعلاقات العامة.

ج. تنطوي عملية العلاقات العامة على بعد إداري، فهي كأى نشاط مؤسسي آخر يحتاج إلى التخطيط والتنظيم والرقابة والتنسيق وغيرها من العمليات الإدارية؛ لذا فإنها تحتاج إلى مهارات إدارية.

د. يلعب العنصر الإنساني وأصول المهنة دوران أساسيان في ممارسة نشاط العلاقات العامة.

هـ. تمثل عملية التغذية العكسية (Feed - Back) أهمية خاصة في نظام الاتصال في العلاقات العامة؛ لأن ذلك يمثل ردود الجماهير، مما يساعد على التعرف على المشكلات (عبدالحفيظ، 1996م، ص22).

بناء على ما سبق ترى الباحثة أن وجود العلاقات العامة أصبح ضرورياً، فهي تعد أحد مؤشرات النجاح، وبإمكانها المساهمة في خلق علاقات طيبة للدولة في المحيط الذي تتعامل معه، وذلك متى ما تم تنفيذ أنشطة العلاقات العامة بالمفهوم العلمي الصحيح لزيادة فعاليتها وشدة تأثيرها على الرأي العام.

وتؤكد الباحثة أن اتصال وإعلام الأزمات يعتبر من التخصصات المطلوبة الضرورية ضمن فريق إدارة الأزمات والكوارث، والذي يفترض أن يكون على دراية بعلم العلاقات العامة، ولكن على الرغم من حيوية وأهمية أنشطة العلاقات العامة في الاتصال والإعلام أثناء الأزمة إلا أن هنالك تقليلاً شديداً من أهمية هذا الجانب، كما أن النظرة السطحية لإعلام الأزمات تدفع كثيراً من المسؤولين إلى إسناد مهام ووظائف اتصال وإعلام الأزمات إلى أناس غير متخصصين في هذا المجال.

والمعروف أن موقف الأزمة أو الكارثة يستدعي نوعية مغايرة من المعالجات والتغطيات الإعلامية، وكذلك نوعية خاصة جداً من أنشطة العلاقات العامة تتجاوز الخطابات الرسمية والبيانات المنمقة، والتي لا تصمد في أحيان كثيرة أمام التدفق الحر للآراء والمعلومات وتعددية اختيار المتلقي التي تتيحها عولمة الإعلام. (عبدالحفيظ، 1996م، ص23)

التخطيط في العلاقات العامة ومفهومه: وسيتم تفصيلها كما يلي:

1. التخطيط في العلاقات العامة:

العلاقات العامة شأنها شأن العلوم الأخرى، تأخذ بمبدأ التخطيط العلمي بشكل صحيح وفعال، فأبي نشاط هادف للعلاقات العامة لا يمكن أن يتحقق إلا باعتماده على التخطيط السليم؛ لهذا نجد أن أنشطة العلاقات العامة تعتمد في المقام الأول على التخطيط، ويعتبر وضع الخطة من أهم العناصر التي يستوجب توافرها لتنفيذ أنشطة وبرامج العلاقات العامة الاتصالية، ويأتي ترتيب التخطيط في مجال العلاقات العامة بعد البحوث مباشرة؛ وذلك لاعتماده على المعلومات والبيانات التي توفرها البحوث. (هاشم، 1966م، ص18).

والعلاقات العامة تحتاج إلى عملية التخطيط في جميع أنشطتها لتنظيم الأعمال ووضع الأولويات ووضع برمجة التنفيذ، مع تحديد المكان والزمان المناسبين لإنجاز البرامج والأنشطة

الموضوعة للتنفيذ؛ حتى تكون العلاقات العامة قادرة وجاهزة للمساهمة في إيجاد حلول سريعة وقت ما دعت إلى ذلك الضرورة.

2. التخطيط:

يعرف التخطيط بأنه اختيار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة (عبد القادر، 1991م، ص23).

ويتضح من ذلك أن التخطيط هو التوظيف الأمثل للموارد المتاحة والمتوفرة من أجهزة الوصول للأهداف والسياسات التي تسعى الدولة لتحقيقها بأقصر السبل.

وقد عرف إدوارد بيرنز التخطيط بأنه: عملية ذهنية تستخدم الطاقات البشرية والموارد المالية لتحقيق أهداف العلاقات العامة. (Pernys, 1997, p188).

ومن ناحية أخرى فإن التخطيط في مجال العلاقات العامة يعد وسيلة منهجية من الوسائل التي تسعى لتحقيق الهدف الأكبر، وهو رفاهية المجتمع واستقراره، كما يعمل على دعم اتخاذ القرارات، فهو نشاط يقود إلى عملية نجاح أنشطة العلاقات العامة، والتي بدورها تساعد متخذي القرار في ما يريدون عمله، وماذا يجب عمله، وأين ومتى وكيف، وبواسطة من (فريق العمل)، وما هي الموارد المطلوبة لأداء العمل، أي أن التخطيط نشاط يصنع الإطار الشامل والتفصيلي للأهداف والخطوط والمراحل والعناصر اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف، من خلال أنشطة العلاقات العامة.

وعليه فإن أهمية العلاقات العامة تكمن في أنها علم يرتبط بوجود التجمعات الإنسانية، فأينما وجدت هذه التجمعات فلا بد من قيام علاقات بين أفرادها، وقد ارتبط بناء المصالح المشتركة على الفهم المتبادل والسمعة الطيبة والثقة المتبادلة والاحترام المتبادل، ومع تداخل المصالح بين الدول أصبح دور العلاقات العامة يتأكد باطراد، وكلما ارتفعت مهارة القائمين بالاتصال لأهداف العلاقات العامة تصاعدت هذه العلاقات بين الدول، وتم تذليل سوء التفاهم بينها.

إن ميادين العلاقات العامة رحبة ومتعددة بتعدد أوجه النشاط الإنساني والجماعات التي تنتسب إليها وتتعامل معها، فهناك العلاقات العامة في المجال العسكري، والأمني، والسياسي، والتجاري والصناعي، الخدمي، الحكومي، والتنموي، وجميعها تسهم في استقرار المجتمعات والحيلولة دون وقوع الأزمات، وكل منها يقوم على مبادئ واحدة، كما أن مفهومها يختلف باختلاف الظروف التي تحيط بها والمجال الذي تطبق فيه، فضلاً عن أنها تشترك في نفس الأهداف العامة من حيث التأثير في الرأي العام وكسب ثقته وتعاونه وتأييده، أما مسار الاختلاف فهو أسلوب لتطبيق وسائله، والجمهور الذي نتجه إليه (لطيف، 1997م، ص15).

وتكمن أهمية العلاقات العامة في قدرتها على تقريب وجهات النظر بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور، كما أنه كان بإمكانها أن تعمل على بناء صورة طيبة للسودان بالخارج بشأن الأزمة، هذا إلى جانب فاعليتها في إقامة علاقات طيبة بين المجموعات السكانية المختلفة في الإقليم.

وظائف العلاقات العامة وأهدافها:

وسيتم تفصيلها كما يلي:.

وظائف للعلاقات العامة:

وحدد علي عوجة ثلاث وظائف للعلاقات العامة، وهي:

1. الوظائف الإعلامية:

وتتمثل في توعية الجمهور بالسلع والمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة، ومساعدته على كيفية الانتفاع بها، خلق التفاعل الإيجابي مع جماهير المؤسسة، من خلال تطوير تقنيات الأنشطة الاتصالية الإعلامية، العمل على رفع كفاءة استخدام وسائل الإعلام المتاحة.

2. الوظائف الاستعلامية:

وتتمثل في الاستمرار في إجراء البحوث المسحية للجماهير أو الرأي العام، تحليل مواقف الجماهير لمعرفة ما هو إيجابي، ومعالجة ما هو سلبي، تطوير تقنيات استيعاب متغيرات مواقف الجمهور. (لقصير، 2007م، ص ص 63 - 64).

3. الوظائف التنسيقية:

وتتمثل في ربط خطط العلاقات العامة مع خطط الإدارات الأخرى، منع التدخل والتعارض من خلال برمجة أنشطة العلاقات العامة مع الأنشطة الأخرى، التنسيق لعمليات المتابعة والمراقبة لبرامج الإدارة، وأشار (إدوارد بيرنيز) في كتابه (بلورة الرأي العام) إلى وجود ثلاث وظائف رئيسية للعلاقات العامة، هي: مساعدة الجمهور على التكيف والتقبل عن طريق الاقتناع، باستخدام النصيحة والمشورة الموجهة إليه الإعلام، وتعتبر فكرة الإعلام هي الصفة الأصلية التي تتميز بها العلاقات العامة بصورتها العلمية، ويتطلب ذلك تحليل الرأي العام والمتابعة، ويقصد بها جذب اهتمام الجمهور والعمل على حفظ ورفع مستوى هذه الاهتمامات، بينما ركز (كانفيلد Canfield) على الوظائف التي تقوم بها العلاقات العامة مع جمهورها الداخلي، وتتمثل في شرح آراء الجماهير الداخلية للإدارة العليا بعد الحصول على المعلومات عن تلك الآراء، ومد الإدارة بالنصائح والاستشارات المتعلقة بالتعامل مع الجمهور الداخلي للمنظمة، وتقويم تأثير

برامج العلاقات العامة على الجمهور الداخلي للمنظمة، ووضع ورسم الخطط الخاصة بتعامل العلاقات العامة مع الجمهور الداخلي، تمكين الجمهور الداخلي للمنظمة من التعبير على رأيه ووجهة نظره للإدارة من خلال الوسائل الاتصالية المناسبة لذلك. (إسعيداني، 2011م، ص ص 26 - 27)، (كرمية، ص ص 27- 28).

ربط العلاقات العامة مع خطط المستويات الإدارية الأخرى ضمن خطة المنظمة ككل، برمجة أنشطة العلاقات العامة من الأنشطة الأخرى في المنظمة لمنع التداخل والتعارض بينهما، ويلخص الأستاذ (حسن خير الدين) وظائف العلاقات العامة في أي مؤسسة في النقاط التالية:
أ. تعريف الجمهور بالمنظمة، وشرح السلع التي تنتجها، والخدمات التي تقدمها بلغة بسيطة وسهلة؛ لجذب اهتمام الجمهور بها.

ب. شرح وتفسير سياسة المنظمة للجمهور، وشرح التعديلات والتغيرات التي تطرأ عليها قصد تقبله لها ومساندتها.

ج. تزويد الجمهور بكافة المعلومات عن المنظمة وسياساتها وأنشطتها؛ لمساعدته على تكوين رأيه على أساس الواقع والحقيقة.

د. التأكد من صحة وسلامة الأخبار التي تنشر على الجمهور شكلاً ومضموناً.

هـ. إعلام المؤسسة بكافة التطورات التي تحدث في الرأي العام.

و. حماية المؤسسة من الأخبار الكاذبة التي قد تؤدي إلى تشويه سمعتها وصورتها أمام الرأي العام.

ز. خلق جو ومناخ ملائم وجيد بين المؤسسة والأفراد، وبين الأفراد فيما بينهم داخل المؤسسة.

ح. إبلاغ الإدارة العليا للمؤسسة برد فعل الجمهور إزاء سياستها وبرامجها.

ط. بحث وتحليل كل المسائل المهمة للإدارة العليا ورفعها إليها للنظر فيها ومعالجتها.

ي. تشجيع الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية العليا والسفلى.

ك. التأكد من مدى اهتمام الجمهور بأهداف المؤسسة ومهامها.

ل. التنسيق بين الإدارات المختلفة في المؤسسة والعمل على تحقيق الانسجام والتوافق بين بعضها البعض، وبينها وبين الجمهور الداخلي والخارجي.

م. استشارة أعضاء مجلس الإدارة وجميع الأفراد في المستويات الإدارية العليا.

وترتكز العلاقات العامة على ثلاث دعائم، هي:

i. الاستعلام السليم والكفاء عن رغبات وتطلعات البيئة ومطالبها وموقفها من مخرجات المؤسسة؛ للوصول إلى مؤشرات دقيقة عن ميولات الجمهور ومواقفه من نتائج المؤسسة. (عجوة، كريمان، 2008م، ص8)

ii. التنسيق مع إدارة المؤسسة، والمساهمة في رسم خططها وسياساتها الإدارية، خاصة فيما يتعلق بالتسويق والإنتاج وصولاً إلى أقصى حد ممكن في تلبية طلبات البيئة وإشباع حاجاتها.

iii. الإعلام الصادق والإيجابي عن سياسات المؤسسة ونتائجها، بما يساعد على تعريف البيئة بمشاركاتها وإسهاماتها، ويمكن صياغة هذه الدعائم في معادلة كالتالي: (العلاقات العامة = الاستعلام السليم + التنسيق الجيد + الإعلام الصادق).

عموماً يمكن تلخيص وظائف العلاقات العامة فيما يأتي:

1. تعريف الجمهور بالمؤسسة وتفسير خدماتها وإنتاجها وأهدافها بواقعية ووضوح.
2. شرح سياسة المؤسسة إلى الجمهور؛ قصد الحصول على تعاونهم.
3. تزويد الجمهور بالمعلومات اللازمة لتكوين رأيه، وتزويد إدارات المؤسسة بتطورات الرأي العام.
4. حماية المؤسسة من الإشاعات والمعلومات الكاذبة التي قد تؤثر عليها سلباً.
5. تحليل المسائل المهمة للإدارة العليا ورفعها إليها.
6. تشجيع الاتصال بين الإدارة العليا والإدارات السفلى، والعكس.
7. تدعيم العلاقة بين المؤسسة ووسائل الإعلام.
8. تنظيم الاحتفالات الدينية والوطنية وتنظيم استقبال الوفود.
9. إقامة المعارض والمؤتمرات، والإعداد لمشاركة المؤسسة فيها.
10. تنظيم استقبال الوفود، وتحسين صورة المؤسسة أمامها.
11. تدعيم العلاقة بين المؤسسة ووسائل الإعلام من جهة، وبين المؤسسة والمؤسسات الأخرى من جهة ثانية.

12. إعداد متطلبات عقد الاتفاقيات ومتابعة تنفيذها، (العلاق، 2009م، ص ص18-19).

ويعد ذكر مختلف التقسيمات لوظائف العلاقات العامة نشير إلى أن هذه الوظائف تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وبناءً على حجم المؤسسة أو المنظمة وطبيعة عملها، والمناخ الذي تعمل فيه، وحجم مواردها، ونوعية الجماهير التي تستهدفها، ومدى اقتناع الإدارة العليا للمؤسسة بأهمية العلاقات العامة في تحقيق أهدافها.

تطبيق العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية:

العلاقات العامة في المؤسسات والهيئات تختلف عن العلاقات العامة للأفراد، تختلف فقط من حيث ضخامة المشروعات، وعدد عمالها ومستخدميها، وكثرة المتعاملين معها؛ لذلك نجد المؤسسة تعني بعدد من العمال والمستخدمين فيها، فإن لم ترع المؤسسة شؤون العمال والمستخدمين وتسهر على راحتهم وتعمل على تثقيفهم ورفع مستواهم واحترام شخصياتهم وفتح طريق التدريب والتأهيل أمامهم فإن العلاقات الداخلية تصبح مزعزعة، كثيرة الاضطرابات، ويقل الإنتاج وتواجه المؤسسات أخطار كبيرة؛ لذلك نجد مشكلة التفاهم والاتصال بين الأفراد بخلاف المؤسسات الكبرى أو الهيئات، فإن عملية التفاهم والاتصال تكون عسيرة وأشد تعقيداً، فلا يمكن لمدير المؤسسة أن يتصل بمئات المستخدمين والعمال ويتفاهم معهم، باختلاف ثقافتهم ومشاريعهم من أجل حل مشكلة معينة، بل يدخل هذا في صميم عمل العلاقات العامة بالمؤسسة، وذلك بالاستعانة بوسائل الاتصال والنشر المختلفة، كالخطابات والنشرات والملصقات والأفلام والندوات والمؤتمرات وغيرها، فالعلاقات العامة الغرض منها التنظيم وتجنب الإسراف، ومحاولة الوصول إلى الهدف بأقصر طريق ممكن وبأقل النفقات، دون إخلال بالمبادئ الأساسية والقيم الأخلاقية، كما يهدف التنظيم إلى روح التعاون ووحدة الهدف بين العاملين في ميدان العلاقات العامة في المؤسسات. (جودة، 2006م، ص، 4، 5).

ويرى إبراهيم إمام أن واجبات العلاقات العامة تكمن في الآتي: دراسة الرأي العام وتحليله، وتقديم تقارير دقيقة عنه للإدارة، سواءً أكانت شركة أم هيئة أم منظمة أم جامعة، وعلى هذا الأساس ترسم الإدارة سياستها وتعديل خطتها في العمل، (إمام، 1968م، ص 60).

وتفسر العلاقات العامة اتجاهات الرأي للإدارة، كما تقوم بتفسير أعمال المؤسسة للجماهير وصولاً إلى التفاهم والتوافق بين مؤسسات المجتمع وأفراده؛ لذلك نجد الاتصال الذي يقوم به مسؤول العلاقات العامة في أي مؤسسة يتأثر بالأنشطة الأخرى؛ لذلك لا بد أن تكون إدارة العلاقات العامة على اتصال دائم وتنسيق مع الإدارة العليا للمؤسسة، وأن أي مؤسسة ترغب في الاستفادة القصوى من نشاط العلاقات العامة عليها أن تجعل موقع العلاقات العامة قريباً جداً من الإدارة العليا في الهيكل التنظيمي لها؛ وذلك من أجل إتاحة المجال لمسؤول العلاقات العامة للمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات العامة في المؤسسة، ورسم السياسات العامة لها، والتي تعكس فلسفة المؤسسة ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه الجماهير المختلفة؛ من أجل تقديم خدمة جيدة وعلى أحسن وجه، ويتم ذلك عادة برفع مستوى إدارة العلاقات العامة إلى مستوى الإدارة

العليا، مثال أن يشغل مدير العلاقات العامة حلقة وصل بين المدير وباقي فروع المؤسسة؛ حتى يتم تحقيق التنافس بين إدارات المؤسسة الأخرى. (الجمال، 2005م، ص20)

ولكن هنالك اتجاه يجعل من إدارة العلاقات العامة إتجاه مساوٍ لبعض الإدارات الأخرى؛ وذلك من أجل تسهيل مهمة التفاهم مع تلك الإدارات في رسم الخطط ووضع السياسات لتحقيق الأهداف المنشودة؛ لذلك نجد إدارة العلاقات العامة من خلال وجودها في الموقعين السابقين تستطيع أن تؤدي أفضل الخدمات للمؤسسة التي تكون فيها؛ لأن وظيفة العلاقات العامة مهمة وذات أثر كبير على المؤسسة، ولكن للأسف نجد بعض المؤسسات التي تعطي إدارة العلاقات العامة الأهمية المطلوبة نجدها أحياناً تحت إشراف مدير الإعلام، وأحياناً تحت إشراف مدير المبيعات، وأحياناً تتبع لمدير المالية، وهذا التباين يقدم نتائج مرضية.

ومما سبق نجد أن أهمية العلاقات العامة داخل المؤسسات تكمن في أنه لا يمكن أن يتطور إنتاج المؤسسة إن لم يكن هنالك تفاهم وثقة متبادلة بين الإدارة العليا للمؤسسة والعاملين بإدارة العلاقات العامة، إن للعلاقات العامة أهمية كبيرة في المؤسسات الحكومية، خاصة بعد التطور في عملية الاتصال وانتشار الأساليب الحديثة في إدارة المؤسسات التي تزداد معها أهمية العلاقات العامة، لاسيما تحول العقلية الإدارية التقليدية إلى عقلية إدارية معاصرة، كل هذا عزز من الحاجة إلى بنية اتصالية للعلاقات العامة متخصصة ومعدة إعداد جيداً لإنجاح ومساعدة الإدارة في التعامل مع جمهورها الداخلي والخارجي بطرق أكثر فعالية، وتظهر أهمية العلاقات العامة مع الجمهور في المؤسسات المعاصرة من خلال ما تؤديه العلاقات العامة الناجحة من مهام من تكوين السمعة الطيبة للمنشأة، وتكوين الصورة الذهنية الممتازة عبرها لدى المجتمع الذي تعمل فيه ولدى مختلف فئات المتعاملين معها على أساس الحقائق والمعلومات الصحيحة، فالواضح أن بقاء أي مؤسسة أو منشأة يعتمد على مدى قدرتها على الظهور بصورة طيبة ترضى تطلعات جماهيرها وتلبي طموحاتهم، إضافة إلى تكوين صورة ذهنية جيدة تعتمد عليها المنشأة في استمرارها وبقائها، حيث تعكس هذه الصورة الذهنية العامة سلوك المنشأة بصفة عامة، وتساعد بصفة أساسية على تسهيل قيامها بعملها في المجتمع الذي يعيش فيه، (إمام، 1968م، ص60).

لذلك تكمن أهمية العلاقات العامة في الوقت الحاضر لدى المؤسسات المعاصرة في تحقيق الكفاية في الوظائف المختلفة لدى المنشآت، وإن علاقة المنشأة بالجماهير تقل . عن أهمية وتأثير العمليات الداخلية في نجاح المنشأة وتحقيق أهدافها.

وأصبحت العلاقات العامة ضرورة اجتماعية مصاحبة إلى التغيرات التي وجدت في المجتمعات المختلفة، ترمي إلى التكيف والتوافق في المصالح المشتركة بين المؤسسات وجماهيرها، من خلال وسائل وأساليب الاتصال المختلفة، إن معرفة وتحديد جماهير المؤسسة يعتبر شريان أو مركز المؤسسة نفسها، حيث تحدد السمعة الرئيسية لعلاقات المؤسسة وجماهيرها، فصانعو سياسات المؤسسة ينبغي أن يكون موضوع الاهتمام الأول، ونجد هنالك المديرين الأقل مستوى والمشرفين والعاملين والمستهلكين المستثمرين، ومن هذه الفئات يتحرك الاهتمام من خلال جبهة عريضة من الفئات الخاصة في إطار الجهود القائم، ويمثل هذه النقابات اتحادات الصناعات والجماعات السياسية، التنظيمات النسائية، المعلمون، الشباب.(الصحف، 2003م، ص14)

لذلك يجب استخدام البحوث العلمية في تحديد أفضل الطرق للوصول إلى الفئات الجماهيرية بعد تحديدها، ويتطلب هذا تحديد قنوات التأثير والاتصال، ويعتبر التحديد الدقيق ضرورياً؛ حتى يمكن تصميم الرسالة بشكل دقيق يحقق كسب اهتمام الجمهور الموجهة إليه، وكلما ازدادت درجة العناية بتحديد الفئات الجماهيرية المختلفة كلما أمكن اكتشاف طرق أكثر للوصول إليها والتأثير فيها؛ لذلك يمكن تصنيف العلاقات العامة في المؤسسات إلى نوعين من أنواع الجماهير هما: (مصطفى، 2009م، ص104).

الجمهور الداخلي:

يقصد بالجمهور الداخلي جمهور موظفي كافة المؤسسات العامة والشركات العامة والإدارة المحلية، وتسعى إدارة العلاقات العامة في المؤسسات إلى إقامة علاقات جيدة مع الموظفين العاملين، وتحقق عدة أهداف، منها ما يلي:

أ. الحصول على ثقة الموظف وضمان تأييده لسياسة المؤسسة.

ب. رفع الروح المعنوية للموظف العام.

ج. اجتذاب أكفاء الأفراد لشغل الوظائف العامة.

الجمهور الخارجي:

وينقسم إلى نوعين رئيسيين، هما:

أ. الجمهور المحلي:

ويتمثل في الجمهور الذي يكون موقعه داخل الدولة، كالمراجعين من الأفراد والمؤسسات، وكذلك الدوائر الحكومية الأخرى، بالإضافة إلى وسائل الإعلام، كما يجب أن يعتمد التعامل مع هذه الجماهير على الصدق وإبراز الحقائق؛ لأن ذلك هو الطريق الأفضل لكسب ثقتهم وبقاء

العلاقات جيدة معهم، ويعتبر جمهور العملاء وجمهور الموردين أيضاً من الجمهور الخارجي المحلي، خاصة في المؤسسات الاجتماعية، حيث إن كثيراً من المؤسسات تبيع السلع والخدمات إلى أفراد المجتمع، وتشتري من الموردين الذين هم أعضاء في المجتمع؛ لذلك نجد العلاقات العامة مع الجمهور المحلي لها جانبان أساسيان:

i. الجانب الأول: قياس الرأي العام:

يعتمد على قياس الرأي العام، والتعرف على الاتجاهات نحو الأجهزة والمؤسسات الحكومية، وكذلك إعلام المسؤولين بنتائج هذا القياس؛ لتسهيل اتخاذ الإجراءات الضرورية، ولا سيما تكثيف برامج العلاقات العامة بالمؤسسات الحكومية؛ بهدف المحافظة على اتجاهات إيجابية لدي الجماهير.

ii. الجمهور الخارجي الدولي:

ويتمثل في الجمهور الذي يكون موقعه خارج الدولة، مثل المؤسسات الدولية التي لها علاقة مباشرة مع الدولة المعنية؛ لأن الغاية الرئيسية من إنشاء المؤسسة وممارسة نشاطها هي تقديم السلع والخدمات للجماهير؛ لذا فإنها لا يمكن أن تعمل وتخطط بمعزل عن رغبات وطموحات هذه الجماهير، وتتكون جماهير المؤسسات الصناعية والخدمية بصورة عامة من الأنماط الحكومية بما تفرضه من نظام عام وعقيدة سياسية واقتصادية عليا وقوانين، وتولي الإدارة العلاقات العامة الاهتمام البالغ، والذي لا يقل عن التسويق والتمويل والإنتاج، ومن ثمّ عمت ممارسة العلاقات العامة في كل من المؤسسات الصغرى والكبرى، كل منها على حد سواء، وتمارس العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية والخاصة. (جودة، 2008م، ص45).

المبحث الثاني

برامج وأنشطة العلاقات العامة في جهاز المغتربين

برامج واقعية للعلاقات العامة في جهاز المغتربين:

تقدمها إدارة الشؤون الثقافية والتربوية، وهي إحدى الإدارات الفرعية للإدارة العامة للجاليات والهجرة بالتنسيق مع إدارة العلاقات العامة والتي تعمل على ربط السودانين بالخارج وأسرههم بالوطن بكافة الوسائل المتاحة، وفق استراتيجية الجهاز وانطلاقاً من واجب رعايتهم والاهتمام بشؤونهم داخل البلاد وخارجها من خلال محورين أساسيين، حيث يتمثل المحور الأول في تقديم الخدمات التعليمية لأبناء السودانين بالخارج عبر معالجة قضايا التعليم بالداخل والعمل على إنشاء المدارس السودانية بالخارج ودعمها ومتابعتها بالتنسيق مع وزارتي التعليم العام والعالي والجهات ذات الصلة، كما يتمثل المحور الثاني في التواصل الثقافي مع السودانين بالخارج تعريفاً لأبنائهم بملامح الوطن وتراثه وحضارته وقيمه؛ حفاظاً على هويتهم، وتحقيقاً لتواصل الأجيال. (هباني، 2014م).

أنشطة العلاقات العامة في جهاز المغتربين:

تحتوي على العديد من الأنشطة ، ومنها ما يلي:

الأسابيع الثقافية:

تنظمها إدارة المناشط الثقافية من أجل تعميق مفهوم الهوية السودانية وتعريفاً لأبناء المغتربين بملامح الوطن وموروثاته وعاداته وتقاليده.

تمليك المعارض للجاليات السودانية بدول المهجر:

ومهمتها نقل الثقافة السودانية عبر الآفاق العالمية؛ للتعريف بالسودان ثقافة وحضارة، وتقوم الإدارة بتمليك عدد من المعارض للجاليات السودانية تشمل (معرض فلوكور - معرض فوتوغرافي عن إستقلال السودان وأهم إنجازات التنمية، معرض كتاب عن الفكر السوداني) (محمد 2014م).

الملتقى الشبابي السنوي:

عبارة عن ملتقى يربط الشباب السودانين بدول المهجر بوطنهم، وتعريفهم بملامحه وموروثاته وتقاليده، وتحقيقاً للتواصل الإجتماعي والفكري، ويتضمن عدداً من البرامج الثقافية والفكرية وبناء القدرات والمنافسات الرياضية وزيارات للمناطق السياحية والأثرية، وتسهم هذه الملتقيات إسهاماً فاعلاً في دعم تنمية مجتمعات الولايات، مثال (تنمية مجتمع ولاية شمال كردفان تمثل في

مشروع (مكتبة المغترب)، كما أسهم أبناء المغتربين في نفي نهضة الولاية، (وثائق جهاز تنظيم شؤون السودانيين، 2015م، ص ص 11 - 12).

يوم المغترب السوداني:

تنظمه إدارة الشؤون الثقافية والتربوية، وهو برنامج إجتماعي ثقافي يهدف لتحقيق التواصل الوجداني بين المغتربين السودانيين من كافة دول المهجر وإخوانهم من داخل الوطن، كما ينظم برامج خاصة للأطفال يشتمل على (فرق شعبية - الحكواتي - مسابقات وجوائز - مرسوم). استضاف الجهاز القافلة الطلابية الشبابية الرياضية الليبية والتي ضمت (40) شاباً من أبناء الجالية بليبيا؛ للتعرف على ملامح الوطن، ونظمت لهم الإدارة العديد من البرامج الثقافية واللقاءات وزيارات متنوعة وإنتاج 3 حلقات درامية مع فرقة نبض الكوميديا من 30 حلقة تم بثها في التلفزيون القومي.

تم دعم الروابط الثقافية بالنسبة لأبناء المغتربين بالجامعات والمعاهد العليا، والدورات الرياضية وتكريم الفريق الفائز.

المشاركة في مهرجان البركل السياحي بمشاركة (50) طالباً وطالبة من طلاب جامعة المغتربين. المشاركة في المؤتمر الدولي الثامن حول التنوع الثقافي في طرابلس . لبنان ناقش المؤتمر أهم التحديات التي تواجه التنوع الثقافي في ظل التوترات التي يشهدها العالم بمشاركة باحثون وأساتذة من (8) دول عربية، (وثائق جهاز تنظيم شؤون السودانيين، 2015م، ص ص 13 - 14).

مركز دراسات الهجرة والتنمية والسكان:

برزت فكرة المركز من استقراء الواقع السوداني والعالمي بشأن هجرة مختلف شرائح المجتمع الى الخارج وأعداد متزايدة من العاملة الأجنبية إلي داخل البلاد إلي الهجرة الداخلية المؤثرة علي التركيبة السكانية ونمط الحياة . صاحبت هذا الأمر قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية و أمنية علي هدي العلم النافع والخبرة المتراكمة والقضايا المستمرة، حيث كانت رسالته رصد الحراك من وإلي السودان واستجلاء آثاره الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأمنية والصحية وإستبصار خيارات مدروسة لمعالجة القضايا الملحة التي تتطوي عليها ظاهرة الهجرة بالبحث .

وهو كيان ذو مقاصد بحثية تنويرية متميزة تعمل في إطار قوامة جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج واستراتيجية الدولة القومية الشاملة مستخدمة طرائق البحث الحديثة والتأهيل الراشد والاستنهاض الفكري المستدام في مجال الهجرة بكل أنواعها.

البرامج:

1. وضع منظومة بحثية موضوعاً لقضايا الهجرة ومشكلاتها مصحوبة بسجل موثوق للباحثين ذوي الكفاءة، ونشر الجهد البحثي في إصدارات منتظمة.
2. عقد المؤتمرات والمنتديات الراتبية لبسط الموضوعات الهجرية ونشر رواتبها علي شبكة المركز الإلكتروني في موقع ثابت وإثرائه دوماً بالمعلومات المتجددة.
3. تخطيط وتنفيذ برامج تأهيلية لناشئة الباحثين في مجال البحث العلمي وتركيز القدرات الإبداعية والمواهب لدي الأجيال الصاعدة مستعيناً بالمؤسسات التدريبية محلياً وعالمياً .
4. وضع إستراتيجية بحثية كل خمسة أعوام. (وثائق جهاز تنظيم شؤون السودانيين، مصدر، 2015م، ص، 17)

المكتبة المتخصصة في الهجرة:

قام جهاز تنظيم السودانيين العاملين بالخارج بتأسيس مكتبة شاملة تعنى بتوثيق كل الإنتاج الأدبي والمعرفي للسودانيين بالخارج، بالإضافة إلى المطبوعات والمدونات والكتب التي تهتم بالهوية والدراسات السودانية (الضو 2014م).

التربية والتعليم:

بذل جهاز تنظيم السودانيين العاملين بالخارج جهوداً كبيرة في مجالات التعليم والتربية لتيسير العملية التعليمية ومعالجة الإزدواجية في نظام المعادلات، شملت تلك الجهود إنشاء جامعة المغتربين، وهي تخرج الآن الجيل الخامس من الكليات النظرية والتطبيقية ومشروع المدارس الإلكترونية والمدارس التقليدية الذي يجري إعداده الآن، والإدارة التربوية والإجتماعية الخاصة بالطلاب القادمين من الخارج والتي قدمت نموذجاً سودانياً إنسانياً في الحرص على الطلاب السودانيين في ليبيا وغيرها من مناطق الأزمات والعودة القسرية ومتابعتهم وتمكينهم كل عام من الحضور إلى السودان والجلوس لامتحانات الشهادة السودانية ورعايتهم طوال فترة إقامتهم في الوطن (سليمان ، 2016م).

برنامج نقل المعرفة:

بدأ مشروع نقل المعرفة متوقفاً على الصعيد القاري والإقليمي بشهادة النظراء، حيث أشادت به (وزيرة الهجرة المصرية في البرلمان المصري ووسائل الإعلام وأشاد به مؤسس وحدة المواطنين والشئات Cido في الإتحاد الأفريقي، ويقوم برنامج نقل المعرفة بتعزيز دور العلماء والخبراء السودانيين في الخارج والتطوير الصناعي والعلمي والزراعي والإقتصادي للمجتمعات والمؤسسات

السودانية بالداخل، (وثائق جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، 2017م ص،12).
برنامج الشراكة السودانية لنقل المعرفة عبر المغتربين (SPAKTEN)

Sudanese Partnership for Knowledge transfer By Expatriates Nationals

أهداف برنامج الشراكة:

وضع استراتيجية للاستفادة القصوى من الخبرات السودانية المهاجرة .
إدارة وتنسيق وتنظيم العلاقات بين الخبراء العاملين بالخارج والجهات المستفيدة.
تكوين نظام لتبادل المعلومات وتطبيق ما يعرف بتقنية نقل المعرفة.
تحديد الفجوات والعمل على سدها عن طريق تحفيز الشركاء لتلبية الإحتياجات الملحة في إطار
الموارد البشرية.

بناء قاعدة معلومات متكاملة عن الخبرات والكفاءات والمتعاونين بالخارج.

مزايا برامج الشراكة:(أحمد، 2016م) :

تحفيز الخبراء والمستشارين للمساهمة في تنمية البلاد.
نقل المعرفة والتقنيات الحديثة للبلاد.
تشجيع الخبراء والمستشارين لاتخاذ قرار العودة النهائية
سهولة التعامل نسبة للتقارب اللغوي والثقافي مقارنة بالمستشارين الأجانب للجهات الراغبة.
توفير قنوات للتواصل بين الخبرات والكفاءات السودانية بالخارج ونظيراتها بالوطن مما يتيح
التنسيق مع المنظمات العالمية، مثل برامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكاتب الأمم المتحدة
لخدمات المشاريع.

المجالات المستهدفة:(التهامي، 2011م):

الهندسة والزراعة وتصنيع الأغذية، مجالات المصارف وإدارة الأعمال والاقتصاد والتجارة ،علوم
الحاسوب، علوم البيئة والصحة والأمن القطاعي، الجغرافيا وعلوم الأرض ،الطب والصحة العامة
،إدارة الملكية الفكرية ،الاستشعار عن بُعد، الاتصالات. الدراسات الحضرية.

ورشة عمل الكفاءات السودانية:

قام جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج وبالتنسيق مع منظمة الهجرة
الدولية وبمشاركة فاعلة من جميع الجهات الرسمية من وزارات وبعثات دبلوماسية

ومؤسسات ذات صلة بتنظيم ورشة عمل عودة الكفاءات السودانية ناقشت الورشة سبل الاستفادة من الكفاءات والخبرات الموجودة بدول المهجر على المدى القريب أو البعيد وتناولت الورشة عن كثب أسباب هجرة العقول بمختلف مناحيها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ومن ثم طرحت الورشة توصياتها التي تركزت حول تقديم التسهيلات والمحفزات التي تسهل إدماج هذه الشريحة المؤثرة في المجتمع وتكفل لهم عودة مستقرة تدعم مساهماتهم في مسيرة الوطن.

الفيديو كونفرنس:

تم إنشاء غرفة الفيديو كونفرنس الأولى من نوعها في السودان لعقد المؤتمرات الافتراضية، وتيسير الإتصال اليومي لخبراء السودان في كل مكان في العالم على مدار الساعة، مع توفير تلك الخدمة لمؤسسات الدولة والوزارات ومنظمات العمل المدني للتواصل مع العلماء أو الخبراء أو أي مرجعيات أخرى في الخارج من داخل غرفة المؤتمرات الافتراضية، (جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، 2017م، ص14).

دبلوماسية الثقافة:

تم تدشين مصطلح (دبلوماسية الثقافة) عبر المشروع الثقافي الكبير (منتدى المقرن الثقافي الدولي الأول) كحدث وطني كبير بالتعاون مع وزارة الثقافة، وشاركت فيه كوكبة من مبدعي المهجر السودانيين ورموز الثقافة العربية؛ لربط ثقافة المهجر بالعالم والوطن، وتقديم صورة السودان الرائعة في قالب ثقافي يليق بمكانة السودان بين الأمم، (جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، 2017م، ص20).

مؤتمرات نوعية:

قام جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج في الفترة السابقة بعقد المؤتمرات النوعية، بدءاً بمؤتمر السودانيين العاملين في المنظمات الدولية ومؤتمر السودانيين الإعلاميين في الخارج ومؤتمر المستثمرين.

مؤتمر العلماء والخبراء:

ثم أخيراً المؤتمر الجامع للخبراء والعلماء والكفاءات السودانيين في الخارج، والذي انبثق من داخله قرار الدولة بإنشاء مجلس العلماء والخبراء السودانيين في الخارج كجسر لنقل المعرفة، وكيان تنظيمي محدد المعالم له قانونه ولوائحه وبرؤية عملية واضحة وارتباط منهجي بالداخل،

عبر إدارة خاصة بربط كفاءات الداخل، والمؤسسات المعنية في الداخل بالكفاءات والعلماء السودانيين في الخارج، (وثائق جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، 2017م، ص24).

مؤتمر تقويم التعليم الأكاديمي للاتصال والإعلام:

أ. فكرة المؤتمر:

يدرك كل المهتمين بشؤون تعليم الإعلام في الوطن أن معظم كليات وأقسام الإتصال والإعلام بالجامعات السودانية تعاني من ضмор القسط التأهيلي العملي وترهل الجانب النظري في مجال الإتصال والإعلام، ويؤدي مثل هذا الضмор في الجوانب العملية إلى ضعف المخرج وتضعف القدرة العملية عند المتخرج، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع مستوى الأداء الصحفي والإعلامي في المؤسسات الإعلامية والصحفية الوطنية، ويضيف إلى سوء الناتج من مثل هذا الواقع في بلادنا غياب مؤسسات التدريب العملي الوسيط والمتقدم في الفنون والمهارات التحريرية المختلفة صياغة وتحريراً وإخراجاً ومونتاجاً، (قلندر، 2018م، ص2).

نتج عن هذا الواقع ضعف الوعي باستخدام التقنيات الاتصالية الحديثة، مما أدى إلى عدم التقيد بالمدارس التحريرية والإخراجية المعتمدة، وضعف مواكبة المناهج التعليمية بكليات الإعلام لمتطلبات سوق العمل، وضعف الدراسات في هذا المجال، وقد أدى كل ذلك إلى مردود سلبي على الخريجين، فغابت بذلك استراتيجية الاندماج الإعلامي مع الوسائط الإعلامية الجديدة وهي من أهم السياسات المعتمدة على المستوى الدولي لمواجهة تحديد صناعة الإعلام.

إن التأهب للعودة الى ذلك العالم أمر يستدعي التفكير والتشاور وتبلور الأفكار والتشجيع والتحفيز من الجميع. بكل ما يملك، وبما أتيح له من علم ومعرفة، وبما أن الإعلاميين وخبراء الاتصال خارج السودان مهنيين ممارسين أو أكاديميين معلمين ظلوا مهمومين بذات همّ الأكاديميين والمهنيين داخل السودان بحال الخريج في مجال الإعلام، فكانت الدعوة لكل الذين وضعتهم الأقدار في مواضع القدرة المهنية والفنية والذين مكنتهم ظروف التواجد البعيد عن الوطن من الإمساك بنواصي المعرفة المتخصصة في مجالات الاتصال والصحافة والإعلام؛ ليكونوا أساس هذا التلاقي مع زملائهم الذين تأثروا بإخفاق المؤسسات أو الجهة التي يتبعون لها في جانب التدريب وتأهيل الطلاب بالداخل.

ب. أهداف المؤتمر:

يهدف إلى تحقيق أغراض متعددة أهمها: دراسة الواقع في مجال الإعلام والاتصال في

الجامعات والمعاهد، ومعرفة مدى مواكبة المقررات

والمناهج للمستجدات النظرية والعملية في مجالات العلم والتأهيل العملي لطلاب المجالات المهنية من علوم الاتصال ومدى مواكبته للمستجدات التكنولوجية، الوقوف على المستوى الفني للمعدات والأجهزة الفنية للمؤسسات القائمة بأمر التدريب الفني ومراجعة أمر الطلاب المنتسبين لكليات الإعلام ومراجعة أساليب التصفيات التي يخضع لها الطلاب الساعون للانتداب لمجالات الإعلام، النظر في واقع الأستاذ الجامعي في مجال الإعلام، ومدى تهيؤ الظروف لأداء مهامه على أكمل وجه، إستعراض المستجدات العالمية في مجال تدريس وتأهيل طلاب الإعلام والاتصال وعقد ورش تدريبية لأساتذة الإعلام من لدن مختصين ومهنيين حول المستجدات العلمية والفنية في مجال التدريس والتدريب للإعلاميين.

مؤتمر رؤساء وممثلي الجاليات: يأتي قيام مؤتمر رؤساء وممثلي الجاليات السودانية بالخارج نسبة للزيادة المطردة في أعداد المغتربين السودانيين الشيء الذي يوجب تنظيم تكوين الكيانات السودانية بالخارج، وإعداد الدراسات والبحوث، وتقديم أوراق العمل للدفع بالهجرة البناءة، وتوجيه المهاجرين الجدد بمحاسن ومساوئ الهجرة، ومؤتمر رؤساء الجاليات السودانية بالخارج يهتم بطرح ومعالجة قضايا العاملين بالخارج، ويضم ضمن جلساته الجمعية العمومية لتكوين المجلس الأعلى للجاليات السودانية بالخارج، وهو مجلس منتخب من قبل مؤتمر ممثلي الجاليات الأول الذي عُقد بالخرطوم في مايو 2011م، وهو جهة تنسيقية منبثقة من مؤتمرات رؤساء الجاليات، ويرعى شؤون العاملين بالخارج من خلال عضويته المكونة من رؤساء وممثلي الجاليات، ويستمد سلطته مما تخوله له تلك المؤتمرات.

مجالس الجاليات والمنظمات الطوعية: على صعيد العمل وسط الجاليات تم تأسيس مجلس الجاليات في العام 2009م، بفكرة مجلس تنسيق الجاليات في أوروبا، وتطورت الفكرة إلى أن شملت معظم الجاليات في العالم، والتي وصلت إلى أن شملت معظم الجاليات في العالم والتي وصلت إلى أكثر من 96 جالية في العام 2011م، (وثائق، جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، 2017م، ص26).

مؤتمر المرأة المهاجرة: انتهج جهاز المغتربين سياسة رشيدة في إستدامة التميز في خدمة السودانيين بالخارج، ناشداً رضاهم بكل قطاعاتهم وفتاتهم، وخاصة المرأة التي أولاها إهتماماً خاصاً؛ لأهميتها ودورها الأساسي في رتق النسيج الاجتماعي والمشاركة في النهضة التنموية التي تنتظم البلاد، والحفاظ على الموروثات الوطنية والثقافية والتاريخية الحضارية الدينية وتربية

الأبناء وتمثيلها الدبلوماسي وتعزيز قيم السلام وتأثيرها المباشر في أوساط المجتمعات داخلياً وخارجياً، ويهدف هذا الملتنقى إلى التواصل مع المرأة المهاجرة وربطها بالوطن وقضاياها، وتعزيز دورها، والتعرف على التحديات والمشاكل، وإشراكها في القضايا الوطنية، وتوضيح دورها وإدماجها في التنمية المستدامة، وتفعيل دورها في تعزيز ثقافة السلام وتخصيص مساحة للتواصل والتعبير عن الرأي والرأي الآخر، (الحسن، 2015م، ص، 17).

توظيف الشراكات: اهتم جهاز المغتربين بمفهوم (شركاء نقل المعرفة) مع كبريات المؤسسات الاقتصادية والمصرفية التي تساهم بشكل رئيسي في تمويل ودعم هذا العمل الخلاق لتنفيذ هذه البرامج بالاستفادة من الجهود المجتمعية والمسؤولية الإجتماعية، فمولت هذه المؤسسات مؤتمر العلماء والخبراء السودانيين في الخارج، كما مولت منتدى المقرن الثقافي الدولي الأول، وتم إنشاء إدارة خاصة أيضاً بتوظيف الشراكات وتوسيع نطاقها في المسؤولية الإجتماعية تجاه السودانيين في الخارج، (وثائق جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، 2017م، ص 30).

جائزة تقديرية: تم تأسيس جائزة الدولة التقديرية لنقل المعرفة، وصدر بها قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء في ختام أعمال مؤتمر الخبراء والعلماء السودانيين في الخارج، أفراداً أو مؤسسات، وتساهم في تطوير المجتمعات ومحاربة الفقر وبناء القدرات الاقتصادية للدولة، والتي ستشهد هذا العام احتفاءً كبيراً بالفائزين من علماء وخبراء السودان في الخارج.

ربط الرياضيين في الخارج بالرياضة في الوطن: بدأ الإهتمام بالطاقات الفكرية والثقافية والعلمية عبر برنامج نقل المعرفة كذلك تم تخصيص ملفاً مستقلاً للرياضة في الخارج ، وتأسست وحدة خاصة بالاستفادة من المواهب السودانية الرياضية في الخارج وحصرتها وربطها بالبرامج الرياضية في الداخل بالتنسيق مع الإتحاد العام لكرة القدم والرياضات الأخرى(عوض، 2018م).

مبادرات وطنية: كان جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج صاحب العديد من المبادرات المهمة، ويكفي أنه صاحب المبادرة في تأسيس أهم لجننتين على المستوى الوطني تم إعتادهما من قيادة الدولة، وصدرت فيها قرارات من مجلس الوزراء، وهي: (وثائق جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، 2017م، ص 34):

- أ. اللجنة الوطنية لأسواق العمل الدولية مع المؤسسات والوزارات المختصة بقراءة أسواق العمل الدولية، والتوفيق بين حاجة الأسواق المحلية، وتعزيز حصة السودان في الأسواق الدولية.
- ب. لجنة تعزيز الوجود السوداني في المنظمات الدولية، والتي صدرت كتوصية لمؤتمر السودانيين العاملين في المنظمات الدولية تبنها مجلس الوزراء، وأصدر قراراً بتكوينها في العام 2009م.

ج. مجلس اقتصادات الهجرة، والذي صدر قرار بخصوصه من السيد رئيس مجلس الوزراء ليجمع كل الأطراف المعنية بتعزيز ذلك الاقتصاد المهم لمصلحة المغترب وأسرته والمجتمع والدولة.

تنويع الجهود: على الصعيد الإقليمي والقاري توجت هذه الجهود النوعية وما يقوم به السودان من عمل متكامل في مجال إدارة الهجرة باختيار السودان ممثلاً في شخص الأمين العام لجهاز تنظيم شؤون السودانيين في الخارج السفير الدكتور كرار التهامي رئيساً للجنة الهجرة والتنمية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا، والتي تضم كلاً من شمال أفريقيا والخليج، وكان السودان صاحب المبادرة على صعيد القارة الأفريقية الواعدة في تأسيس Cido. والتي تضم مصر وبوروندي والسودان والجزائر وغانا وليبيريا، والتي تقوم بتنسيق العمل الهجري في أفريقيا مع كل إدارات شؤون المغتربين في القارة، وتبوأ جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج موقعاً متقدماً في العمل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية عبر العمل المباشر بلقاءاته وتفاهماته مع المؤسسات الدولية وممثلي الحكومات أو عبر الدبلوماسية الشعبية التي تمسك بعنانها من خلال الجمعيات والمنظمات والجاليات السودانية في الخارج.

جهاز المغتربين ودوره في العلاقات الخارجية: على صعيد التفاهات الثنائية مع المنظمات الدولية ومؤسسات الهجرة في البلدان المختلفة تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع اتحاد الجامعات بالجزائر، ومعهد الهجرة في النمسا، والمنظمة الدولية للهجرة والوزارة المكلفة بالهجرة في المغرب، ووزارة الهجرة في جمهورية مصر، ولعلو جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج وأهمية دوره في العلاقات الخارجية تم اختياره مع عدد قليل من مؤسسات الدولة لتوقيع مذكرات واتفاقيات تبادل خبرات مع الجهة النظيرة في الحكومة التركية والمصرية. (وثائق، جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، 2017م، ص ص 36 - 40).

تعزيز الثقة بين المغترب والدولة: يعمل جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج بشكل موضوعي لاستعادة الثقة بشكل قوي وتعزيز التواصل الايجابي بين المغترب ومؤسسات الدولة، وفي هذا الإطار تكونت إدارة خاصة للمتابعة القانونية والاقتصادية والفنية لاستثمارات المغتربين وحاجاتهم للسكن والاستقرار، تقوم لأول مرة على ضمان الإمتيازات وحقوق المغتربين وحمايتهم بالقانون، وتعزيز الشفافية، وعدم السماح بأي تجاوزات من أي فرد أو مؤسسة على حساب حقوق المغترب في هذا الصدد. (وثائق، جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، 2017م، ص ص 42 - 44).

المبحث الثالث

إعلام الجاليات

الإسهام الإعلامي للسودانيين بالخارج غير موثق، ولا تتوفر دراسات في هذا الجانب إلا من محاولات محدودة سجلها جهاز المغتربين عبر المشاركة في الحوارات العامة التي تهتم بالشأن السوداني، سواءً الثقافي من خلال جمعيات وأفراد أم الجوانب الأخرى الاقتصادية والعلمية والسياسية وغيرها، وتم توثيق تلك الجهود في كل من أستراليا وأمريكا والمجر والصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وفرنسا وروسيا (والمملكة العربية السعودية والامارات وقطر) ومصر ونيجريا وغيرها، إلا أن هذا المجهود يحتاج إلى تطوير منظومته التي يغلب عليها الطابع الشعبي، وتقوم على المبادرات الذاتية، وتظل دون الطموح، ولكنه يعبر بقوة عن إرادة وارتباط السودانين بالخارج بالوطن وقضاياها.

أولاً: إسهام السودانين في المنظمات الدولية والإقليمية:

الوجود السوداني في المنظمات الإقليمية والدولية قديم منذ تأسيس هذه المنظمات، إلا أنه ظل بدون رابط جمعي ووعي بقضايا التنمية الوطنية إلى أن نظم جهاز تنظيم السودانين العاملين بالخارج ملتقى جامعاً لهذه الشريحة المهمة في العام 2009م تبلورت أهدافه في دعم قضايا الوطن والتنمية، من خلال تأسيس منصات لبرامج وطنية في شتى المجالات، ودعمها عبر المنظمات العديدة المختلفة التي للسودانيين فيها وجود، بعدها بدأت بعض المبادرات، وتطورت العلاقات ببعض المنظمات خاصة في الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة، وكان من نتائج ذلك إسهام المنظمة في ترحيل السودانين الذي لم يوفقوا أوضاعهم بعد القرارات الأخيرة التي أصدرتها الحكومة السعودية على الأجانب، من ضمنهم السودان، وكذلك بعض المنظمات الأخرى كنتائج لتوحيد جهود أبناء السودان في هذه المنظمات المهمة، بعد منحهم شعوراً مشتركاً بالهدف الوطني الخالص من أي انتماءات سياسية تفرق جمعهم وتبدد طاقاتهم. (أحمد، 2018م ص، 3)

ثانياً: إسهام السودانين في نقل المعارف والخبرات:

تم إنشاء منظمة رسمية طوعية هي المجلس العالمي للخبرات والكفاءات السودانية بالخارج كوعاء طوعي يتولى توظيف خبراتهم وخبراتهم ورغبتهم في الإسهام في خدمة وطنهم، وتوجيه تلك الرغبات نحو عملية البناء العلمي والعملية التجريبي لتنمية الوطن، وبهذا يكون هنالك إسهام

فعلي وواقعي من أبناء السودان بالخارج يعضد ويعزز محركات التنمية الوطنية في كل الاتجاهات، ويمكن أن يسهل هذا المجلس أكبر تدفق للتحويلات الفكرية والتطبيقية للوطن، وهناك نماذج يمكن تفصيلها كالاتي (أحمد، 2018م، ص4):

1. برنامج حق الوطن بالرياض 1996م.
2. ورشة العمل التحضيرية لملتقى الخبراء والكفاءات بالدمام 2002م.
3. الملتقى الأول للخبراء والكفاءات السودانية بالخارج الخرطوم العام 2003م.
4. الملتقى الأول للمهندسين الزراعيين الخرطوم العام 2004م.
5. الملتقى الثاني للمهندسين الزراعيين الخرطوم 2005م.
6. ورشة الصيدلة السريرية الخرطوم العام 2006م.
7. الملتقى الأول للمتخرجين السودانيين الخرطوم العام 2007م.
8. الملتقى الأول للسودانيين التشكيليين بالمملكة العربية السعودية العام 2008م.
9. ملتقى السودانيين العاملين في مؤسسات التمويل والمنظمات الدولية والإقليمية الخرطوم العام 2009م.
10. الملتقى الأول للسودانيين المستثمرين بالخارج الخرطوم العام 2010م.
11. الملتقى الأول للسودانيين الإعلاميين بالخارج الخرطوم العام 2011م.
12. ورش وسمنارات ومؤتمرات إقتصاد الهجرة، منذ العام 2010م حتى العام 2014م.
13. ورش وسمنارات حول الاتجار بالبشر، مركز السودان للهجرة والتنمية 2009م حتى 2010م.
14. مؤتمر الخبراء والعلماء السودانيين بالخارج في الفترة 22 إلى 27 فبراير 2017م.
15. مؤتمر تعليم الإعلام الخرطوم في الفترة من 29 - 31 يوليو 2018م بهدف مناقشة واقع تعليم الإعلام في السودان ومستقبله، بمشاركة خبراء قطاع الإعلام بمجلس الخبراء والعلماء السودانيين وعدد من خبراء الإعلام بالبلاد.
16. ملتقى الجودة والاعتماد في المجال الصحي 2017م.
17. لقاء الخبراء السودانيين عن الجودة والتميز والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الصحية.
18. ورشة فرص تعزيز الصادر وحفظ السلالات.
19. ورشة عمل عن كيف نُكوّن مؤسسة ناجحة.
20. أسبوع نقل المعرفة.

تم تدشين عمل مجلس الخبراء والعلماء السودانيين بالخارج خلال أسبوع نقل المعرفة، تحت شعار الحوار العلمي حول قضايا الوطن، بإقامة خمس ورش عمل عبر الفيديو كونفرنس، بالتعاون مع قنصلية السودان بدبي، في الفترة من 7 - 13 نوفمبر 2017م وهي: (أحمد، 2018م، ص،5):

- أ. ورشة: الرؤية المستقبلية للزراعة في السودان 2017م.
- ب. ورشة: الأدوار المنتظرة للمصارف في السودان بعد رفع الحظر 2017م.
- ج. ورشة: نحو أفق جديد لسياسات وقانون الإستثمار في السودان بعد رفع الحظر الأمريكي على السودان 2017م.
- د. ورشة: تحديث التشريعات الوطنية وضرورة سن قانون لنقل التكنولوجيا 2017م.
- هـ. ورشة: كيفية الإستفادة من مدخرات المغتربين في تمويل مشروعات التنمية الصناعية 2017م.
- و. ندوة الإقتصاد المعرفي 2018م.
- ز. ورشة بعنوان هجرة الموارد البشرية الصحية السودانية بالمجلس القومي للتخصصات الطبية 2018م.
- ح. ورشة الصحة الإلكترونية 2018م.
- ط. ورشتي التطوير العقاري، ونظام البيع على الخارطة 2018م.
- ي. منتدى المقرن الثقافي الدولي الأول في الفترة من 23 - 25 فبراير 2018م.
- ك. ورشة بعنوان رصد فرص استفادة المنتخبات الوطنية من اللاعبين السودانيين بالخارج، بالتعاون مع الاتحاد العام لكرة القدم 2018م.
- ل. ورشة تطوير إنتاج الألبان في السودان، بمشاركة الخبير د.أحمد التجاني المنصوري عضو مجلس الخبراء السودانيين 2018م.

ثالثاً: دور العلاقات الثقافية في تفعيل حضور الأقليات والجاليات العربية:

العلاقات الثقافية التي تنظمها الأقليات والجاليات العربية في البلدان التي تعيش فيها تشكل في جوهرها رصيماً للأمة العربية، يمكن استثماره في التعامل الذكي مع حكومات هذه الدول ومع منظماتها الرسمية والشعبية من أجل تحسين أوضاع العرب فيها، في إطار العلاقات الدبلوماسية القائمة بينها وبين بلدان العالم العربي وفي كل الأحوال، وإن العلاقات الثقافية التي تقيمها الأقليات العربية في مختلف المهاجر، سواءً في الشرق أم الغرب أم الشمال أم الجنوب لا يمكن استثمارها في دعم الوجود الإسلامي في هذه الأقطار بشتى الأساليب والطرق التي ينقلها القانون

الدولي.

ويتطلب هذا الأمر حسن التصرف والفهم الرشيد لمقتضيات العمل الثقافي في قنواته الدولية، مع الوعي المتفتح بمتطلبات التحرك في هذه الميادين الحيوية، (التويجري، 2003م، ص 25)، إن الحضور الفاعل والمؤثر للسودانيين في البلدان العربية يوفر لهم فرصاً كثيرة لخدمة قضايا وطنهم بالعمل الجدي الهادف؛ من أجل إبراز صورة السودان والتعريف بحقائق ودحض الشبهات وتصحيح الأخطاء والمغالطات التي تنتشر وتذاع وبتقبلها الناس في المجتمعات العربية باعتبارها حقائق، وذلك على مستويين اثنين:

1. المستوى الفردي الذي يتجسد في السلوك الشخصي الملتزم وأخلاقيات الإسلام والمجتمع السوداني التي تحث على حسن المعاشرة والتعايش مع الناس جميعاً، والاندماج في المحيط الاجتماعي، والسعي في نفع المجتمع، والإخلاص في خدمته، بحيث يعطي الفرد في المحيط الذي يعيش فيه القدوة والمثال للشخصية السودانية النافعة للمجتمع بتصرفاته وبأنماط سلوكه وبمعاملاته وبالأنشطة التي يقوم بها.

2. المستوى الجماعي الذي يتمثل في إقامة علاقة تعاون جماعي في إطار القوانين والأنظمة المحلية لخدمة أهداف سامية في المقدمة، بما في ذلك من معان ودلالات ودون إخلال بواجب الانضباط في السلوك، واحترام القوانين والأنظمة، وذلك في شكل تأسيس الجمعيات والأندية والروابط والمراكز الثقافية (المركز الثقافي في قطر) وإصدار النشرات الإعلامية، وروابط الصلة بوسائل الإعلام، والدوائر ذات التأثير في الرأي العام المحلي والعالمي، (التويجري، 2003م، ص 26).

رابعاً: دور إعلام السفارات السودانية بالخارج:

مع تزايد أعداد السودانيين في دول الاغتراب فإن الأعباء التي تتحملها السفارات السودانية وملحقاتها تجاه هؤلاء المهاجرين تزداد أيضاً، إذ لم تعد أدوارها محصورة في مهامها التقليدية المعروفة من تقديم الخدمات القنصلية ورعاية مصالح رعاياها فحسب، بل أصبح لزاماً عليها القيام بالمشاركة في ربط هؤلاء المغتربين بوطنهم، ونجد أن السفارات تقوم بهذه الأدوار عبر مكاتب تنتشر في كثير من المدن، وتقوم بنشر الوعي الثقافي، وما يدور في أحداث السودانيين وغيرهم.

وتتمثل هذه الأنشطة في الآتي (وثائق جهاز المغتربين، 2002م، ص 2):

1. نشر الثقافة السودانية: حيث تقوم المكاتب الثقافية التابعة للسفارات السودانية من خلال

المساهمة في المعارض الموسمية التي تعكس التراث السوداني.

2. **المشاركة في الاحتفالات القومية:** التي تقيمها الجاليات السودانية والتي غالباً ما تتضمن ندوات تنويرية عن الشأن الوطني.

أ. **استخدام تكنولوجيا الاتصال:** حيث أصبح لتطور الاتصالات المعلوماتية عبر شبكة الإنترنت دور بارز في جذب المغتربين إلى الوقوف على المستجدات، بالإضافة إلى المساهمة بنصيب مقدر من الكتب والمنشورات التعريفية، ويتضح من ذلك أن السودانيين بدولة الإمارات يشاركون بفاعلية في أنشطة وبرامج الجالية، خاصة وأن الظروف مهيأة لذلك، حيث تخصص الدولة أندية لممارسة الأنشطة والبرامج المختلفة من أنشطة ثقافية ورياضية، بالإضافة إلى المشاركات التي تقوم بها روابط المرأة، والتي عملت على عكس التراث السوداني بصورة إيجابية، وللجاليات العديد من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، منها، أن يكون هناك نشاط تجاري يستفيد منه أبناء الجالية السودانية.

ب. الاهتمام بالتعليم، من خلال إنشاء مدارس سودانية.

ج. إعادة تأهيل الأندية ومقرات الجالية.

د. المساهمة في بث ونشر المعرفة بالثقافة والقيم الاجتماعية السودانية.

هـ. قياس وتحليل اتجاهات الرأي العام السوداني بالخارج نحو مختلف القضايا ذات الأهمية الوطنية.

3. قياس وتحليل اتجاهات الرأي العام الخارجي نحو السودان، والعمل على تعديل وتوجيه هذه الاتجاهات، ومن الواضح أن هذه المساهمات التنقيفية والإعلامية التي تقوم بها الملحقيات الإعلامية والثقافية بالسفارات السودانية بالخارج لا ترقى إلى مستوى الطموحات، خاصة فيما يتعلق ببناء صورة ذهنية طيبة عن السودان، وبالتالي خلق اتجاهات إيجابية في أوساط الرأي العام الداخلي والخارجي، ومعرفة أهم الإشكالات والصعوبات التي تحول دون ذلك، وبالتالي العمل على حلها. (الكاروري، 2015م)

خامساً: مهمة إدارة الإعلام في جهاز المغتربين:

بناء شراكات استراتيجية بين الجهاز ممثلاً في إدارة الإعلام والمؤسسات والوسائط الإعلامية المختلفة (الصحف، الإذاعات، ووكالات الأنباء والقنوات التلفزيونية).

سادساً: الغرض من هذه الشراكة:

إرسال رسالة إعلامية هادفة موجهة للسودانيين بالخارج، وتكوين رأى عام حول قضايا المغتربين.

سابعاً: الوسائل:

عبر مواعين إعلامية وبرامجية مختلفة ومتخصصة، سواءً أكانت هذه المواعين والبرامج صفحات تسجيلية عبر الصحف أم برامج تلفزيونية أم إذاعية متخصصة، بالإضافة إلى الاستفادة من المساحات الأخرى في تلك الوسائل (إذاعة ، تلفاز ، صحف) بحسب الحاجة إليها، ونوعية الرسالة أو المادة الإعلامية المراد توجيهها للسودان بالخارج، (عباس، 2018م).

من البرامج التلفزيونية الهامة والتي تُعدُّ جسور الربط والتواصل بين السودانيين بالخارج بوطنهم:

1. برنامج مراسي الشوق - الفضائية السودانية.

2. برنامج ألو مرحبا - قناة النيل الأزرق.

3. برنامج رجع البلد - فضائية الخرطوم.

4. فترة المغتربين - الإذاعة القومية.

5. واحة المغتربين - صحيفة الخرطوم (سابقاً).

هذا فضلاً عن المساحات التي يتم الاستفادة منها في الوسائط بحسب الحاجة إليها، وتضم إدارة الإعلام فريق صحفي متخصص من الصحفيين المهنيين المحترفين في مجالات الصحافة والنشر أو الإذاعة والتلفزيونية يقوم مهام التغطيات لمناشط الجاليات السودانية بالخارج.

قسم التواصل الإلكتروني: أنشئت عام 2010م بدأ العمل في إدارة الإعلام بعد انفجار ثورة المعلوماتية وكان لا بد من المواكبة.

مهامه وأهدافه: خلق تواصل وتفاعل مع القضايا في إدارة حوار مع المغتربين في الفيس بوك والوسائط المختلفة، وتوصيل المعلومات والمستجدات الهجرية، والتواصل مع الصفحات الإلكترونية لنشر مادة الجهاز في الإنترنت، وتعزيز قيم الانتماء والولاء للوطن، وربط العاملين بالخارج بقيم الوطن، والعمل على خلق تواصل وتفاعل.

الأنشطة: التحديث المستمر وتغطية كل المناشط والفعاليات المختلفة، والنقل المباشر للفعاليات، وتحقيق الربط مع صفحات الجاليات، وطرح قضية للحوار، وإضافة أعضاء ومتابعين جدد، وتحديث وتفعيل الصفحات على تويتر وفيس بوك بصورة راتبة، ورفع المواد المرئية (الأنشطة والفعاليات)، والنقل المباشر للفعاليات، هذا وبالنسبة لمشروع قناة اليوتيوب ورسائل SMS يكون بها المجموعات الإعلامية وأعضاء الجاليات بالخارج والنشرة الإخبارية الإلكترونية، وهي عبارة عن نشرات راتبة مصورة على البريد الإلكتروني والوسائط المختلفة، بالإضافة إلى ملفات الرصد الإلكتروني، رصد إسبوعي لكل ما نشر في الوسائط والواتساب، وفيه يتم نشر كل الفعاليات عبر

المجموعات الإخبارية والجاليات، وإنشاء قروبات إخبارية، وتطبيق جهاز المغتربين على الأجهزة الذكية وفيه دليل المغترب، ونشر كل الفعاليات، ومشروع رسائل البريد الإلكتروني للرد على كل الإستفسارات، وإرسال الردود للإدارة المعنية، وخدمة الرد الآلي للهاتف الدولي والمحلي لاستقبال المكالمات والإستفسارات والرد عليها.

تنتقل نقلاً مباشراً، وتوزع لكل المجموعات عبر الوسائط المختلفة لحضور المؤتمرات وورش العمل، بالإضافة إلى السمونات وغيرها.

وهناك جانب يتعلق بنشاط الجاليات بالخارج والوجود السوداني بصورة عامة والدور المنوط بها: كما يلي:

1. نشر أنشطة وبرامج الجهاز وخطته ونشاطه اليومي للخارج.
 2. التعريف بأنشطة الجهاز، ودوره، وما يقوم به، والتعريف بأنشطة الجاليات السودانية بالخارج مستخدمة وسائل الصحافة والإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي المنتشرة في العالم، والصحف بأنواعها ورقية وإلكترونية.
- ولدى الجهاز موقع إلكتروني معتمد موجود، يُنشر فيه النشاط اليومي والسنوي إذا وجد في شكل برامج متنوعة مرتبطة بالحدث في حينه، كما نجد أن للإدارات تعاوناً وتنسيقاً مع الوسائل المختلفة، فمثلاً بالنسبة للصحافة توجد قروبات توضع فيها أخبار الجهاز قروب يُسمى (إعلاميون)، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية الأخرى، يقوم الجهاز بتزويدها بالأخبار، وهناك تنسيق مع الفضائيات السودانية (النيل الأزرق، الشروق)، ويستخدم التنسيق ناحيتين: الناحية الأولى الأخبار اليومية، تنشر فيه نشرات الأخبار والبرامج المتخصصة مثل مراسي الشوق وهو من البرامج المتخصصة التي تخاطب شريحة السودانيين بالخارج.
- برنامج أسبوعي، وبرنامج في قناة النيل الأزرق (الو مرحبا) تخاطب المغتربين، وسابقاً كان هناك برنامج أسبوعي إذاعي يبث سهرة، يركز على أنشطة الجاليات والجهاز نفسه، وهناك تعاون مع القنوات الفضائية العالمية، مثل قناة الجزيرة، يدعوهم الجهاز إلى الأنشطة ذات الطبيعة العالمية (منظمات عالمية، مؤتمرات)، وجود سوداني للخبراء والكفاءات العاملين في المنظمات العالمية والإقليمية، أو القنوات التي لديها مراسلون في الخرطوم، وهناك تعاون مع الإذاعات الولائية، مثل تلفزيون ود مدني، وشراكة مع تلفزيون البحر الأحمر والأبيض، وشراكة يرهاها جهاز المغتربين، كذلك مع مراسلين الصحف الموجودة في الخرطوم ومراسليهم في الولايات (دنقلا، كسلا، الأبيض) (أخبار، برامج، استضافات)، ومراسلي الصحف الأجنبية والعربية في الخرطوم، وهناك

تعاون مع وكالة السودان للأخبار والمركز السوداني للخدمات الصحفية SSMC. هناك تنسيق مع وزارة الإعلام الاتحادية، ووزارات الثقافة والإعلام بالولايات، عبرهم ينفذ المنبر في وزارة الإعلام، ويستضاف فيه الأمين العام ليعكس صورة العمل بالنسبة لرعايته العاملين بالخارج.

التنسيق الداخلي المباشر مع كل الإدارات داخل الجهاز لتنظيم الفعاليات، ويتم ترتيبها، كما أن هناك نشرة تصدر من إدارة التواصل الإلكتروني، تصدرها إدارة التواصل الإلكتروني، توزع توزيعاً إلكترونياً من إدارة التواصل الإلكتروني، (مصطفى، 2018م).

أمثلة للشخصيات السودانية المهاجرة التي ساهمت في تعزيز الصور الذهنية الإيجابية:

عبر تاريخهم الطويل في الاغتراب قد سجلوا على الصفائف رصيماً من السيرة الحسنة والسمعة الطيبة التي إنتشرت في كل بقاع العالم، بالإضافة إلى إنجازات علمية وإدارية تقنية مهنية وإجتماعية تتجاوز الحصر شخصاً ومكاناً ومواقع في شتى بقاع الدنيا، ويبقى رصيدهم الأعظم واسمهم الأشهر في منطقة الخليج العربي، والتي ما يزال قادتها وشعوبها يحفظون لهم الجميل ويكونون لهم التقدير.

. **بروفيسور/ علي محمد شمو:** عمل منذ استقلال الإمارات وكيلاً لوزارة الإعلام الإماراتية، وما تزال له بصماته التي أثرت العمل الإعلامي في الإمارات التي تعتبر من أميز الدول العربية في مجال الإعلام بوسائله كافة، وعلى سبيل المثال إن خدمات السينما المتجولة التي عرفها السودان منذ عقود قد نقلها البروفيسر علي شمو، وأصبحت هناك وحدة سينما متجولة في كل مكتب إعلامي، في كل إمارة من إمارات الدولة، ويشرف عليها سودانيون من العناصر الممتازة التي عملت في وزارة الإعلام السودانية، (عبد الكريم، 2011م).

البروفيسور: نمر عثمان البشير:

أستاذ في برنامج الهندسة الكيميائية وبرنامج هندسة البترول في جامعة تكساس في قطر مدير مركز بحوث جامعة تكساس في أمريكا في مجال الغاز الطبيعي والوقود، هذا المركز البحثي مركز عالمي ينطوي على (27) من أعضاء هيئة التدريس من حرم الجامعة الرئيس في تكساس وفرع قطر.

مدير برنامج التميز في تحويل الغاز الطبيعي إلى وقود عالي الجودة.

عمل باحثاً في الشركات وفي مركز الأبحاث وتطوير المحفزات.

أنشأ عدة نماذج للتعاون البحثي عالمية فريدة بين الأوساط الأكاديمية والصناعة مع الأموال المخصصة للبحث تتجاوز إثني عشر مليون دولار خلال السنوات الماضية. حاصل على العديد من براءات الإختراع الأمريكية والأوربية وعدد كبير من المنشورات العلمية في مجالات علمية عالمية وأوراق المؤتمرات محكمة وتقارير صناعية عن تطوير محفزات ومفاعلات للتحويلات الكيميائية للغاز والبتترول.

نال بروفييسور البشير عدة جوائز عالمية في البحوث أشهرها جائزة مؤسسة قطر للعلوم والتنمية لأفضل فريق بحث في مجال الطاقة لسنة (2012م) وهي جائزة بمبلغ مائة ألف دولار ،وجائزة محطة تكساس للإبداع في العلوم الهندسية، وأخرى في القيادة والتدريس وعدة جوائز من المعاهد والجامعات العالمية والشركات.

الجوائز العلمية:

منحة الديوان الملكي الأردني في مرحلة الماجستير. جائزة أفضل بحث في العلوم الاجتماعية جامعة ملبورن (2010م).

جائزة أفضل بحث قدم في لوزارة العدل الأسترالية عن دور القانون والأعراف والتحكيم. جائزة رئيس الجامعة لأفضل رسالة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي الإسلامي (2009م).

بروفيسور معتصم إبراهيم خليل:

من خريجي وأساتذة جامعة الخرطوم كلية العلوم حتى 1980م عالم مختص في علم الكيمياء وباحث ذو خبرة طويلة في مجال عمله ،نال جوائز عالمية من مؤسسات بحثية وأكاديمية وتنتشر بحوثه في الدوريات المحكمة في كل أنحاء العالم وهو أحد الذين تميزوا في كثير من المحافل العلمية والأكاديمية وله بحوث ذات قيمة علمية وتطبيقية تتعلق بالمنتجات السودانية ومن شأنها أن تعطي تلك المنتجات قيمة إضافية ،إن وجدت من يستغلها بطريقة حديثة تقوم على اقتصاد المعرفة ،عضو هيئة التدريس بقسم الكيمياء بكلية العلوم بجامعة الملك سعود حصل على براءة

إختراع من مكتب براءات الإختراع الأوربي وهذا الإختراع عبارة عن تصنيع الماجنتيت عالي المغناطيسية، الذي يستخدم في عدة مجالات صناعية وطبية وصيدلانية، وبيئية حيث يستخدم صبغة ثابتة في الدهانات ذات الأساس العضوي وفي صناعة مواد التلميع، كما يستخدم في صناعة الزجاج وحماية الدهانات من التحلل الحراري، بالإضافة إلى استخدامه كملون للأطعمة والمنتجات الصيدلانية والتجميلية لأنه يمتص بقوة الأشعة فوق البنفسجية ويمتاز بانعدام سميته.

وله إختراع آخر في تحضير مشتق جديد مستخلص من نبات الكركم الهندي له خواص طبية مفيدة في مجال تخفيض السكر في الدم وإنزيم بيتا جلوكونز بفعالية عالية تفوق فاعلية العلاجات المعتمدة بأضعاف ونسبة تخفيض بلغت أعلى من 90%.

دكتور/ أحمد التجاني عبدالرحيم المنصوري: وهو مدير شركة الروابي للألبان الرائدة في مجال انتاج وتسويق الألبان في دول الإمارات العربية المتحدة، وقام بإنشائها في العام 1989م، حيث تعطي الشركة حالياً المرتبة الأولى في سوق الألبان والعصائر بدولة الإمارات، وحازت الشركة على جائزة أفضل شركة مواد غذائية للمنطقة العربية في مارس 2010م بأكسفورد من المجمع الأوربي لرجال الأعمال في بريطانيا، وضمنتها مجلة فويس من بين أفضل 12 ماركة تجارية في الوطن العربي، (<https://m.facebook.com.photos>).

د. سليمان علي جدو:-

دكتوراه في تحليل وإدارة الأزمات والكوارث جامعة جورج ميسون فرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية (2009 - 2013م).

ماجستير في تحليل وإدارة الأزمات والكوارث جامعة جورج ميسون وفرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية (2007 - 2009م).

ماجستير (إمتياز) في إدارة الأعمال والمحاسبة جامعة استير واشنطون - الولايات المتحدة الأمريكية (2002 - 2004م).

حائز على جائزة أفضل خريج. (2008م)

دبلوم عالي في التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع، جامعة استاند فورد - كاليفورنيا
- الولايات المتحدة الأمريكية (2013) م.

دبلوم عالي في قيادة المنظمات الدولية جامعة فورت هام - نيويورك - الولايات
المتحدة الأمريكية (2003) م.

دبلوم في إدارة الطوارئ والكوارث - جامعة ماديسون - منسوتا- الولايات المتحدة
الأمريكية (2001-2002) م.

شهادة مدير مشاريع محترف الولايات المتحدة الأمريكية (2001-2002) م.

دبلوم عالي في الإدارة العامة - دبلوم علوم الكمبيوتر (1991-1992) م.

دبلوم عالي في التخطيط إدارة الموارد البشرية - جامعة مادوري - الهند (1993) م.

دبلوم متقدم في اللغة الإنجليزية مركز تدريب اللغات - بريطانيا (1990) م.

بكالوريوس الاقتصاد - والدراسات الاجتماعية - إدارة الأعمال - جامعة الخرطوم.

الخبرات العملية:

جهة العمل: وزارة الداخلية قطر (2014) م.

الوظيفة الحالية: خبير إدارة التخطيط الاستراتيجي قسم إدارة البرامج والمشاريع.

أستاذ مشارك - معهد التنمية الإدارية - بوزارة التنمية الإدارية

رئيس فريق إعداد استراتيجية وزارة الداخلية بدولة قطر 2017-2022

عضو لجنة استراتيجية الأمن والسلامة لدولة قطر 2017-2022

مراجعة وتطوير خطط إدارة الأزمات والكوارث لوزارة الداخلية

تطوير سياسات إجراءات الإدارة و ترسيخ عملية نقل المعرفة بتدريب و تأهيل ضباط

الارتباط بالوزارة

دراسة وتقييم المشاريع المقترحة ومحادثتها مع الخطط الاستراتيجية بوزارة الداخلية

متابعة تنفيذ المشاريع لضمان الالتزام بالميزانية والجدول الزمني والتأكد بأنها ضمن

النطاق وأنها نفذت حسب ما هو مخطط له وضع معايير لقياس أداء المشاريع

وتحديد القيمة المكتسبة الإجمالية للمشاريع بوزارة الداخلية.

المهندس/ أحمد عوض الكريم: عمل مديراً لبلدية أبو ظبي، وقام بدور فاعل في نهضتها، وكان خير سند وعضد للشيخ زايد، وله دور كبير في توظيف عدد من الكفاءات السودانية في بلدية أبو ظبي وغيرها، وله إسهامات مقدرة من أجل أبناء الجالية السودانية في أبو ظبي وسائر الإمارات.

المهندس/ مختار التوم: ضمن جيل المهندس أحمد عوض الكريم والأستاذ كمال حمزة الحسن، عمل في بلدية دبي، ومنها إلى بلدية الشارقة، وأعقبه بسنوات الأستاذ عبداللطيف فضل، الذي شغل منصب مدير بلدية الشارقة لعدة سنوات، وذلك في التسعينيات، وفي عجمان شغل المهندس مختار مكي مديراً لبلديتها لعدة سنوات في الثمانينيات وبداية التسعينيات، وكان لفضل ومكي إسهامات مقدرة في إمارتي الشارقة وعجمان، وعملوا بكل إخلاص وتفانٍ من أجل نهضتهما.

الأستاذ/ كمال حمزة الحسن: قدم إلى الإمارات في أواخر الستينيات، وعمل في بداية عمله في إمارة الشارقة، ثم تحول إلى إمارة دبي ليصبح أشهر مدير بلدية لدبي منذ تأسيسها، وقدم مساهمة عظيمة ومقدرة في نهضة دبي، وكان من الرجال القلائل الذين وثق بهم راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم إمارة دبي، وقدم كثيراً من الإنجازات العظيمة التي كانت سبباً في أن تبلغ إمارة دبي تلك المكانة بين مدن العالم، كما ساهم في توظيف العديد من الكفاءات السودانية في بلدية دبي وغيرها من الوزارات والمرافق الحكومية، وأصبح رئيساً للجالية السودانية، ورئيساً لنادي دبي الذي كان له الفضل في تأسيسه مع أخوانه من أبناء الجالية، ورئيساً لمجلس الجاليات الذي يضم رؤساء الجاليات السودانية في الإمارات السبع، وما يزال بعد تقاعده عن العمل الحكومي أحد أركان العلاقات الممتدة بين البلدين الشقيقين، وما تزال مساهماته ومبادراته تتواصل.

وفي مجال الإعلام الأستاذ عبدالله الجيلي الذي عمل في وكالة أنباء الإمارات، والصحفي القدير الفاتح التجاني، وعمل وكيلاً لوزارة الثقافة والإعلام وصحيفة الصحافة، وكان متميزاً، والأستاذ محمد النجمي والأستاذ عبدالمنعم عثمان ومكي أبو قرجة والمصور الفوتوغرافي إسماعيل قبلي والأستاذ سالم أحمد سالم الذي عمل بصحيفة الإتحاد ثم البيان لعدة سنوات، وفي البيان أيضاً الصحافي المتميز تاج السر أبو سوار، والأستاذ كمال جبورة والمصور طارق جبورة، وفي إذاعة دبي المذيع الكبير حمدي بولاد والمذيع سمير إبراهيم الذي ما زال يواصل عطاءه في إذاعة دبي،

والمخرج السوداني الأستاذ إبراهيم عبيد الذي عمل في تلفزيون دبي في بداياته، مما أسهم في عملية تعزيز العلاقة بين البلدين، وتوطيد عرى التواصل، والإستمرارية في زيادة إستيعاب الكفاءات السودانية في مختلف المجالات.

5. الأستاذ/ الفاضل عمر محمد التوم- رجل الأعمال السوداني: من أبناء الجزيرة صاحب أكبر وأقدم شركة نقل جوي سودانية بالإمارات رئيس مجلس إدارة مجموعة شركة (دهلة) و(ام أي بي- إفريقيا) للطيران والشحن الجوي ومقرها الإمارات في مدينتي (دبي والشارقة) والسودان.

وقد أسهم في حل مشكلة الفقر بدءاً بقريته الصغيرة ودبلال وود مدني، فقام بتنفيذ مشروع (اقتصادي، اجتماعي، تنموي) ومجموعة من أبناء القرية، قاموا بإنشاء شركة مساهمة عامة، ساهم فيها كل أهل القرية، أطفالها ورجالها ونساؤها، داخل وخارج السودان، نسبة الفقراء في الشركة، تجاوزت 40% دفعت مساهماتهم من التبرعات والصدقات، أما القادرون فساهموا بأقصى ما يستطيعون، فهي شركة للريح وليست للأعمال الخيرية.

نشاط الشركة اقتصادي اجتماعي، ومقرها بالقرية، ونشاطها تركّز، فيعمل قيمة مضافة لما يمتاز به الريف؛ لذا دخلت في الإنتاج الحيواني والصناعة والخدمات.

تم تقسيم المواطنين للجان متخصصة، مثلاً اللجنة الهندسية فيها مهندسون من كل التخصصات، حتى عمال البناء في القرية أعضاء في اللجنة، وقامت اللجنة الاقتصادية ولجنة الثروة الحيوانية بعمل دراسة عن تسمين العجول؛ بغرض الصادر وللسوق المحلي، الفكرة نبعت من تجميع التمويل الأصغر البسيط، والذي أصبح متاحاً، ووضعه في سلة واحدة، وعليه أعطيت للجمعية قرابة الـ 6 مليارات لشراء العجول والعلف.

كما تم التنسيق مع بنك الخرطوم بعمل شراكة مع الشركة والتي يمتلكها كل سكان القرية ، تنتهي بتمليك كل الأسهم للشركة ويسمح فترته سنتين.

الشركة تقوم ببناء حظائر الأبقار، وتم إنشاء مصنع للعلف، واستيراد الآليات، وبناء المكاتب. المشروع بدأ بشراكة بين البنك والشركة والجمعية، ممثلة في أكثر الأسر فقراً وقد بلغ عددها مائة أسرة بالقرية، خاصة الأرامل، والمعوقين.

ومن الأرباح كل عام يتم إدخال 25 أسرة كشركاء في المشروع، حتى يدخل كل سكان قرية ودبلال داخل السودان وخارجه، وتم تحديد مبلغ 125 ألف دولار، سيكون لدعم الخدمات بالقرية.

تمت مراجعة الدراسة عبر خبراء من القرية، في تخصصات مختلفة، ومعهم خبير بيطري ، علاوةً على موظفي البنك في وحدة التمويل الأصغر، وقد إستغرقت الدراسة ثلاث سنوات.

بدأ كلٌّ من (بنك أبو ظبي الإسلامي)، (شركة رويتر) و (تومسون العالمية)، مجتمعين للإعلان عن جائزة عالمية عن التمويل الأخلاقي، وتقدم لها أكثر من مائتي مصرف، وشركات، وبيوت تمويل ومنظمات وكنايس، تمت التصفيات عن طريق خبراء عالميين، واختاروا العشرة الأوائل، وجاءت لجنة أخرى وتمت التصفية لأفضل ثلاثة، وكان مشروع قرية ود بلال أحد أفضل ثلاثة من المتسابقين، (التوم، 2017م).

وترى الباحثة أن الأفكار الذكية تفتح منافذ لتجاوز الأزمات، فالأفكار هي رأس المال الحقيقي للنجاح، والمجتمعات المتحدة والمتعاونة أقوى من كل الحكومات.

الرؤية المستقبلية للبرامج والأنشطة:

نوردها كما يلي:

1. إحكام التواصل والتنسيق بين الجهات ذات الصلة والعلاقة ببرامج المغتربين وأنشطتهم وضبطها.
2. الزيارات المنتظمة (لقاء دوري) لهم في مهاجرهم المختلفة، وإعتماد قنوات تواصل ثابتة معهم.
3. التأكيد على تحديث قاعدة البيانات، والإهتمام بالكادر الفكري ومؤلفاته.
4. الاهتمام بالأجيال الجديدة الجيل الثاني والثالث، وتوفير المادة الخاصة التي تربطهم بالوطن.
5. الاهتمام بالأندية والكيانات والروابط والجمعيات والمراكز الثقافية والمدارس السودانية ومراكز الإمتحانات بالخارج، (المهدي، 2017م).

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

أولاً: المغتربين السودانيين بالخارج

ثانياً: الإجراءات المنهجية للدراسة

ثالثاً: عرض وتحليل وتفسير البيانات

أولاً

المغتربين السودانيين بالخارج

نبذة عن المغتربين السودانيين

في منتصف القرن السابع بدوافع زاتية بدأ السودانيون الهجرة من السودان إلى دول الخليج والدول الأوربية لأغراض مختلفة منها طلب العلم والتعلم وآخرون تمت هجرتهم من خلال مساهمات السودان الدولية والإقليمية ومنهم من هاجر بغرض الدعوة الإسلامية عبر المنظمات ولكن بدأت ظاهرة الهجرة من أجل العمل في أوائل القرن العشرين لتحسين الوضع الإقتصادي ومن ثم الظروف المعيشية ومعظمها كانت لدول الخليج ، ثم بدأت هجرات الخبراء والكفاءات (المهنيين، الأطباء، المهندسين.... الخ) وكان لهؤلاء دور كبير في دفع حركة التنمية في دول هجرتهم باختلاف خبراتهم العلمية والعملية سيما وأسهمت علاقات السودان بتلك الدول في الدبلوماسية الشعبية والرسمية وتبادل الثقافات ثم تزايدت هجرة السودانيين بصقة خاصة الأطباء والأساتذة الجامعيين وتوسعت دائرة المجتمع السوداني بكل خصائصه.

شهدت فترة نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين تزايد هجرة السودانيين بصورة مطردة خاصة للملكة العربية السعودية ودول الخليج وأدى ذلك إلى اهتمام الدولة بشريحة المغتربين والمهاجرين في كل بقاع العالم.

بدأ التفكير والتشاور في إمكانية إنشاء مجمع يعنى بشؤون وقضايا الاغتراب لكافة نواحيه، فكان جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج في الفترة من 1991م وحتى تاريخه بصورة متطورة وموسعة ونشطة لكل ما يهم المغترب من تعليم واستثمار أراضي وإسكان وأسواق حرة وغيرها من التي أنشئت لخدمة المغترب.

كانت دواعي الأزمة لإيجاد إدارة تتعامل مع شريحة المغتربين وكان ذلك في بداية الثمانينات من القرن الماضي، ذلك أن الهجرة في السابق كانت قليلة ولم تكن تحتاج

إلى تنظيم ولكن بعد اكتشاف البترول في الخليج أصبحت هناك هجرة منتظمة ذهب وراءها العديد من السودانيين مما حدا بالدولة آنذاك لإيجاد جهة للتعامل مع هؤلاء المهاجرين، فأنشأت إدارة المغتربين وكانت تتبع لرئاسة مجلس الوزراء(جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، ورقة: العلاقات العامة، دليل المغترب).

أهداف جهاز تنيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج:

وتتلخص في النقاط الآتية:

1. تنفيذ السياسة العامة للدولة الخاصة بشؤون السودانيين العاملين بالخارج بالتنسيق مع الأجهزة المختصة.
2. رعاية العاملين بالخارج والاهتمام بشؤون السودانيين العاملين بالخارج وداخل السودان بالتنسيق مع وزارة الخارجية والجهات المختصة الأخرى.
3. العمل على تنمية وتأهيل قدرات العاملين بالخارج (الثقافية - الرياضية - الفنية والإبداعية).
4. التنسيق مع الجهات المعنية لترشيد هجرة السودانيين بالخارج ودراسة أسواق العمل مع الجهات المختصة.
5. تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة في شأن السياسات ودراسة أسواق العمل مع الجهات المختصة.
6. رعاية العاملين بالخارج والاهتمام بشؤون السودانيين العاملين بالخارج وداخل السودان بالتنسيق مع وزارة الخارجية والجهات المختصة الأخرى.
7. تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة في شأن السياسات الخاصة بالعاملين بالخارج.
8. المساهمة في زيادة الدخل القومي وتحسين أداء الخدمات التي يقدمها جهاز المغتربين.
9. أي أغراض أخرى تتطلبها طبيعة نشاط الجهاز.

لما كانت الهجرة في الآونة الأخيرة تعتبر نرف للكفاءات والمهارات ولا يمكن منع

الهجرة لتعارض ذلك مع حقوق الإنسان ولكن ينبغي تنظيم الهجرة لمحاولة إغراء رأس المال البشري على البقاء بالبلاد من خلال دعم اقتصادي لهذه الفئات، واهتمت بذلك كل من منظمة العمل الدولية والعربية بوضع معايير لهجرة الأيدي العاملة بين الدول للآتي (جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، ورقة: العلاقات العامة، دليل المغترب.):

1. اعتبار انتقال الأيدي العاملة من عناصر التكافل الاقتصادي بين الدول في ظل التطورات العالمية فلا بد إذاً من قانون الهجرة.

2. احترام مستويات العمل الدولية.

أهم الأجهزة الإدارية:

الجاليات:

نشأت مع قيام تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج وهي عبارة عن إدارة تقوم بالتواصل بين الجاليات السودانية أو المهاجر السوداني، وتعمل هذه الإدارة في الآتي:

التواصل بين الجهاز والمغتربين عن طريق الآليات أو الوسائل الآتية:

المجموعات الشبابية - الملتقيات التفكيرية- برنامج الخدمة الوطنية - مؤتمر المغتربين - المكتبات - الأسابيع الثقافية - الزيارات الميدانية - التواصل عبر وسائل الإعلام المختلفة.

إدارة الاستثمار:

هي إدارة تنسيقية تعمل بالتنسيق والتعاون مع أجهزة وهيئات الاستثمار الاتحادية والولائية وإدارات الاستثمار بالوزارات والمصالح الحكومية وذلك للمساعدة في توظيف مدخرات العاملين في مشروعات استثمارية تخدم المغتربين والدولة وذلك عبر العديد من الخطط والبرامج التي تنفذ من اللجنة العليا لاستثمارات العائدات من الخارج، بهذا فهي تشكل حلقة وصل بين المغتربين والجهات ذات الصلة بالاستثمار ، وهي تعمل

وفقاً للخطة العامة للاستثمار في البلاد مع مراعاة خصوصية شريحة العاملين بالخارج في الترويج واختيار المشروعات التي تناسب إمكانياتهم.

إدارة الهجرة:

بدأت الهجرة العائدة كمقترح في عام 2000م تم العمل بها في منتصف العام 2004م ومن دواعي الاهتمام بها أن ذلك جاء نتيجة للاهتمام الكبير الذي حدث عالمياً وإقليمياً بقضايا الهجرة.

أهدافها:

إعداد الدراسات اللازمة لفرص العمل المتاحة في مسألة ترشيد الهجرة بمعنى من يريد الهجرة يجد دليل الهجرة أو معطيات كاملة عن أسواق العمل، كما يجد اللوائح التي تنظم وجوده في بلد المهجر وتكفل هذه أقصى إمكانيات ممكنة وتقليل السلبيات الوافدة.

الإدارة تهتم بالاستفادة من الخبرات والكفاءات السودانية بالخارج في دفع عجلة التنمية بالبلاد في مسألة إعادة التوظيف وفي ذلك المجال أسست الإدارة برنامج (الشراكة) لنقل التقنية والمعرفة عبر الكفاءات السودانية بالخارج.

تسعى الإدارة لانضمام السودان لاتفاقية الدول المصدقة لحقوق المهاجرين وأسرههم بالخارج وتوفير الخدمات لهم من تعليم وصحة وتنظيم عملهم من نقابات ثم بعد ذلك توفير الحق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفق قانون منظمة العمل الدولية.

الإدارة العامة للتنسيق:

وتضم عدداً من الإدارات التي تعمل مع الأمانة العامة لجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج بغرض تسهيل وتبسيط الإجراءات لخدمة المغتربين.

إدارة الجوازات:

1. استخراج جواز السفر (عادي - الكتروني - تجاري)

2. منح استيفاء الخروج (عادي - متعدد الأغراض)

3. الإضافات للأطفال والزوجات.

4. تجديد الجوازات.

قسم المراسم:

مسؤول عن سفر الأمين العام ونائبه والإدارات العامة والوفود التي تسافر من جهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج إلى الجاليات في مهام رسمية وأغلب عملها مع الأمين العام للجهاز.

استراتيجية الجهاز:

تأتي ملامح استراتيجية الجهاز ممثلة في الآتي:

1. تأصيل رؤية الدولة للهجرة تأكيداً على حرية المواطن التي يقرها ويكفلها الدستور.
 2. تسهيل حركة المواطنين وإزالة العوائق عن طريقهم.
 3. بين التشريعات والقوانين التي ترشد وتوجه الهجرات.
 4. اعتماد سياسات مستدامة للهجرة والاعتراق تتكامل فيها الأدوار.
 5. الوقوف على تجارب الدول الشقيقة والصديقة في مجالات الهجرة والاستفادة منها.
- وذلك جزء من استراتيجية منظومة الخطة الخمسة 2007 - 2011م ووفقاً للرؤية القومية استكمال بناء أمة سودانية موحدة آمنة - متحضرة متقدمة - متطورة.

مستندين على محاور غايتها الثمانية وذلك من خلال:

1. تطبيق نظم إدارة الجودة والتميز في الأداء الحكومي.
2. إدارة العاملين بالجهاز.
3. إدارة الشركات الداخلية والخارجية.
4. إدارة الموارد المالية.
5. إدارة التقنية والمعلومات والمعرفة.

لذلك يبقى المغترب واللاجئ السياسي صاحب القضية أكثر ألماً وعذاباً وعناءً من اللاجئين العاديين الذين لا يحملون قضية حيث اغتربوا لتحسين ظروفهم المعيشية

هرباً من الفقر والبطالة أو التسريح والجوع وانعدام العدالة وهم بإمكانهم زيارة الوطن والعائلة في أي وقت والاتصال بالجميع دون حرج أو خوف أو ضغوط بعكس المغترب أو المغرب سياسياً والذي يزيد ويضاعف من معاناة اللاجئين السياسيين هو خوفهم على أهلهم بالداخل وحرمانهم من الاتصال بهم نتيجة لظروف الرقابة المفروضة عليهم.

الرؤية والرسالة:

استدامة التميز في خدمة السودانيين في بلاد المهجر وفق منظور جديد للهجرة.

رؤية الجهاز:

العمل عبر علاقات التنسيق والمشاركة داخلياً وخارجياً لتنظيم شؤون السودانيين بالخارج وفق منظور جديد للهجرة ناشدين رضاهم ومحققين عبرهم تبادل الخبرات والإمكانيات واستطراق المعارف تحقيقاً وتعميراً للأراضي لتكون للإنسان السوداني الزيادة بين العاملين.

سياسة الجهاز:

انطلاقاً من واجب رعاية السودانيين العاملين بالخارج والاهتمام بشؤونهم داخل البلاد وخارجها من ضرورة تنظيم العلاقات معهم وربطهم بوطنهم بكافة الوسائل المتاحة وانطلاقاً من الواجب تجاه رضا العاملين لدى الجهاز وخدمة المجتمع السوداني وتحقيق أعلى المعدلات التشغيلية - تجسيدا لشعار (استدامة التميز في الأداء) تعمل الإدارة العليا لجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج على التزامها بالجودة والتميز في الخدمة الحكومية طريقاً من أجل التحسين المستدام للخدمات التي تقدم السودانيين العاملين بالخارج في مختلف محاورها وسعياً وراء تحقيق ذلك اعتماداً للسياسة الآتية:

1. التعرف على حاجات العاملين بالخارج الحالية والمستقبلية في كافة المحاور لتطوير

السياسات والاستراتيجيات على أساس المعلومات والتغذية المرتدة وأنشطة البحوث

والتعلم بقية تحقيق رضاهم وإسعادهم.

2. الاهتمام بالمنظمات الطوعية والأندية والروابط والكيانات الشعبية المختلفة بالخارج

من خلال تأسيسها وتنظيمها والإشراف عليها.

3. إدارة وتطوير ونشر المعرفة والاستفادة التامة من الإمكانيات التي يتمتع بها العاملون

بالجهاز.

4. بناء وإدارة علاقات التنسيق والمشاركة مع الجهات الرسمية والخاصة داخل السودان

وخارجه والمنظمات الإقليمية والدولية لتقديم أفضل الخدمات للعاملين بالخارج ودعم

التطوير المتبادل.

5. إدارة الموارد المالية والمباني والمعدات والمواد والوسائل التكنولوجية والمعلومات

والمعرفة حفاظاً للأصول وتحقيقاً للفعالية واتخاذ القرارات السليمة.

6. المحافظة على نظام إدارة الجودة 2000 - 2001م والسعي لتطويره باتجاه إدارة

الجودة الشاملة غير المشاركة في برامج جوائز التميز في الأداء الحكومي وفقاً

لتوجيهات الدولة.

التحديات والأعراض:

أولاً: التحديات التنظيمية:

لا زالت هناك تحديات تنظيمية تتمثل في الآتي:

1. السعي إلى تنظيم عملية الهجرة وتشجيعها والاهتمام بها وفق أرقى الوسائل

والممارسات الدولية وتحويلها بدلاً من مصادر للتمويل إلى استثمارات فكرية ومادية.

2. سن القوانين والتشريعات المناسبة.

3. حماية الحقوق المدنية للمهاجرين.

4. الاستفادة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية واستثمارها.

التحديات الاستراتيجية:

1. تطوير قاعدة بيانات من خلال استثناء مركز وطني الدراسات للمساعدة في بناء الاستراتيجيات بالهجرة.
2. إنشاء مركز للإعلام الوطني والتواصل لعكس حقيقة التنمية والسلام.
3. رفع الأعباء المالية والقيود الإجرائية.
4. استخدام معايير تميز الأداء في النواحي الإدارية والمالية.
5. تبادل المعرفة والتقنيات والخبرات المكتسبة عبر برامج الدولة - الجهات المهنية - بيوت الخبرة + مركز العلوم والمعرفة والتقانة.
6. المساهمة في إرساء نظام عادل عبر المؤسسات غير الحكومية.

أغراض الجهاز:

1. تنفيذ سياسة الدولة العامة الخاصة بشؤون السودانيين العاملين بالخارج بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية.
2. رعاية العاملين بالخارج والاهتمام بشؤونهم داخل وخارج السودان بالتنسيق مع وزارة الخارجية والجهات ذات الصلة.
3. تقديم المقترحات الخاصة بسياسات الهجرة والعاملين بالخارج حيث ينصب اهتمام الجهاز سعياً مستمراً للتعرف على حاجاتهم.
4. الالتزام باستراتيجية التنمية القومية التامة بالتركيز على الاستفادة من السودانيين بالخارج.
5. تنمية الحس الوطني لأبناء العاملين بالخارج.
6. الحصر الشامل والدقيق لكل العاملين بالخارج.
7. تقديم الخدمات التعليمية لأبناء المغتربين.
8. إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والترويج.
9. نقل الثقافة عبر الآفاق العالمية برعاية المناشط المحلية.

10. اعتماد تنفيذ السياسات الخاصة بربط السودانيين العاملين بالخارج.

فروع الجهاز:

تمشياً مع سياسات الجهاز الرامية إلى حاجات المغتربين وتلبية رغباتهم وتوفير الخدمات الضرورية تم إنشاء فروع مدينة بورتسودان حاضرة ولاية البحر الأحمر وفي ولاية الشمالية بمدينة دنقلا وبالجزيرة الخضراء في مدينة (ود مدني) وهذه الفروع تتبع ذات النهج المتطور في تقديم خدماتها النوعية للتواصل مع الفروع:

1. فروع بورتسودان - فاكس +24901825066

2. فرع مدينة دنقلا- هاتف +2490241821420

- فاكس: +249241821472

3. فرع مدينة ود مدني: هاتف +24912149681

- فاكس: +2490511847006

المدارس السودانية التي أنشأت بالخارج:

تعتبر هي الحل الأمثل لمشكلة تعليم أبناء المغتربين حيث يتم قبول الطلاب الجامعيين ثم الشهادة السودانية ضمن الطلاب الممتحنين في داخل المدارس والمراكز.

في الفصول الدراسية في البلدان الأجنبية خاصة أوروبا وأمريكا جاءت فكرة تدريس اللغة العربية والدراسات الإسلامية للأبناء الذين يدرسون في مدارس أجنبية في كل من أوروبا والأمريكيتين- وذلك لربطهم بتراثهم العربي والإسلامي وذلك حفاظاً على لسانهم العربي والإسلامي وربطهم بثقافتهم وعادات بلدهم الأمر الذي دفع عدد من الجاليات الأوروبية في كل من فرنسا ولندن وهولندا وأستراليا (سدي) وأمريكا- فتح فصول تشرف عليها الجاليات السودانية كعمل طوعي يقوم به بعض الإخوة السودانيون في بلاد المهجر.

الجهاز يدعم هذه الفصول بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والسفارات السودانية

بالخارج ويسعى في خطته المستقبلية لإنشاء مدارس سودانية في الخارج خاصة في البلدان التي تسمح أنظمتها بفتح مدارس لتدريس المنهج السوداني. يرفع الجهاز الطلاب الدارسين بالجامعات والمعاهد العليا السودانية من أبناء المغتربين وحل مشاكلهم في الآتي:

1. حل قضايا القبول والالتحاق بالجامعات.

2. تخفيض الرسوم الدراسية.

3. الرعاية الاجتماعية الأكاديمية.

تلمس قضاياهم عبر رابطة طلاب الشهادة العربية التي يشرف عليها الجهاز. وقع جهاز المغتربين عدد من البروتوكولات المتعلقة بالرسوم الدراسية لأبناء المغتربين بالجامعات بالمدارس السودانية بالخارج - والتي ينفذها برتكول تحقيق الرسوم الجامعية المبرم بين جهاز المغتربين ووزارة التعليم العالي.

الرعاية الأكاديمية والاجتماعية:

1. سجل جهاز المغتربين زيارات ميدانية ودورية لعدد من الجامعات للوقوف على أوضاع الطلاب الدارسين أكاديمياً واجتماعياً وترجمتها إلى موجبات عمل المدارس السودانية.

2. فتح مراكز التقديم للجامعات بالخارج بالتنسيق مع الإدارة العامة للقبول.

3. فتح الجهاز ست مراكز للتقديم: قطر - سلطنة عمان - الإمارات - جدة - الرياض - القاهرة.

4. فتح مراكز الامتحانات لمرحلتي الأساس والثانوي بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم.

5. يرفع الجهاز (11) مركز بالخارج للامتحانات لمرحلتي الأساس والثانوي.

6. رعاية مراكز الجامعات بالخارج لطلاب الدراسات العليا بري مركزي دولة قطر (إدارة المناشط والفعاليات لجهاز المغتربين).

جامعة المغتربين:

1. تم إعداد دراسة الجدوى في عام 2004م بتاريخ 2007/5/3م تم تكوين جامعة المغتربين برئاسة البروفسير/عبد الله أحمد عبد الله.
2. تسجيل شركة الآفاق للتعليم والاستثمار المحدودة (الشركة المالكة للجامعة) كشركة مساهمة عامة وفقاً لقانون الشركات 1925م وقانون سوق الأوراق المالية 1994م.
3. يعتبر جهاز المغتربين أحد مؤسسيها إضافة إلى شركة المغتربين والصندوق القومي للمعاشات والصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية وشركة دي سي والسيد/كمال حمزة وشركة العائد.
4. تم انتخاب الدكتور/كرار محمد الحاج التهامي/ ليكون رئيساً لمجلس مؤسسي شركة الآفاق الجديدة للحصول على تصديق يمنح الجامعة قطعة أرض بمنطقة الخوجلاب.
5. إجازة قانون الجامعة عام 2009م.

إدارة العلاقات العامة والمراسم بالجهاز

- أنشأت هذه الإدارة منذ عام 1990م والهدف منها توحيد الجهود لخدمات المغتربين، ويبلغ عدد العاملين من الموظفين ثمانية بالإضافة إلى الاستعانة بمنسوبي الخدمة الوطنية، أما أهم النشاطات التي تقوم بها هذه الإدارة تشمل:
1. التواصل مع الوزارات والمصالح ذات الصلة بالجهاز.
 2. عمل لوحات إرشادية وبرامج توجيهية للمغتربين عبر البروجكتر وشاشات البلازما والإذاعة الداخلية.
 3. خلق الصلات مع أجهزة الإعلام المختلفة.
 4. القيام بالإعداد للمؤتمرات والمحاضرات والندوات التي تخص الجهاز.
 5. إصدار النشرات والكتيبات كدليل للمغترب.
 6. الإشراف على تسهيل الإجراءات والمعاملات.

عدد العاملين بإدارة العلاقات العامة

(هباني، 2014م)

1. 10 أفراد وعدد الدورات خلال هذا العام دورتان.

2. دورة فن التعامل مع الجمهور.

3. دورة في الحاسوب والإنترنت.

4. المؤهل العلمي للعاملين: جامعيين والتخصصات مختلفة.

النشاطات والبرامج التي تقوم بها إدارة العلاقات العامة:

تقوم بمتابعة كافة النشاطات والبرامج لكل إدارات الجهاز من خلال قسم المراسم حيث تقوم بدور المراسم في هذه البرامج والنشاطات والميزانية كافية، ولا يوجد تداخل في الاختصاصات مع أي إدارة أخرى وهناك تنسيق تام مع الخدمة الوطنية والحاسب الآلي وتوفير بيئة العمل في الصالات مع إدارة الخدمات.

الصعوبات والمشاكل التي تواجه العلاقات العامة بالجهاز؟

1. عدم توفير زي موحد لموظفي العلاقات العامة لأن ذلك يسهل التوجيه والإرشاد لجمهور الخدمة.

2. ضرورة أن يتم دمج الإذاعة الداخلية حتى يسهل عملية توجيه المغتربين داخل الصالات.

3. عدم وجود شبكة تربط الجهاز بالسفارات في الخارج لمعرفة السداد.

العلاقات بالجاليات بالخارج خاصة بالمملكة العربية السعودية:

السعي والإهتمام بمعالجة كافة المشاكل والقضايا لكافة المغتربين وخاصة مقيمي المملكة وذلك من خلال التوجيه والإرشاد ومتابعة القرار (550) حيث نلزم موظفي المساهمة بتقدير (وظيفة الجواز) بذلك تتم إعفاء شريحة كبيرة منهم بعض المغتربين يقومون بالسداد بالسفارات ونقوم بمتابعة السداد عن طريق الفاكس أو الإنترنت وذلك لعدم وجود شبكة تقوم بدور المراسم لكافة رموز الجاليات بالخارج.

تستخدم العلاقات العامة كافة وسائل الاتصال الحديثة للاتصال بجمهور المغتربين.

إدارة الشؤون الثقافية والتعليمية:

أهم نشاطات هذه الإدارة تتمثل في الآتي (الخير، 2019م)

1. إعداد الأسابيع الثقافية بالخارج.
2. إعداد المؤتمرات الخاصة بالمغتربين (قطاعات - مهندسين - أطباء - زراعيين - المرأة والطفل).
3. إعداد المؤتمرات العامة (مؤتمر المغتربين) وعقدت خمسة مؤتمرات والمؤتمر بعد كل أربع سنوات.
4. تجهز المخيمات الشبابية للطلاب الذين يحضروا إلى السودان وربطهم بالوطن.
5. معسكرات الخدمة الوطنية.
6. الاهتمام بقضايا المغتربين التي تطرأ مثل (حرب العراق - أحداث ليبيا - أحداث اليمن).
7. المؤتمرات النسوية (قطاع المرأة).
8. إنشاء جامعة المغتربين.
9. الاتصال بالجهات ذات الصلة بخصوص تعليم أبناء المغتربين (معادلة الشهادة العربية).
10. إصدار خطابات لتخفيف رسوم المغتربين الذين يواجهون صعوبات في الالتحاق بالجامعات السودانية.

مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان:

برزت فكرة المركز من استقراء الواقع السوداني العام بشأن هجرة مختلف شرائح المجتمع السوداني إلى الخارج وأعداد متزايدة من العمالة الأجنبية إلى داخل البلاد، إضافة إلى الهجرة الداخلية المؤثرة على التركيبة السودانية ونمط الحياة صاحب ذلك الأمر قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية تستوجب الدراسة المتعمقة من

أصحاب الخبرة وذوي الاختصاص وتوظيف نتائج الدراسة لصالح قضايا الهجرة(مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان).

رسالة المركز:

تستدعي رسالة المركز أن يسهم في دعم القرار على صعيد جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج والجهاز التنفيذي للدولة، فيما يتعلق بشؤون الهجرة والجاليات والسكان، لذلك يحصر عمله في جانب البحوث الاستراتيجية المالية والإحصائية ذات الصلة بقضايا الاغتراب وعقد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع المراكز الأخرى.

ووفقاً لرسالة المركز وتحقيقاً لأهدافه المتعلقة بدراسات الهجرة وقضايا التنمية جاءت أقسامه كالتالي:

قسم الجاليات والمنظمات الطوعية ودراسات المناطق:

يهتم هذا القسم بشؤون الجاليات والجمعيات والمنظمات والروابط الطوعية خارج السودان ويقوم بكافة العمليات الفنية من رصد وتصنيف وإحصاء واتصال من أجل توفير قاعدة بيانات تضم كافة بيانات الجاليات والروابط والمنظمات السودانية، كما يعمل على خلق قنوات اتصال مباشرة منها عبر الوسائل التقليدية بهدف ربطها تفاعلياً مع قضايا الجهاز.

قسم القضايا المهنية والعمالية وأسواق العمل:

مهمة هذا القسم هي متابعة قضايا أسواق العمل خارجياً، حيث يقوم برصد فرص التوظيف والعمل على فتح نوافذ لاستجلاب الوظائف من المهجر والمنظمات والمؤسسات الدولية وإشراك السفارات السودانية بالخارج إلى جانب بعثات وسفارات ومنظمات التمثيل بالداخل وإتاحة فرص العمل للكادر السوداني، ومتابعة للتدريب والتأهيل مع اقتراح الحلول المناسبة للجهات المختصة(من إصدارات المركز).

قسم البحوث والنشاط الفكري والمؤتمرات:

يعتبر هذا القسم هو العمود الفقري للمركز، حيث يقوم هذا القسم بإجراء البحوث والدراسات الاستراتيجية والاستبانه في مجالات الهجرة وأثرها وانعكاساتها على البيئة الداخلية والتركيبية الثقافية للمهاجر، ويقوم بالتنسيق مع المنظمات المتخصصة والمراكز النظرية وكافة الجهات ذات الصلة والخروج بتوصيات ومن ثم عرض الدراسات على الجهة المستفيدة ونشرها عبر إصدارات المراكز الدورية والالكترونية، بالإضافة إلى المؤتمرات والسمنارات وورش عمل وجلسات تفكيرية وغيرها لتحقيق الأهداف والموجهات العامة التي تضعها القيادة التنفيذية العليا للجهاز.

قسم شؤون الهجرة والتشريعات والسكان:

يعمل هذا القسم على جمع القوانين والتشريع التي تخص الهجرة محلياً وخارجياً خاصة في الدول ذات الكثافة الهجرة السودانية، وتحليلها وتصنيفها وإعدادها في شكل نشرة دورية ربع سنوية أو نصف سنوية تصدر باسم المركز والجهاز، ونشرها في كافة القنوات الإعلامية للجهاز والتمثيل الدبلوماسي وللشعب السوداني بالخارج وذلك حرصاً على تبسيط قوانين الهجرة.

قسم قاعدة بيانات الخبراء ومشاريع الشراكة:

يقضي هذا القسم إنشاء قاعدة بيانات تختص برصد الخبراء السودانيين بالخارج في كل المجالات والتخصصات وتحديثها باستمرار، وامتلاك أدوات الاتصال بهم وربطهم بقضايا الجهاز والمركز بصورة فاعلة والعمل على خلق شراكة ومذكرات تفاهم مع منظمات التمويل الدولية والإقليمية والمحلية، كما يعمل القسم على متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات والبحوث وكافة مخرجات الأقسام وحفظها في الإرشيف وإعداد تقارير دورية عن سير تنفيذها (المصدر نفسه).

قسم المكتبات والتوثيق:

يعمل المركز على تقديم خدمات المعلومات والتوثيق والأرشفة، كما يقوم بتنظيم

الوثائق والكتب والنشرات والدراسات والدوريات.

إصدارات المراكز:

يصدر المركز دورية (آفاق الهجرة) وهي مجلة ربع سنوية تعنى بالهجرة ومتطلباتها. الشراكة مع منظمة الهجرة الدولية:

تم الاتفاق بين جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج ممثلاً في مركز دراسات الهجرة، ومنظمة الهجرة الدولية على تأسيس وتنظيم إدارة ملف الهجرة في السودان من خلال برنامج شامل يعرف بـ (إدارة ملف الهجرة في السودان الذي يحوي على سلسلة من العمليات الإحصائية الدقيقة والدراسات والمسوحات البحثية المنهجية).

استثمارات المغتربين:

حملت الاستراتيجية ربع القرنية شعار استكمال بناء أمة سودانية موحدة، متحضرة، ومتقدمة ومتطورة، الأمر الذي مثل منطلقاً وهدفاً استراتيجياً لجميع المؤسسات بالبلاد وعلى هذا فلم ينفصل جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج عن هذا الهدف وسعى جاهداً فيما يليه على كل الأصعدة من أجل جعل هذا الهدف واقعاً وذلك عبر وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات المنبثقة عن الهدف الكلي للاستراتيجية العامة للدولة (الطيب، 2013م)

فمع تراكم الخبرات في الخارج ورغبة الآلاف من السودانيين في المساعدة والمساهمة في تطوير مجتمعاتهم وأوطانهم ومع تعقيدات الهجرة في عالمنا والمصاعب التي ارتبطت بها ومعدلاتها المتزايدة إلى الوطن كان لابد من إيجاد رؤية يؤسسها المهاجرين والمغتربون بأنفسهم من خلال مرجعية المؤسسة المعنية بالهجرة في السودان (جهاز المغتربين) ومن خلال المعرفة المعاصرة التي تأصلت على المستوى العالمي والإقليمي.

جهاز المغتربين من هذا المنطلق هو ممثل المهاجرين وحامل همومهم وهو القناة

الفاعلة التي تجعل صوتهم مسموعاً داخل وطنهم فيما يتعلق بحقوقهم واستقرارهم وتنظيم هجرتهم وقراءة أحوالهم في مجالات، التعليم، والصحة والعودة والاستقرار والاستثمار والهجرة الراشدة ومعالجة قضايا العمل والانقطاع في المهاجرين وفتح أسواق العمل للعمالة السودانية واستقرار الأسر السودانية العائدة جزئياً والتواصل الثقافي مع الأجيال الناشئة في المهاجر للحفاظ على هويتهم واستيعاب أبناء المهاجرين الذين يعودون للتعليم في السودان تأسيساً على ذلك فقد وضع الجهاز جباية بل أضحي مؤسسة مهمومة بشأن المغتربين وحلحلة مشاكلهم وقضاياهم ليس بالخارج فقط بل وليس أثناء فترة اغترابهم فحسب، حيث قفز الجهاز نوعياً عندما أصبح يلعب دور الشريك الذي يؤمن ويخطط وينفذ للمغترب حال عودته النهائية، وذلك عبر العديد من البرامج منها على الجوانب الاستثمارية والتي حرص الجهاز على تنفيذها عبر العديد من الشركات والتي أنشأت كآلية فاعلة تخدم من أجل هذا الغرض.

ووفقاً لذلك كانت مساهمة الجهاز في هذا الصعيد ما يلي:

1. ساهم الجهاز في العام 1990 في اللجنة العليا التي أعدت قانون الاستثمار في ذات السنة كما وأصبح عضواً في مجلس إدارة الهيئة العليا للاستثمار الأمر الذي تلاه إنشاء إدارة تعنى باستثمارات المغتربين عام 1994م.
2. أصدر السيد رئيس الجمهورية في العام 2000م قرار قضى بتشكيل اللجنة العليا لاستثمارات العاملين بالخارج بهدف توجيه مدخرات المغتربين نحو المشروعات الاستراتيجية للدولة.
3. التسهيلات والحوافز والإعفاءات الجمركية وتشجيع الاستثمارات التخصيصية للمهنيين والعمال والمهاجرين وتقديم العون الفني والمالي والإداري لمشروعات المهاجرين والمغتربين التي ينفذونها بالداخل.

4. استقطاب المدخرات والاستثمارات والاستفادة من فرص النمو المتسارعة في أسواق الوطن الناشئة ورفع ثقافة الاستثمار والادخار لدى المهاجر.
5. تشجيع عمل المغتربين في القطاع الخاص والعام.
6. زيادة فرص السودانيين في أسواق العمل الخارجية بالتدريب والإعداد وبتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية وبالترويج للعمالة الوطنية الماهرة.
7. استقطاب المستثمرين وتشجيع الكيانات الاقتصادية للمهاجرين والمبادرات الفردية في هذا المجال وتوفير البدائل والتمويل الأصغر العقاري والصناعات الصغيرة.
8. تنظيم تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تعود بالفائدة على المغتربين على المدى القصير والبعيد كما تؤمن مستقبه.
9. حل مشاكل المدارس السودانية في الخارج وزيادة تواجدتها لتكديس المنهج السوداني وارتباط الطلاب في الخارج بالتعليم الجامعي في السودان وتقديم المنح للمتميزين منهم.
10. الحد من انتشار الجريمة والتقليل من المخالفات القانونية وسط أبناء في الخارج بدراستها وتفهم دافعها ومكافحتها تربوياً وقانونياً وتأسيس مرجعيات إرشادية طوعية أو رسمية.
11. الحد من الهجرة غير المدروسة ومحاولات الاتجار بالبشر التي تزايدت أخيراً وتقديم الاستشارات للمهاجرين حول خياراتهم المتاحة.
12. عودة المنقطعين في المنافي والموقوفين في السجون والعاطلين عن العمل وتوعية الآخرين للحد من الهجرات اليائسة والضارة التي تدمر سمعة الوطن.
13. حماية حقوق السودانيين العاملين في الخارج وتوفير السند القانوني لهم لمواجهة بيئة العمل المنصفة.

14. تنظيم وتطوير برامج الشراكة بين المؤسسات والكفاءات السودانية في الخارج لنقل الخبرات من خلال اللقاءات الدورية وبرامج التدريب والتعليم المستمر والمؤتمرات ووسائل الاتصال الأخرى.

15. الاهتمام بالترابط الأسري وثقافة الطفل وتعزيز الهوية السودانية للأبناء في المهجر في مواجهة الانقطاع والتغريب الثقافي وما يترتب على ذلك من صراعات وتعييدات أسرية.

16. تطوير أساليب العمل الطوعي للسودانيين العاملين في الخارج والتنسيق مع الجاليات والمنظمات القانونية لإيجاد بيئة سليمة ومنتجة للعمل تعكس طبيعة السودانيين وتسامحهم وارتباطهم ببعضهم البعض.

ثانياً

الإجراءات المنهجية للدراسة

تناولت الباحثة إجراءات البحث ووصف مجتمع البحث وكيفية اختيار عينة البحث وثبات وصدق الاستبانة والأساليب الإحصائية المستخدمة وأدواته المتمثلة في الاستبانة. وتتناول الباحثة بالتحليل والمناقشة ما ورد في إجابات الاستبانة التي تم إعدادها، وتحكيمها وتوزيعها على عينة من مجموعة المغتربين في ثلاث دول (السعودية. قطر. الامارات)، حيث قامت الباحثة بعرض محتوياتها ثم تحليلها ومناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

منهج البحث :

المنهج الذي استخدمته الباحثة هو المنهج الوصفي وأسلوب التحليلي وأهم ما يميّز هذا المنهج أنه يتناول الوصف الدقيق والتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية أو رقمية ثم تحليل الوصف والوصول إلى نتائج.

مجتمع البحث :

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة وفي هذه الدراسة يتكون مجتمع البحث مجموعة المغتربين في ثلاث دول (السعودية. قطر. الامارات)

عينة الدراسة :

العينة التي تم اختيارها لإجراء هذه الدراسة هي العينة (القصدية) نسبة لعدم وجود المعلومات في تلك الفترة كانت غالبية المصادر هي المؤتمرات في تلك الفترة وعددها(210) استبانة وزعت على مجموعة المغتربين بالتساوي في الدول الثلاث (السعودية. قطر. الامارات) لأن هذه الدول تعتبر ذات كثافة عالية من المغتربين وبها وجود نوعي وتوجد بها أكبر كيانات الخبراء والكفاءات وملئت بطريقة صحيحة وتم استرجاعها جميعها.

أداة الدراسة:

تعتبر الاستبانة واحدة من أهم الأدوات التي استعانت بها الباحثة في عملية جمع البيانات، وتعتبر الأداة المسحية الأولى التي تم بها عمل الدراسة الميدانية ، ويتم فيها فحص العينة بطريقة منظمة وتضم الأفكار والآراء والحقائق في إطار موضوع الدراسة وأهدافها. واشتملت الاستبانة على أسئلة عن البيانات الشخصية للعينة ، واشتملت على نوع المفحوص، والعمر ، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، تم هذا بعد التشاور مع البروفيسور ثم عرضها على عدد من المحكمين للتأكد من صلاحيتها وقد أبدوا ملاحظات وقام الباحث على أساسها بإجراء بعض التعديلات والمحكمون هم:

جامعة افريقيا العالمية	بروفسور بدر الدين ابراهيم
جامعة أم درمان الاسلامية	بروفسور منصور عثمان
جامعة القرآن الكريم	دكتور ايمن عبد القادر الفادني
جامعة القرآن الكريم	دكتور طارق ميرغني
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	دكتور عبد المولي موسي
جامعة أمدرمان الاسلامية	دكتور بشري يوسف
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	دكتور المهدي سليمان

تحليل إستمارة البحث وتحكيمها: بعد الفراغ من مرحلة تصميم إستمارة البحث وتحكيمها من قبل الخبراء قامت الباحثة بتوزيعها على عينة الدراسة البالغ عددها 221 مفردة من مجتمع البحث ثم قامت الباحثة بتحليلها مستخدمةً طريقة التحليل الإحصائي (spss) الذي يعتمد على إستخراج النسب المئوية والمتوسط والانحراف المعياري والقيمة الإحتمالية ومربع كاي.

وصف العينة:

1. النوع.
2. الفئة العمرية.
3. المستوى التعليمي.
4. الدولة التي تقيم فيها.

5. الوظيفة.

6. عدد سنوات العمل بالخارج.

7. الحالة الاجتماعية.

8. عدد أفراد الأسرة.

9. هل يعيش أفراد الأسرة معك خارج السودان.

يشمل متغيرات الدراسة وهي المحاور الثمانية خلالها يتم التعرف على فروض البحث ، ويشتمل هذا القسم على (1) عبارة:

جدول رقم (1/5)

محاور الدراسة

م	محاور الدراسة	عدد الفقرات
1	الطرق والدوافع	8
2	العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية	11
3	الجهود الإعلامية	7
4	برامج وأنشطة العلاقات العامة	18
5	الأسئلة المفتوحة	2
	إجمالي العبارات	46

وقد اعتمدت الدراسة في إعداد هذا القسم على مقياس ليكرات (Likart Scale) الخماسي، والذي يتراوح بين (أوافق بشدة - لا أوافق)، وقد تم تصحيح المقياس المستخدم في الدراسة كالاتي:

إعطاء كل درجة من درجات مقياس ليكرات الخماسي وزن ترجيحي كالاتي:أوافق بشدة (5)، أوافق(4)، محايد(3)، لا أوافق(2)، لا أوافق بشدة(1)، وبناءً عليه كلما ارتفع المتوسط عن (3) كانت هنالك موافقة، وكلما قل المتوسط عن (3) كان هنالك عدم موافقة.

تقييم أداة الدراسة:

ويتم تقييم واختبار أدوات القياس من خلال المقاييس التالية:

1. إختبار ثبات أداة الدراسة:

ويقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة) ويستخدم لقياس الثبات معامل

ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) والذي يأخذ قيمةً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر وعلى العكس إذا كان هنالك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح أي أن أي زيادة في معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. وقد تم التأكد من ثبات المقياس بإجراء الإختبار على العبارات لكل فرضية من فرضيات الدراسة كلاً على حده مع حساب معامل الثبات:

جدول رقم (2/5)

معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ

م	محاور الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	الطرق والدوافع	8	77.2%
2	العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية	11	82.2%
3	الجهود الإعلامية	7	63.9%
4	برامج وأنشطة العلاقات العامة	18	64.0%
5	الأسئلة المفتوحة	2	0
	اجمالي العبارات والثبات العام	46	75.5%

من خلال الجدول (2/5) نتائج إختبار الثبات نجد أن قيم معامل ألفا كرونباخ لغالبية محاور الدراسة أكبر من (60%) وتعني أن هذه القيم توفر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع محاور الإستبانة سواء كان ذلك لكل محور على حده أو على مستوى جميع محاور الإستبانة حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (75.5%) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي إعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل النتائج.

تحكيم الإستبانة:

تم إجراء إختبار صدق المحكمين بعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية أسئلته من حيث الصياغة والوضوح والتي قد ترجع أما إلي إختلاف المعاني وفقاً لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلي أخرى حيث قامت الباحثة بعرض الإستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين في هذا المجال والبالغ عددهم (7) محكمين ، لتحليل مضامين عبارات المقاييس ولتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس ثم قبول وتعديل بعض

العبارات وبعد استعادة الإستبيان من المحكمين تم التعديلات التي اقترحت عليها ، وبذلك تم تصميم الاستبانة في صورتها النهائية (انظر الملحق).

جدول رقم (3/5)

بيان الاستبيان

م	البيانات	العدد	النسبة %
1	إستبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	210	%100
2	إستبيانات لم يتم إعادتها	0	%0
3	إستبيانات غير صالحة للتحليل	0	%0
اجمالي الاستبيانات الموزعة		210	%100

وللخروج بنتائج موضوعية ودقيقة قدر الإمكان كان حرص الباحثة على أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة بكل تفاصيلها وذلك من حيث شمولها على الخصائص التالية:
وفيما يلي التوزيع التكراري لخصائص أفراد عينة الدراسة:

خصائص العينة:

أولاً: البيانات الأساسية:

1. توزيع أفراد العينة حسب النوع:

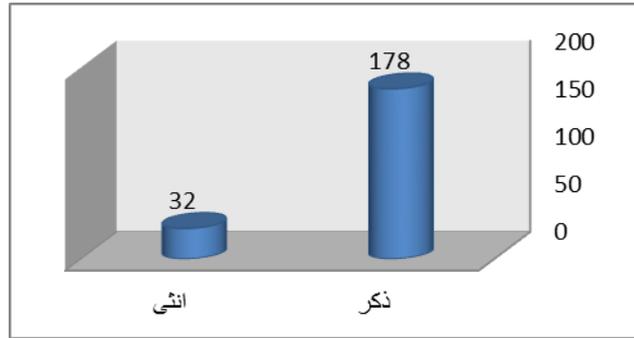
جدول رقم (4/5)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة (%)
ذكر	178	84.8
انثى	32	15.2
المجموع	210	%100

جدول يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع

شكل رقم (1/5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع



يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن عدد الذكور بلغ 178 بنسبة (84%) بينما بلغ عدد الإناث 32 بنسبة (32%) من إجمالي العينة المبحوثة .

متغير النوع لصالح الذكور وتعزوا الباحثة ذلك إلى أن إهتمام الذكور بالهجرة أكثر من إهتمام الإناث لأن الذكور هم الفئة التي تتحمل العبء الإقتصادي غن الأسرة أكثر من الإناث بالتالي حجم الأعباء الإقتصادية والإجتماعية التي تقع على كاهل الذكور أكبر بكثير من الإناث وهذا يفسر لنا ميل الإتجاه نحو الهجرة لدى الذكور أكبر من الإناث.

2. توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية:

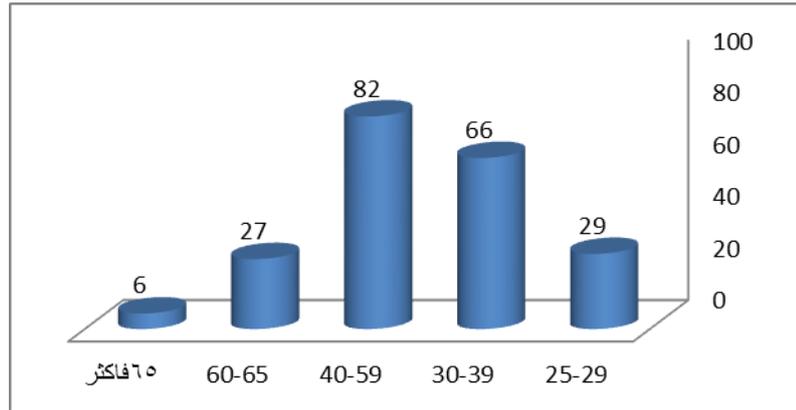
جدول رقم (5/5)

يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة (%)
29-25	29	13.8
39-30	66	31.4
59-40	82	39.0
65-60	27	12.9
65 فأكثر	6	2.9
المجموع	210	%100

شكل رقم (2/5)

يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الفئة العمرية



من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن الفئة العمرية لأفراد العينة قيد الدراسة من عمر (25-29) سنة بلغ عددهم 29 بنسبة مئوية (13.8%) سنة، أما الفئة العمرية من (30-39) سنة بلغ عددهم 66 بنسبة (31.4%)، والفئة العمرية (40-59) بلغ عددهم 82 بنسبة (39.0%)، والفئة العمرية (60-65) بلغ عددهم 27 بنسبة (12.9%)، والفئة العمرية (65) سنة بنسبة 2.9%، وعليه يتضح لنا أن أفراد العينة كانوا في الفئة العمرية الثالثة من عمر (40-59) سنة. وهذا يعني أن هناك خبرات سودانية. من الجدول أعلاه نلاحظ أن أعمار المهاجرين تتركز في الفئة العمرية من عمر (40-59) بلغ عدد 82 بنسبة (39.0%) من العينة باعتبارها سنين العطاء بلا حدود أي أن الهجرة تفضل للفئات العمرية النشطة بينما الأعمار من 60 فما فوق تمثل (12.9%) فقط من العينة وهي فئة هامة وتمثل كفاءات عالية ولكن بالمقارنة مع العمر

تصبح هجرتهم محدودة، أما الفئة من (30-39) فهي الفئة العمرية التي تمثل فترة التأهيل والتدريب .

3. توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

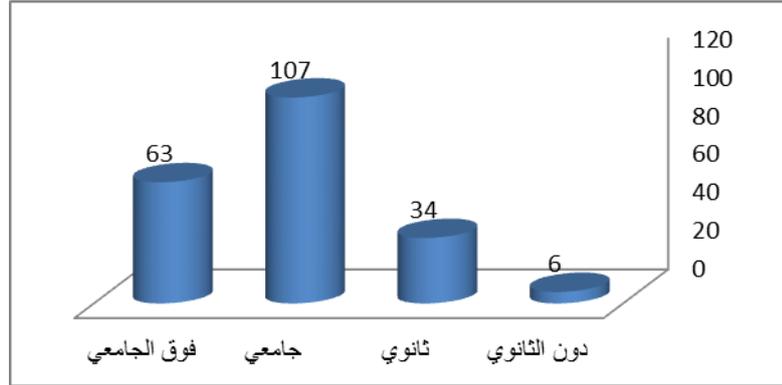
جدول رقم (6/5)

يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المستوى التعليمي

النسبة (%)	التكرار	المستوى التعليمي
2.9	6	دون الثانوي
16.2	34	ثانوي
51.0	107	جامعي
30.0	63	فوق الجامعي
%100	210	المجموع

شكل رقم (3/5)

جدول يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المستوى التعليمي



من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا المستوى التعليمي لأفراد العينة من متطلبات البحث حيث أن المستوى التعليمي لأفراد دون الثانوي بلغ عددهم 6 أفراد بنسبة (2.9%)، والأفراد في مستوى الثانوي نجد أن عددهم 34 بنسبة (16.2%)، والمستوى التعليمي للمستوى الجامعي بلغ عددهم 107 بنسبة (51.0%)، والمستوى التعليمي للأفراد فوق الجامعي بلغ عددهم 63 بنسبة (30.0%)، ويتضح لنا أن غالبية أفراد العينة من المستوى التعليمي الجامعي.

يتميز المهاجرون بحصولهم على الدرجات العلمية وذلك يبين لنا أن هجرة الكفاءات السودانية هجرة تنتقي الخبرة العلمية والشكل أعلاه يوضح النسب حيث أن نسبة المهاجرين الحاصلين على شهادات جامعية في أفراد العينة (51.0) تليها درجة الحاصلين على درجات فوق الجامعي (30.0).

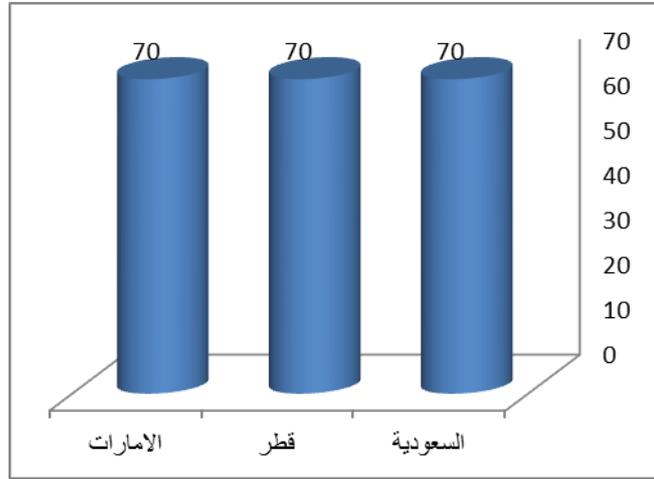
4. توزيع أفراد العينة حسب الدولة التي يقيم فيها:

جدول رقم (7/5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الدولة قيد البحث

الدولة التي تقيم بها	التكرار	النسبة (%)
السعودية	70	33.3
قطر	70	33.3
الإمارات	70	33.3
المجموع	210	%100

شكل رقم (4/5)

يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الدولة قيد البحث



من خلال الجدول والشكل أعلاه يوضح لنا الدولة التي يقيم فيها الفرد حيث مطلب البحث وتم توزيع أفراد العينة حسب الدولة المقيم فيها إلى ثلاث دول (السعودية ، قطر، الإمارات) بالتساوي حيث بلغ عددهم (70 فرد) من كل دول وبنسبة (33%)

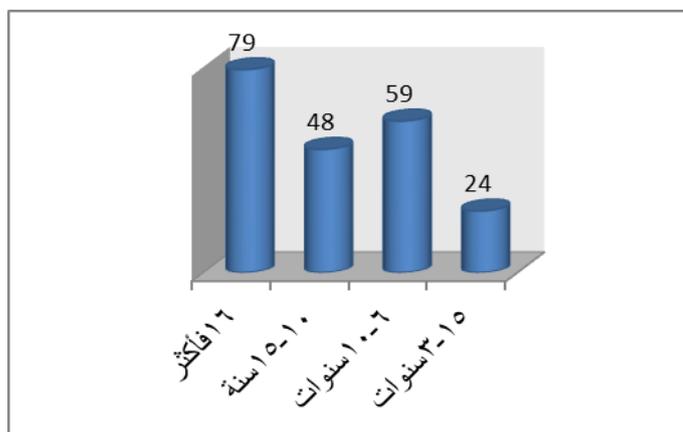
5. توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (9/5)

جدول يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة (%)
3-5 سنوات	24	11.4
6-10 سنوات	59	28.1
10-15 سنة	48	22.9
16 فأكثر	79	37.6
المجموع	210	100%

شكل رقم (5/5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة



من خلال الجدول والشكل أعلاه يوضح سنوات الخبرة لأفراد العينة قيد البحث حيث نجد أن سنوات الخبرة من (3-5) سنوات بلغ عددهم (24) فرد بنسبة (11.4%)، وعدد سنوات الخبرة (6-10) سنوات بلغ عددهم (59) بنسبة (28.1%)، وعدد سنوات الخبرة (11-15) سنة بلغ عددهم (48) بنسبة (22.9%)، وعدد سنوات الخبرة أكثر من (16) سنة بلغ عددهم (79) بنسبة (37.6%)، حيث يتضح لنا أن معظم أفراد العينة لعدد سنوات الخبرة كانت أكثر من 16 عام. وهذا يعني أن الوطن فقد عدد كبير من الخبراء والكفاءات.

يلاحظ أن الجدول يعكس مدى الخبرة العملية الطويلة أي أنهم من ذوي الخبرات العملية الطويلة مما يجعل فقدهم يؤثر علي التنمية ويمكن أن نستنتج أن المهاجرين السودانيين العاملين بالخارج يتمتعون بخبرات مكتسبة من خلال عملهم داخل السودان والعمل خارج السودان بنفس المهنة.

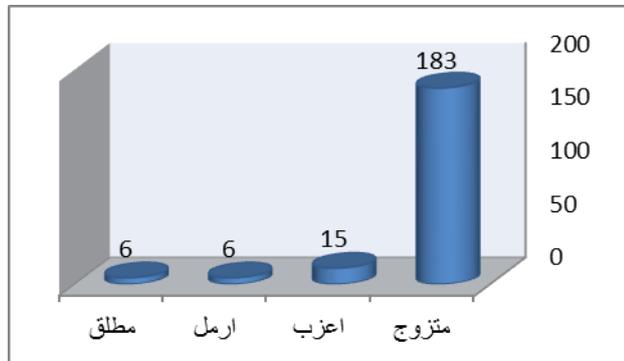
6. توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (10/5)

يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الحالة الاجتماعية

النسبة (%)	التكرار	الحالة الاجتماعية
87.1	183	متزوج
7.1	15	أعزب
2.9	6	أرمل
2.9	6	مطلق
%100	210	المجموع

شكل رقم (6/5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الحالة الاجتماعية



من خلال الجدول والشكل أعلاه يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الحالة الاجتماعية، حيث نجد أن أفراد العينة المتزوجين بلغ عددهم (183) بنسبة (87.1%)، وأفراد العينة غير المتزوجين بلغ عددهم (15) بنسبة (7.1%)، وأفراد العينة الأرملة والمطلقين بلغ عددهم (6) بنسبة متساوية (2.9%)، ومن خلال هذه المخرجات يتبين لنا أن أكثر أفراد العينة وفق الحالة الاجتماعية كانت من المتزوجين. وهذا يعني أن هناك إستقرار للمهاجرين.

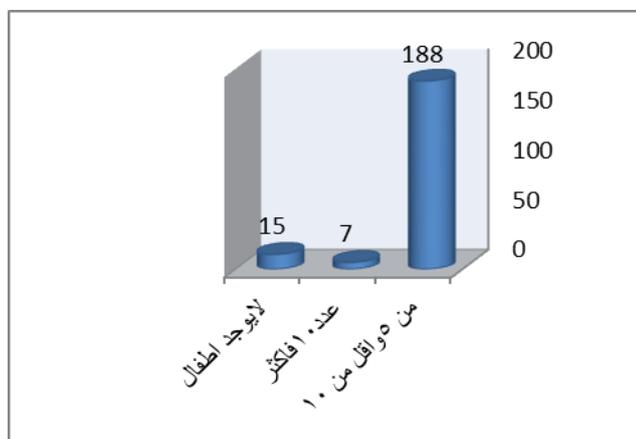
7. توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة:

جدول رقم (11/5)

يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة (%)
من 5 وأقل من 10	188	89.5
عدد 10 فأكثر	7	3.3
لا يوجد أطفال	15	7.1
المجموع	210	%100

شكل رقم (7/5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق عدد أفراد الأسرة



من خلال الجدول والشكل أعلاه يوضح عدد أفراد الأسرة مطلب البحث حيث نجد أن عدد أفراد الأسرة المكونة من (5-10) أفراد بلغ عددهم (188) بنسبة مئوية (89.5%)، وعدد أفراد الأسرة أكثر من (10) أفراد بلغ عددهم (7) بنسبة (3.3%)، وعدد الأفراد الذين لا يوجد لديهم أطفال بلغ عددهم (15) فرد بنسبة (7.1%).

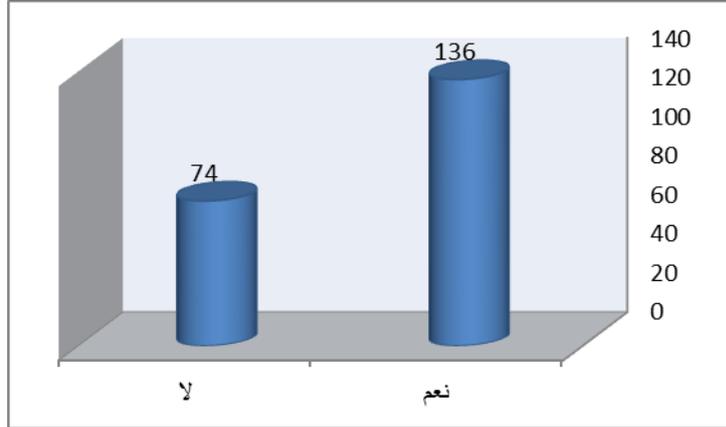
وهذا يعكس إهتمام رب الأسرة باصطحاب الزوجة والأبناء معه في الخارج .

8. توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة التي تعيش مع الفرد في الخارج:

جدول رقم (12/5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق أفراد الأسرة التي تعيش مع الفرد في الخارج

هل تعيش أفراد الأسرة معك في الخارج	التكرار	النسبة (%)
نعم	136	64.8
لا	74	35.2
المجموع	210	%100

شكل رقم (8/5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق أفراد الأسرة التي تعيش مع الفرد في الخارج



من خلال الجدول والشكل أعلاه يوضح لنا إجابات أفراد العينة (هل يعيش أفراد الأسرة مع الأب في الخارج) حيث وجدنا ان إجابات أفراد العينة (نعم) بلغ عددهم (136) بنسبة (64.8%) وإجابات أفراد العينة (لا) بلغ عددهم (74) بنسبة (35%) ، لذلك نجد أن الغالبية العظمى لأفراد العينة كانت إجاباتهم بنعم وهذا من الإيجابيات حتى لا يظهر أثر الهجرة على الأسرة وتنشئة الأطفال في حالة غياب الزوج تضطر الزوجة المقيمة في السودان إلى القيام بدور أساسي وهو الإشراف على شؤون الأسرة بما في ذلك تربية الأطفال مما يتيح للمرأة السلطة وإثبات الذات ، إلا أن هناك تأثيراً سلبياً تمثل في وجود عدد من حالات الطلاق بسبب غياب الزوج سنوات عديدة فتلجأ للانفصال عن طريق القانون.

ثالثاً

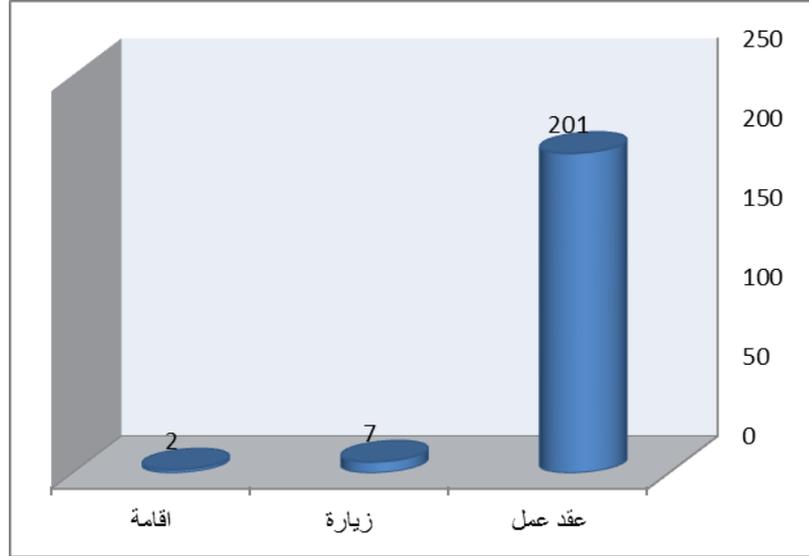
تحليل وتفسير البيانات

1. توزيع أفراد العينة حسب عدد الطرق والدوافع:

جدول رقم (13/5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق عدد الطرق والدوافع

النسبة (%)	التكرار	الطرق والدوافع
95.7	201	عقد عمل
3.3	7	زيارة
1.0	2	إقامة
%100	210	المجموع

شكل رقم (9/5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق عدد الطرق والدوافع



من خلال الجدول والشكل أعلاه يوضح الطرق والدوافع للهجرة حيث أن أفراد العينة من كانت هجرتهم بغرض عقد عمل (201) فرد بنسبة (95.7%)، وأفراد العينة الذين كانت هجرتهم بغرض الزيارة فقط (7) أفراد بنسبة (3.3%)، وأفراد العينة الذين كانت هجرتهم بغرض الإقامة (2) بنسبة (1.0%)، وعليه يتضح لنا أن غالبية أفراد العينة كانت أسباب ودوافع هجرتهم بقصد العمل. هذا يعني أن غالبية الهجرة يعقود عمل قانونية (هجرة رسمية). وليس تهريب، وهذا من الصفات المميزة للسودانيين.

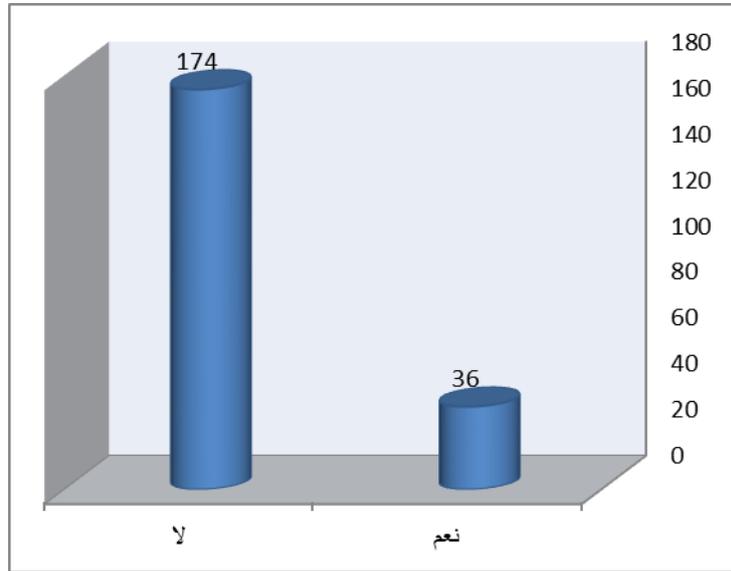
2. توزيع أفراد العينة حسب العمل في مهنة غير المجال:

جدول رقم (14/5)

يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق العمل في مهنة غير المجال

هل سبق وعملت بمهنة غير مجالك؟	التكرار	النسبة (%)
نعم	36	17.1
لا	174	82.9
المجموع	210	%100

شكل رقم (10/5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق العمل في مهنة غير المجال



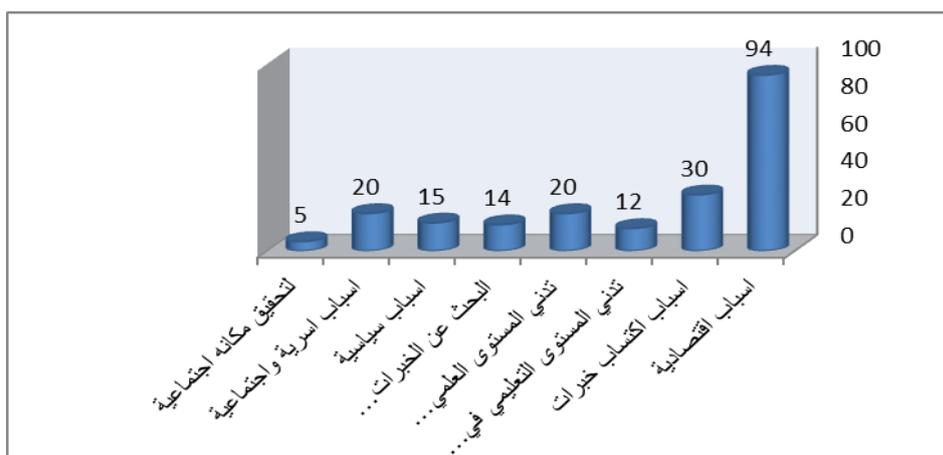
من خلال الجدول والشكل أعلاه يوضح لنا إجابات أفراد العينة حسب السؤال (هل سبق وعملت بمهنة غير مجالك؟)، حيث وجدنا أن إجابات أفراد العينة (نعم) (36) فرد بنسبة (17.1%)، وأفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (لا) (174) بنسبة (82.9%)، وعليه يوضح لنا الجدول والشكل أعلاه أن أكثرية عينة لم يسبق لهم العمل في مجال غير المهنة.

3. توزيع أفراد العينة حسب الأسباب والدوافع وراء الهجرة:

جدول رقم (15/5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الأسباب والدوافع

النسبة (%)	التكرار	ماهي الأسباب والدوافع وراء هجرتك
44.8	94	أسباب اقتصادية
14.3	30	أسباب إكتساب خبرات
5.7	12	تدني المستوى التعليمي في السودان
9.5	20	تدني المستوى العلمي والبحثي في السودان
6.7	14	البحث عن الخبرات والمهارات في مجال التخصص
7.1	15	أسباب سياسية
9.5	20	أسباب أسرية واجتماعية
2.4	5	لتحقيق مكانة اجتماعية
100	210	المجموع

شكل رقم (11/5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الأسباب والدوافع



من خلال الجدول والشكل أعلاه يوضح الأسباب والدوافع وراء الهجرة، حيث نجد أن الأسباب الاقتصادية بلغت (94) بنسبة (44.8%)، وأسباب إكتساب الخبرات بلغ عددهم (30) بنسبة (14.3%)، ومن أسباب الهجرة تدني المستوى التعليمي في السودان عددهم (12) بنسبة (5.7%)، وتدني المستوى العلمي والبحث في السودان بلغ عددهم (20) بنسبة (9.5%)، ومن أسباب الهجرة البحث عن الخبرات والمهارات في مجال التخصص (14) بنسبة (6.7%)، الأسباب السياسية بلغ عددهم (15) بنسبة (7.1%)، والأسباب الأسرية والاجتماعية عددهم (20) بنسبة (9.5%)، والدوافع وراء لتحقيق مكانة اجتماعية بلغ عددهم (5) بنسبة (2.4%)، ومن هذا نخلص إلى أن أسباب الهجرة للخارج تتمثل في سوء الظروف الاقتصادية إذ تمثل

جدول (16/5)

يوضح التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الاولى (العوامل والاسباب الرئيسية للهجرة)

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	
0	0	0	0	2.4	5	9.5	20	88.1	185	تعتبر العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من الأسباب الرئيسية للهجرة.
1.0	2	0	0	2.4	5	18.6	39	78.1	164	فرص الإقامة والاستقرار من أهم عوامل الجذب لهجرة السودانيين بصفة عامة في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى
1.4	3	0	0	1.9	4	23.8	50	72.9	153	الهجرة خارج الوطن بحثاً عن العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية لها نتائج إيجابية.
0.5	1	1.0	2	3.3	7	21.4	45	73.8	155	أحدثت الهجرة تأثيراً سلبياً كبيراً على قطاع الصحة وانعكس ذلك بوضوح على مستوى الصحة في السودان.
0.5	1	2.9	6	5.7	12	22.4	47	68.6	144	أحدثت الهجرة تأثيراً سلبياً كبيراً على قطاع الصحة وانعكس ذلك بوضوح على مستوى التعليم في السودان.
0.5	1	1.0	2	6.2	13	19.0	40	73.3	154	الهجرة خارج السودان

										أضافت لك معارف وخبرات لا يمكن أن تتوفر لك في السودان.
0	0	0.5	1	1.4	3	20.0	42	78.1	164	المقيمون خارج السودان يرغبون في العودة لبلادهم لكنهم لا يشعرون بالإطمئنان على مستقبل حياتهم وأبناءهم.
1.4	3	0	0	2.4	5	15.2	32	81.0	170	ثقافة الهجرة أصبحت واقع يتطلع له الشباب برغبة أكيدة.
0	0	1.4	3	3.3	7	29.5	62	65.7	138	من مزايا الهجرة تعزيز التواصل مع الدول الأخرى لتبادل الخبرات والمعرفة ونقل تجارب الدول.
0.5	1	9.0	19	11.4	24	35.2	74	43.8	92	قوانين الهجرة لا تشجع على الإغتراب وذلك لما فيها من ظلم للمغترب.
0.5	1	4.3	9	3.8	8	25.7	54	65.7	138	الخطاب الموجه للمغتربين من قبل الحكومة السودانية لا يتوافق مع مفاهيم الهجرة وغير مشجع للعودة.
1.4	3	3.3	7	3.8	8	22.4	47	69.0	145	ضعف دور وسائل الإعلام السوداني في تدعيم مواقف وحقوق المغترب.
44.8	94	29.0	61	7.1	15	9.5	20	9.5	20	جهاز المغتربين يعمل بمسؤولية لتسهيل الإجراءات وتوفير الإستحقاقات التي كفلها القانون للمغترب.

1.0	2	3.8	8	10.5	22	27.1	57	57.0	121	أسهمت وسائل الإعلام الجديد في تشكيل الرأي العام حول قضايا الهجرة.
1.4	3	2.9	6	2.9	6	21.9	46	71.0	149	ساهمت عوامل نجاح تجارب المهاجرين الأوائل في تكوين رأي عام إيجابي في التفكير نحو الهجرة لدول الخليج.

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

1. إن المهاجرون يوافقون على العوامل الاقتصادية والسياسية من الأسباب الرئيسية للهجرة بلغت نسبتهم (97.6%) بينما نسبة أفراد العينة غير الموافقين على ذلك (0)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.4%).
2. إن أفراد العينة يوافقون على أن فرص الإقامة والاستقرار من أهم عوامل الجذب لهجرة السودانيين بصفة عامة في المملكة العربية السعودية ودول الخليج بلغت نسبتهم (96.7%) بينما نسبة أفراد العينة غير الموافقين على ذلك (1.0)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.4%).
3. إن أفراد العينة الذين يوافقون على أن الهجرة خارج الوطن بحثاً عن العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية لها نتائج إيجابية بلغت نسبتهم (96.7%) بينما نسبة أفراد العينة غير الموافقين على ذلك (1.3%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.9%).
4. إن معظم أفراد العينة الذين يوافقون على أن الهجرة أحدثت تأثيراً سلبياً كبيراً بلغت نسبتهم (96.7%) بينما نسبة أفراد العينة غير الموافقين على ذلك (1.5%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.3%).
5. إن أفراد العينة الذين يوافقون على أن الهجرة أحدثت تأثيراً سلبياً على قطاع الصحة وانعكس ذلك على مستوى التعليم في السودان بلغت نسبتهم (91.0%) بينما نسبة أفراد العينة غير الموافقين على ذلك (3.4%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5.7%).

6. إن أفراد العينة الذين يوافقون على أن الهجرة أضافت لك المعارف وخبرات لا يمكن أن تتوفر لك في السودان بلغت نسبتهم (92.0%) بينما نسبة أفراد العينة غير الموافقين على ذلك (1.5%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.2%).
7. إن أفراد العينة الذين يوافقون على المقيمون في الخارج يرغبون في العودة لبلادهم، بلغت نسبتهم (98.1%)، بينما نسبة أفراد العينة غير الموافقين على ذلك (0.5%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.4%).
8. إن معظم أفراد العينة يوافقون على أن ثقافة الهجرة أصبحت واقع يتطلع له الشباب بلغت نسبتهم (92.2%)، بينما نسبة أفراد العينة غير الموافقين على ذلك (1.4%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.4%).
9. إن أفراد العينة الذين يوافقون على أن من مزايا الهجرة تعزيز التواصل، حيث بلغ نسبتهم (95.2%) بينما نسبة أفراد العينة غير الموافقين على ذلك (1.4%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.3%).
10. إن أفراد العينة الذين يوافقون على قوانين الهجرة لا تشجع على الإغتراب حيث بلغت نسبتهم (79.0%)، بينما نسبة أفراد العينة غير الموافقين على ذلك (9.5%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.4%).

جدول (17/5)

يوضح الإحصاء الوصفي للعبارات

الترتيب	الدلالة	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
1	أوافق بشدة	.41	4.86	تعتبر العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من الأسباب الرئيسة للهجرة.
3	أوافق بشدة	.55	4.74	فرص الإقامة والإستقرار من أهم عوامل الجذب لهجرة السودانيين بصفة عامة في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى.
4	أوافق بشدة	.59	4.68	الهجرة خارج الوطن بحثاً عن العمل وتحسين الأوضاع الإقتصادية لها نتائج إيجابية.
5	أوافق بشدة	.64	4.67	أحدثت الهجرة تأثيراً سلبياً كبيراً على

				قطاع الصحة وانعكس ذلك بوضوح على مستوى الصحة في السودان.
7	أوافق بشدة	.77	4.56	أحدثت الهجرة تأثيراً سلبياً كبيراً على قطاع الصحة وانعكس ذلك بوضوح على مستوى التعليم في السودان.
6	أوافق بشدة	.686	4.64	الهجرة خارج السودان أضافت لك معارف وخبرات لا يمكن أن تتوفر لك في السودان.
2	أوافق بشدة	.49	4.76	المقيمون خارج السودان يرغبون في العودة لبلادهم لكنهم لا يشعرون بالاطمئنان على مستقبل حياتهم وأبناءهم.
2	أوافق بشدة	.57	4.76	ثقافة الهجرة أصبحت واقع يتطلع له الشباب برغبة أكيدة.
8	أوافق بشدة	.62	4.60	من مزايا الهجرة تعزيز التواصل مع الدول الأخرى لتبادل الخبرات والمعرفة ونقل تجارب الدول
13	أوافق بشدة	.97	4.13	قوانين الهجرة لا تشجع على الإغتراب وذلك لما فيها من ظلم للمغترب.
10	أوافق بشدة	.80	4.52	الخطاب الموجه للمغتربين من قبل الحكومة السودانية لا يتوافق مع مفاهيم الهجرة وغير مشجع للعودة.
9	أوافق بشدة	.836	4.54	ضعف دور وسائل الإعلام السوداني في تدعيم مواقف وحقوق المغترب
12	لا أوافق	2.5	2.23	جهاز المغتربين يعمل بمسؤولية لتسهيل الإجراءات وتوفير الاستحقاقات التي كفلها القانون للمغترب.
12	أوافق	.670	4.23	أسهمت وسائل الإعلام الجديد في تشكيل الرأي العام حول قضايا الهجرة
11	أوافق بشدة	.89	4.37	ساهمت عوامل نجاح تجارب المهاجرين الأوائل في تكوين رأي عام إيجابي في

يتضح من الجدول أعلاه إن العبارات يزيد متوسطها عن (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على العبارة عدا عبارة (جهاز المغتربين يعمل بمسؤولية لتسهيل الاجراء وتوفير الاستحقاقات التي كفلها القانون للمغترب) نجد متوسطها أقل من (3) يدل على عدم الموافقة لهذه العبارة من قبل أفراد العينة.

إختبار الفروض:

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم إستخدام إختبار (كأي تربيع) لدلالة الفروق وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل الوصفي لعبارات الفرضيات.

جدول (18/5)

يوضح اختبار الفروق للفرضية الأولى

العبارة	قيمة مربع كاي	Sig	الدلالة
تعتبر العوامل الاقتصادية والسياسية والإجتماعية من الأسباب الرئيسة للهجرة.	285.0	.000	قبول
فرص الإقامة والإستقرار من أهم عوامل الجذب لهجرة السودانيين بصفة عامة في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى.	331.8	.000	قبول
الهجرة خارج الوطن بحثاً عن العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية لها نتائج إيجابية.	283.9	.000	قبول
أحدثت الهجرة تأثيراً سلبياً كبيراً على قطاع الصحة وانعكس ذلك بوضوح على مستوى الصحة في السودان.	411.5	.000	قبول
أحدثت الهجرة تأثيراً سلبياً كبيراً على قطاع الصحة وانعكس ذلك بوضوح على مستوى التعليم في السودان.	340.6	.000	قبول
الهجرة خارج السودان أضافت لك معارف وخبرات لا يمكن أن تتوفر لك في السودان.	396.9	.000	قبول
المقيمون خارج السودان يرغبون في العودة لبلادهم لكنهم لا يشعرون بالاطمئنان على مستقبل حياتهم	336.0	.000	قبول

			وأبناءهم.
قبول	.000	360.6	ثقافة الهجرة أصبحت واقع يتطلع له الشباب برغبة أكيدة.
قبول	.000	227.0	من مزايا الهجرة تعزيز التواصل مع الدول الأخرى لتبادل الخبرات والمعرفة ونقل تجارب الدول.
قبول	.000	144.2	قوانين الهجرة لا تشجع على الإغتراب وذلك لما فيها من ظلم للمغترب.
قبول	.000	316.3	الخطاب الموجه للمغتربين من قبل الحكومة السودانية لا يتوافق مع مفاهيم الهجرة وغير مشجع للعودة.
قبول	.000	346.0	ضعف دور وسائل الاعلام السوداني في تدعيم مواقف وحقوق المغترب.
قبول	.000	176.9	جهاز المغتربين يعمل بمسؤولية لتسهيل الاجراء وتوفير الاستحقاقات التي كفلها القانون للمغترب.
قبول	.000	229.0	اسهمت وسائل الاعلام الجديد في تشكيل الراي العام حول قضايا الهجرة.
قبول	.000	370.9	ساهمت عوامل نجاح تجارب المهاجرين الأوائل في تكوين رأي عام إيجابي في التفكير نحو الهجرة لدول الخليج.

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (285.0) بمستوى معنوية (5%).
2. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (331.8) بمستوى معنوية (5%).
3. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (283.9) بمستوى معنوية (5%).
4. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (411.5) بمستوى معنوية (5%).
5. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (340.6) بمستوى معنوية (5%).
6. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السادسة (396.9) بمستوى معنوية (5%).
7. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السابعة (336.0) بمستوى معنوية (5%).
8. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثامنة (360.0) بمستوى معنوية (5%).
9. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة التاسعة (227.0) بمستوى معنوية (5%).
10. بلغت قيمة (كأي تربيع) للعبارة العاشرة (144.2) بمستوى معنوية (5%).

بما أن مستوى المعنوية للعبارات السابقة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05).
 هناك دلالة إحصائية بين إجابات العينة في اتجاه الموافقة في كل العبارات أن العامل
 الإقتصادي والسياسي من الأسباب الرئيسية للهجرة حسب الرأي العام للمغتربين كما أحدثت
 الهجرة تأثيراً كبيراً على قطاع الصحة والتعليم مما يتوجب إيجاد الحلول اللازمة .

جدول(19/5)

يوضح التوزيع التكراري لعبارات الثانية(الجهود الإعلامية التي يقوم بها جهاز المغتربين)

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	
0.5	1	4.3	9	3.8	8	25.7	54	65.7	138	الخطاب الموجه للمغتربين من قبل الحكومة السودانية لا يتوافق مع مفاهيم الهجرة وغير مشجع للعودة.
1.4	3	3.3	7	3.8	8	22.4	47	69.0	145	ضعف دور وسائل الإعلام السوداني في تدعيم موافق وحقوق المغترب.
44.8	94	29.0	61	7.1	15	9.5	20	9.5	20	جهاز المغتربين يعمل بمسؤولية لتسهيل الاجراءات وتوفير الاستحقاقات التي كفلها القانون للمغترب.
1.0	2	3.8	8	10.5	22	27.1	57	57.0	121	اسهمت

										وسائل الإعلام الجديد في تشكيل الرأي العام حول قضايا الهجرة.
1.4	3	2.9	6	2.9	6	21.9	46	71.0	149	ساهمت عوامل نجاح تجارب المهاجرين الأوائل في تكوين رأي عام إيجابي في التفكير نحو الهجرة لدول الخليج.

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

1. إن أفراد العينة يوافقون على أن الخطاب الموجه للمغتربين من قبل الحكومة السودانية لا يتوافق مع مفاهيم الهجرة وغير مشجع للعودة حيث بلغ نسبتهم (91.4%) بينما نسبة أفراد العينة غير الموافقين على ذلك (4.7%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.8%).
2. إن أفراد العينة يوافقون على أن ضعف دور وسائل الإعلام السودانية في تدعيم موقف وحقوق المغترب للهجرة حيث بلغ نسبتهم (91.4%) بينما نسبة أفراد العينة غير الموافقين على ذلك (4.7%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.8%).
3. إن أفراد العينة لا يوافقون على أن جهاز المغتربين يعمل بمسؤولية لتسهيل الاجراءات وتوفير الاستحقاقات التي كفلها القانون للمغترب حيث بلغ نسبتهم (73.8%) بينما نسبة أفراد العينة الموافقين على ذلك (19.0%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.1%).
4. إن أفراد العينة يوافقون على إسهامات وسائل الإعلام الجديد في تشكيل الرأي العام حول قضايا الهجرة حيث بلغ نسبتهم (84.1%) بينما نسبة أفراد العينة غير الموافقين على ذلك (1.9%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.5%).

5. إن أفراد العينة الذين يوافقون على أنه أسهمت عوامل نجاح تجارب المهاجرين الأوائل في تكوين رأي عام إيجابي في التفكير نحو الهجرة لدول الخليج حيث بلغ نسبتهم (92.9%) بينما نسبة أفراد العينة غير الموافقين على ذلك (4.3%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.9%).

جدول (20/5)

يوضح اختبار الفروق للفرضية الثانية

العبارة	قيمة مربع كاي	Sig	الدلالة
الخطاب الموجه للمغتربين من قبل الحكومة السودانية لا يتوافق مع مفاهيم الهجرة وغير مشجع للعودة.	316.3	.000	قبول
ضعف دور وسائل الإعلام السوداني في تدعيم مواقف وحقوق المغترب.	346.0	.000	قبول
جهاز المغتربين يعمل بمسؤولية لتسهيل الإجراءات وتوفير الاستحقاقات التي كفلها القانون للمغترب.	176.9	.000	قبول
اسهمت وسائل الاعلام الجديد في تشكيل الرأي العام حول قضايا الهجرة.	229.0	.000	قبول
ساهمت عوامل نجاح تجارب المهاجرين الأوائل في تكوين رأي عام إيجابي في التفكير نحو الهجرة لدول الخليج.	370.9	.000	قبول

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (316.3) بمستوى معنوية (5%).
2. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (346.0) بمستوى معنوية (5%).
3. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (176.9) بمستوى معنوية (5%).
4. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (229.0) بمستوى معنوية (5%).
5. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (370.9) بمستوى معنوية (5%).

بما أن مستوى المعنوية للعبارات السابقة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05). فإن هناك دلالة إحصائية بين إجابات العينة في اتجاه الموافقة في كل العبارات إن هناك جهود إعلامية يقوم بها جهاز المغتربين ، ومن خلال الجدول أعلاه يمكننا القول إن وسائل الإعلام الجديد أسهمت في تشكيل الرأي العام حول قضايا الهجرة كما يمكننا من خلال الجدول أعلاه

توضيح الفرضية القائلة على(هناك عوامل ساهمت من خلال تجارب المهاجرين الأوائل في تكوين راي عام وإيجابي في التفكير نحو الهجرة لدول الخليج).

جدول (21/5)

يوضح الإحصاء الوصفي للعبارات

الترتيب	الدلالة	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
1	أوافق	.670	3.55	إلى أي حد أنت راض عن الخدمات التي يقدمها الجهاز لشخصكم في بلاد المهجر.

يتضح من الجدول أعلاه أن العبارة يزيد متوسطها عن (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على العبارة عدا عبارة (الرضا الذي يقدمه جهاز المغتربين).

جدول(22/5)

يوضح إختبار الفروض للعبارة(إلى أي حد أنت راض عن الخدمات التي يقدمها الجهاز

لشخصكم في بلاد المهجر)

الدلالة	Sig	قيمة مربع كاي	العبارة
قبول	.000	299.2	إلى أي حد أنت راض عن الخدمات التي يقدمها الجهاز لشخصكم في بلاد المهجر.

نجد أن قيمة (كاي تربيع) 299.2 بمستوى معنوية (0.00) وهذه القيمة أقل من (0,05) أي فإن هناك دلالة إحصائية بين إجابات العينة في إتجاه الموافقة في كل العبارات أن هناك قبول عن الخدمات التي يقدمها جهاز المغتربين في بلاد المهجر.

جدول (23/5)

يوضح التوزيع التكراري لعبارة الثالثة (برامج وأنشطة العلاقات العامة بجهاز المغتربين)

العبارة	دائماً		أحياناً		نادراً		لا يوجد	
	النسبة (%)	التكرار						
مستوى التنسيق مع وزارة الخارجية في رعاية المغتربين.	3.8	8	36.2	76	78	48	22.9	

الجدول (23/5) يوضح البرامج والأنشطة للعلاقات العامة بجهاز المغتربين ، حيث نجد أن أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (دائماً) بلغ عددهم 8 بنسبة (3.8%) والذين كانت (أحياناً) عددهم 76 بنسبة (36.2%) والذين كانت نادراً.

جدول (24/5)

يوضح الإحصاء الوصفي للعبارة

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة	الترتيب
مستوى التنسيق مع وزارة الخارجية في رعاية المغتربين.	2.79	.83	أحياناً	1

يتضح من الجدول أعلاه إن العبارة يزيد متوسطها يقل عن (3) وهذه النتيجة تدل على قبول أفراد العينة على العبارة (مستوى التنسيق مع وزارة الخارجية في رعاية المغتربين).

جدول (25/5)

يوضح اختبار الفروض للعبارة لمعرفة التنسيق مع وزارة الخارجية في رعاية المغتربين

العبارة	قيمة مربع كاي	Sig	الدلالة
مستوى التنسيق مع وزارة الخارجية في رعاية المغتربين	61.0	.000	قبول

نجد أن قيمة (كاي تربيع) 61.0 بمستوى معنوية (0.00) ، وهذه القيمة أقل من (0,05) أي فإن هناك دلالة إحصائية بين إجابات العينة في اتجاه الموافقة أنه (لم يكن هناك مستوى تنسيق مع وزارة الخارجية في رعاية المغتربين).

جدول(26/5)

يوضح التوزيع التكراري لعبارات الثالثة(برامج وأنشطة العلاقات العامة بجهاز المغتربين) يقدم جهاز المغتربين بالداخل والخارج البرامج والأنشطة التالية:

العبارة	دائماً		أحياناً		نادراً		لا يقدم	
	النسبة (%)	التكرار						
برامج ثقافية وإجتماعية.	4.3	9	53.8	113	24.3	51	17.7	37
مؤتمرات، ندوات، حلقات.	23.8	50	31.9	67	27.1	57	17.2	36
احتفالات ومناسبات.	6.7	14	36.2	76	43.3	91	13.8	29
برامج الشراكة ونقل المعرفة والتقانة.	5.2	11	36.7	77	28.6	60	29.5	62
تبادل ثقافي مع دول الإقامة.	2.4	5	18.6	39	25.7	54	53.3	112

الجدول أعلاه يوضح البرامج والأنشطة للعلاقات العامة بجهاز المغتربين، حيث نجد أن أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (دائماً) في عبارة البرامج ثقافية وإجتماعية بلغ عددهم (9) بنسبة (4.3%)، والذين كانت (أحياناً) عددهم (113) بنسبة (53.8%)، والذين كانت (نادراً) (51) بنسبة (24.3%)، والإجابات (لا يقدم) عددهم (37) بنسبة (17.7%).

إن أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (دائماً) في عبارة البرامج مؤتمرات، ندوات، حلقات بلغ عددهم (50) بنسبة (23.8%)، والذين كانت (أحياناً) عددهم (67) بنسبة (31.9%)، والذين كانت (نادراً) (57) بنسبة (27.1%)، والإجابات (لا يقدم) عددهم (36) بنسبة (17.2%).

إن أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (دائماً) في عبارة احتفالات ومناسبات بلغ عددهم (14) بنسبة (6.7%)، والذين كانت (أحياناً) عددهم (76) بنسبة (36.2%)، والذين كانت (نادراً) (91) بنسبة (43.3%)، والإجابات (لا يقدم) عددهم (29) بنسبة (13.8%).

أما أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (دائماً) في عبارة برامج الشراكة ونقل المعرفة والتقانة بلغ عددهم (11) بنسبة (5.2%)، والذين كانت (أحياناً) عددهم (77) بنسبة (36.6%)، والذين كانت (نادراً) (60) بنسبة (28.6%)، والإجابات (لا يقدم) عددهم (60) بنسبة (29.5%).

أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (دائماً) في عبارة تبادل ثقافي مع دول الإقامة بلغ عددهم (5) بنسبة (2.4%)، والذين كانت (أحياناً) عددهم (39) بنسبة (18.6%)، والذين كانت (نادراً) (25) بنسبة (25.7%)، والإجابات (لا يقدم) عددهم (112) بنسبة (53.3%).

جدول (27/5)

يوضح الإحصاء الوصفي للعبارات

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة	الترتيب
برامج ثقافية واجتماعية	2.9	3.3	أحياناً	2
مؤتمرات ندوات حلقات	2.6	23.	أحياناً	3
إحتفالات ومناسبات	2.6	.80	أحياناً	3
برامج الشراكة ونقل المعرفة والتقانة	2.8	.91	أحياناً	4
تبادل ثقافي مع دول الإقامة	3.3	.85	دائماً	1

يتضح من الجدول أعلاه أن هنالك عبارة يزيد متوسطها عن (3)، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على العبارة عبارة (تبادل ثقافي مع دول الإقامة)، أما بقية العبارات يقل متوسطها عن (3)، وهذا يدل على عدم الموافقة لهذه العبارة من قبل أفراد العينة

جدول (28/5)

يوضح اختبار الفروض للعبارات على إن جهاز المغتربين يقدم برامج وأنشطة بالداخل والخارج

العبارة	قيمة مربع كاي	Sig	الدلالة
برامج ثقافية واجتماعية	264.6	.000	قبول
مؤتمرات ندوات حلقات.....	61.3	.000	قبول
احتفالات ومناسبات	77.5	.000	قبول
برامج الشراكة ونقل المعرفة والتقانة	47.0	.000	قبول
تبادل ثقافي مع دول الإقامة	9113.	.000	قبول

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (264.6) بمستوى معنوية (5%).
2. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (61.3) بمستوى معنوية (5%).

3. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (77.5) بمستوى معنوية (5%).
4. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (47.0) بمستوى معنوية (5%).
5. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (113.9) بمستوى معنوية (5%).

بما أن مستوى المعنوية للعبارات السابقة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05). فإن هناك دلالة إحصائية بين إجابات العينة في اتجاه الموافقة في كل العبارات أن جهاز المغتربين يقدم البرامج والأنشطة بالداخل والخارج.

جدول (29/5)

يوضح التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة (برامج وأنشطة العلاقات العامة بجهاز المغتربين)

درجة استخدام جهاز المغتربين لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة في تعزيز مفاهيم الهجرة الخارجية.

العبارة	دائماً		أحياناً		نادرًا		لا يستخدم	
	النسبة (%)	التكرار						
الصحافة الداخلية.	4.9	4	30.5	64	40.0	84	27.6	58
الصحافة الخارجية.	4.3	9	19.0	40	27.1	57	49.5	104
الإذاعات بالسودان.	2.9	6	29.0	61	39.0	82	29.0	61
الإذاعات الخارجية.	3.8	8	15.7	33	37.1	78	43.3	91
التلفزيون بالسودان.	9.1	19	26.2	55	36.7	77	28.0	59
التلفزيون الخارجية.	12.4	26	31.4	66	29.5	62	26.7	56
الاتصال الإلكتروني.	4.3	9	14.3	30	30.0	63	51.4	108
المطبقات والنشرات.	2.9	6	23.8	50	25.7	54	47.6	100
المجلات والصحف الداخلية.	4.8	10	24.8	52	31.9	67	38.6	81
النشرات الدورية.	4.8	10	29.5	62	29.0	61	36.7	77
المواقع على الشبكة بالخارج.	3.3	7	12.9	27	37.1	78	46.7	98
المواقع على الشبكة بالداخل.	1.4	3	14.3	30	31.9	67	52.4	110

الجدول أعلاه يوضح البرامج والأنشطة للعلاقات العامة بجهاز المغتربين من حيث وسائل الإعلام والاتصال الحديثة في تعزيز مفاهيم الهجرة الخارجية نجد أن أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (دائماً) في استخدام الصحافة الداخلية بلغ عددهم 4 بنسبة (4.9%)، والذين كانت إجاباتهم (أحياناً) عددهم 64 بنسبة (30.5%)، والذين كانت إجاباتهم (نادراً) 84 بنسبة (40.0%)، والإجابات (لا يستخدم) عددهم 58 بنسبة (27.6%).

أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (دائماً) في استخدام الصحافة الخارجية بلغ عددهم 9 بنسبة (4.3%)، والذين كانت إجاباتهم (أحياناً) عددهم 40 بنسبة (19.0%)، والذين كانت إجاباتهم (نادراً) 57 بنسبة (27.1%)، والإجابات (لا يستخدم) عددهم 104 بنسبة (49.5%).

نجد أن أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (دائماً) في استخدام الإذاعات بالسودان بلغ عددهم 6 بنسبة (2.9%)، والذين كانت إجاباتهم (أحياناً) عددهم 61 بنسبة (29.0%)، والذين كانت إجاباتهم (نادراً) 82 بنسبة (30.0%)، والإجابات (لا يستخدم) عددهم 61 بنسبة (29.0%).

أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (دائماً) في استخدام الإذاعات الخارجية بلغ عددهم 8 بنسبة (3.8%)، والذين كانت إجاباتهم (أحياناً) عددهم 33 بنسبة (15.7%)، والذين كانت إجاباتهم (نادراً) 78 بنسبة (37.1%)، والإجابات (لا يستخدم) عددهم 91 بنسبة (43.3%).

إجابات مستخدمي التلفزيون بالسودان (دائماً) بلغ عددهم 19 بنسبة (9.1%)، والذين كانت إجاباتهم (أحياناً) عددهم 55 بنسبة (26.2%)، والذين كانت إجاباتهم (نادراً) 77 بنسبة (36.7%)، والإجابات (لا يستخدم) عددهم 59 بنسبة (28.0%).

أما إجابات مستخدمي تلفزيون الخارجية (دائماً) بلغ عددهم 26 بنسبة (12.4%)، والذين كانت إجاباتهم (أحياناً) عددهم 66 بنسبة (31.4%)، والذين كانت إجاباتهم (نادراً) 62 بنسبة (29.5%)، والإجابات (لا يستخدم) عددهم 56 بنسبة (26.7%).

أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (دائماً) في استخدام الاتصال الإلكتروني بلغ عددهم 9 بنسبة (4.3%)، والذين كانت إجاباتهم (أحياناً) عددهم 30 بنسبة (14.3%)، والذين كانت إجاباتهم (نادراً) 63 بنسبة (30.0%)، والإجابات (لا يستخدم) عددهم 108 بنسبة (51.4%).

إجابات أفراد العينة في استخدام المطبقات والنشرات (دائماً) بلغ عددهم 6 بنسبة (2.9%)، والذين كانت إجاباتهم (أحياناً) عددهم 50 بنسبة (23.8%)، والذين كانت إجاباتهم (نادراً) 54 بنسبة (25.7%)، والإجابات (لا يستخدم) عددهم 100 بنسبة (47.6%).

أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (دائماً) في استخدام المجلات والصحف الداخلية بلغ عددهم 10 بنسبة (4.8%)، والذين كانت (أحياناً) عددهم 52 بنسبة (24.8%)، والذين كانت (نادراً) 67 بنسبة (31.9%)، والإجابات (لا يستخدم) عددهم 81 بنسبة (38.6%).

إجابات أفراد العينة في استخدام النشرات الدورية (دائماً) بلغ عددهم 10 بنسبة (4.8%)، والذين كانت (أحياناً) عددهم 62 بنسبة (29.5%)، والذين كانت (نادراً) 61 بنسبة (29.0%)، والإجابات (لا يستخدم) عددهم 77 بنسبة (36.7%).

أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (دائماً) في استخدام المواقع على الشبكة بالخارج بلغ عددهم 7 بنسبة (3.3%)، والذين كانت (أحياناً) عددهم 27 بنسبة (12.9%)، والذين كانت (نادراً) 78 بنسبة (37.1%)، والإجابات (لا يستخدم) عددهم 98 بنسبة (46.7%).

أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (دائماً) في استخدام المواقع على الشبكة بالداخل بلغ عددهم 3 بنسبة (1.4%)، والذين كانت (أحياناً) عددهم 30 بنسبة (14.3%)، والذين كانت (نادراً) 67 بنسبة (31.9%)، والإجابات (لا يستخدم) عددهم 110 بنسبة (52.4%).

من هذا يتبين لنا أن المغتربون السودانيون يتابعون الوسائل المقروءة أحياناً نسبة لظروفهم وانشغالهم.

جدول (30/5)

يوضح الإحصاء الوصفي للعبارات

الترتيب	الدلالة	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
5	أحياناً	3.8	2.9	الإذاعات بالسودان
2	دائماً	.84	3.2	الإذاعات الخارجية
1	دائماً	7.8	33.	الاتصال الإلكتروني
4	دائماً	.89	3.1	المطبقات والنشر
3	دائماً	1.9	3.0	المجلات والصحف
6	أحياناً	3.9	2.9	النشرات اليومية
2	دائماً	.81	3.2	المواقع على الشبكة بالخارج
1	دائماً	.77	3.3	المواقع على الشبكة بالداخل

من الجدول أعلاه نجد أن العبارات التي يزيد متوسطها عن (3) تدل على موافقة أفراد العينة على العبارات أما العبارات التي تقل عن (3) تدل على القبول فقط.

جدول (31/5)

يوضح اختبار الفروق للعبارات درجة استخدام جهاز المغتربين لوسائل الإعلام الحديثة في تعزيز مفاهيم الهجرة الخارجية

العبارة	قيمة مربع كاي	Sig	الدلالة
تبادل ثقافي	9113.	.000	قبول
الإذاعات بالسودان	66.8	.000	قبول
الإذاعات الخارجية	85.5	.000	قبول
الاتصال الإلكتروني	106.4	.000	قبول
المطبقات والنشر	84.3	.000	قبول
المجلات والصحف	53.8	.000	قبول
النشرات اليومية	48.9	.000	قبول
المواقع على الشبكة بالخارج	103.6	.000	قبول
المواقع على الشبكة بالداخل	123.2	.000	قبول

جدول (35) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية (الجهود الإعلامية التي يقوم بها جهاز المغتربين)

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (113.9) بمستوى معنوية (5%).
2. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (66.8) بمستوى معنوية (5%).
3. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (85.5) بمستوى معنوية (5%).
4. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (106.4) بمستوى معنوية (5%).
5. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (84.4) بمستوى معنوية (5%).
6. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (53.8) بمستوى معنوية (5%).
7. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (48.9) بمستوى معنوية (5%).

8. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (103.6) بمستوى معنوية (5%).

9. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (123.2) بمستوى معنوية (5%).

بما أن مستوى المعنوية للعبارات السابقة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05).
هناك دلالة إحصائية بين إجابات العينة في إتجاه الموافقة في كل العبارات (أن جهاز المغتربين
يقدم البرامج والأنشطة في الداخل والخارج)

جدول (32/5)

يوضح التوزيع التكراري للرأي حول المشروعات والخدمات التي تقدمها الدولة عن طريق جهاز
المغتربين

العبارة	خدمات كافية		محدودة		قليلة		لا يوجد	
	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار
ما هو رأيك في المشروعات والخدمات التي تقدمها الدولة عن طريق جهاز المغتربين.	1.4	3	12.4	26	42.4	89	43.8	92

الجدول أعلاه يوضح الرأي حول المشروعات والخدمات التي تقدمها الدولة عن طريق جهاز المغتربين حيث نجد أن أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم (خدمات كافية) بلغ عددهم 3 بنسبة (1.4%)، والذين كانت (محدودة) عددهم 26 بنسبة (12.4%)، والذين كانت إجاباتهم قليلة 89 بنسبة (42.4%)، وأصحاب الإجابات (لا توجد) 92 بنسبة (43.8%). وهذا يشير الى ضرورة تحسين مستوى الخدمات الموجودة.

جدول (33/5)

يوضح الإحصاء الوصفي للعبارة

الترتيب	الدلالة	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
1	دائماً	.73	3.2	ما هو رأيك في المشروعات والخدمات التي تقدمها الدولة عن طريق جهاز المغريين.

يتضح من الجدول أعلاه أن العبارات يزيد متوسطها عن (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على العبارة عدا عبارة (ما هو رأيك في المشروعات والخدمات التي تقدمها الدولة عن طريق جهاز المغريين) نجد متوسطها 3.2

جدول(34/5)

يوضح اختبار الفرضية الرابعة (مشروعات وخدمات تقدمها الدولة عن طريق جهاز المغريين)

الدلالة	Sig	قيمة مربع كاي	العبارة
قبول	.000	115.1	ما هو رأيك في المشروعات والخدمات التي تقدمها الدولة عن طريق جهاز المغريين.

نجد أن قيمة (كاي تربيع) 115.1 بمستوى معنوية (0.00)، وهذه القيمة أقل من (0,05) أي أن هناك دلالة إحصائية بين إجابات العينة في اتجاه الموافقة وأن هناك (مشروعات وخدمات تقدمها الدولة عن طريق جهاز المغريين).

الخاتمة

تتضمن على:

النتائج

التوصيات

المراجع

الملاحق

الخاتمة

إستهدفت هذه الدراسة موضوعاً هاماً للبحث في الأسباب الإقتصادية دوراً بارزاً في دفع الأيدي العاملة للهجرة الخارجية، كما أن سبب هجرة الكفاءات العلمية عدم وجود التقنيات الحديثة والمعامل المجهزة، وأيضاً ضيق سوق العمل، وأصبحت الهجرة ممنهجة، فهناك عوامل طاردة وجاذبة، ومن الملاحظ أن هناك تحولاً في إتجاه الهجرة، وتزايد عدد المهاجرين إلى المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر.

النتائج:

من خلال التقصي؛ توصلَ البحثُ للعديد من النتائج التي أشارت إليها الدراسة، وأكدت عليها الفروضُ، ونتائج الدراسة الميدانية، وهي كالاتي:

1. أشارت الدراسة الى أن هناك تأثيراً إيجابياً للهجرة، ويتمثل في تحسين الظروف المعيشية لغالبية المهاجرين.
2. أكدت الدراسة أن العمل كان هو دافع معظم أفراد العينة.
3. أظهرت الدراسة أن معظم افراد العينة لم يسبق لهم العمل في مجال غير المهنة.
4. أشارت الدراسة إلى أن أكثر أفراد العينة كانت هجرتهم بسبب الظروف الإقتصادية.
5. أكدت الدراسة أن الغالبية العظمى من العينة يوافقون أن المقيمين في الخارج، يرغبون في العودة لبلادهم.
6. أثبتت الغالبية العظمى من العينة بأن ثقافة الهجرة أصبحت واقعاً، يتطلع له الشباب.
7. وافقت غالبية أفراد العينة على أن من مزايا الهجرة، تعزيزُ التواصلِ بين الشعوب.
8. هناك دلالة إحصائية في اتجاه الموافقة في كل العبارات أن العامل الاقتصادي، والسياسي من الأسباب الرئيسة للهجرة، موافقةً بذلك نتائج البحث النظرية.
9. اتفقت كلمة أكثرية أفراد العينة على ضعف دور وسائل الإعلام السودانية في تدعيم موقف المغترب، وحقوقه.
10. أكدت الغالبية من أفراد العينة بأن جهاز المغتربين يؤخر الإجراءات الإدارية، وتوفير الاستحقاقات التي كفلها القانون للمغترب.

11. وافقت غالبية أفراد العينة على أن تجارب المهاجرين الأوائل أسهمت في تكوين رأي عام إيجابي نحو الهجرة لدول الخليج.

ثانياً: أهم التوصيات:

وبناء على النتائج؛ أوصت الدراسة بالآتي:

1. ضرورة اهتمام جهاز المغتربين بتصحيح الصورة الذهنية عن السودان.
2. الاعتناء التام بقياس الرأي العام للمغتربين، وعكسه للدولة؛ لمعالجة قضاياهم.
3. الحاجة الملحة إلى وضع برامج للتنمية المستدامة؛ للحد من الهجرة للأسباب الاقتصادية، ودعم الاستقرار السياسي الذي من أسبابه الاستقرار الأمني.
4. التأسيس لبنية اقتصادية تقوم على مشروعات تنموية ذات كفاية عالية من شأنها الحد من هجرة الشباب الباحثين عن العمل في الخارج.
5. إحكام التواصل، والتنسيق بين الجهات ذات الصلة، والعلاقة ببرامج المغتربين، وأنشطتهم، والزيارات المنتظمة (لقاءات دورية) لهم في مهاجرهم المختلفة، واعتماد قنوات تواصل ثابتة معهم.
6. التأكيد على تحديث قاعدة البيانات عمل مسح شامل للسودانيين العاملين بالخارج؛ لمعرفة أعدادهم، ومهنتهم، وتحديد مستويات دخولهم، والعمل على جذب مدخراتهم (دول الكثافة العالية: السعودية/الامارات/قطر).
7. الاهتمام بالأجيال، وتوفير المادة الخاصة التي تربطهم بالوطن والأندية، والكيانات، والروابط، والجمعيات، والمراكز الثقافية، والمدارس السودانية، ومراكز الامتحانات بالخارج، وتفعيل دور الملحقيات العمالية؛ لتكون بمسمى ملحقيات هجرية.
8. الاستفادة من العملات الصعبة، والمدخرات التي يحولها المغتربون للبلاد، سواءً في شكل سلع، أو مشروعات إنمائية، أو خدمية.
9. تقديم الامتيازات، وتشجيع المغتربين؛ للاستثمار في الداخل.

10. بذل المزيد من الجهد بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني؛ بنشر ثقافة السّلام، وإرساء قواعد الوطنية.
11. من المستحسن من الحكومة السودانية مراجعة هياكل الأجور، وتنظيم الحوافز من وقت لآخر؛ بحيث يقلل من هجرة الكفاءات، والقوى العاملة.
12. من المستحسن من جهاز المغتربين تشجيع العودة للوطن؛ بتقديم الإعفاءات الجمركية، وتسهيل الإجراءات؛ بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، والعلاقة.
13. من المستحسن من وسائل الإعلام السودانية تدعيم موقف المغترب، وحقوقه، وتشجيعهم للعودة، وعلى جهاز المغتربين يقدم البرامج، والأنشطة بالداخل، والخارج؛ لرفع الحسّ الوطنيّ.
14. تقديم الامتيازات المالية، والاجتماعية، في أجهزة البحث العلمي، ومؤسساته.
15. توفير البيئة المهنية؛ لتقلل من هجرة الكوادر المهنية، المتخصصة.
16. الاهتمام بالعلماء، والمفكرين، واستغلال طاقتهم؛ للمساعدة على التخطيط، والتنفيذ، واتخاذ القرارات السليمة المدعومة بالعلم، والأخذ بتوصيات المؤتمرات، والملتقيات، التي تُقام في الخارج في مهاجرهم المختلفة، بالإضافة للأخرى التي تُقام حين العودة بالداخل.
17. دعم الصندوق الوطني؛ لدعم العودة؛ للقيام بمهامه بالصورة المطلوبة، وبناء شركات ذكية تعمل على تأسيس مشروعات؛ تحقق أهداف الجهاز، وتطلعات المغتربين.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

القرآن الكريم

السنة النبوية

ثانياً: المعاجم

ثالثاً: المراجع:

الكتب:

1. إبراهيم أحمد إبراهيم، هجرة الأدمغة العربية حالة السودان، وزارة القوى العاملة.
2. إبراهيم امام، أصول الإعلام الاسلامي وتطبيقاته العملية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002م.
3. إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال بالجماهير، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003م.
4. إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م.
5. ابن منظور جمال الدين مكرم الأنصاري ابن منظور، لسان العرب، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
6. أبو عبد الله محمد أحمد القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط2، 1964م.
7. أبو فيصل البدراني، أحكام الهجر والهجرة في الإسلام، المكتبة الشاملة الإصدار الثاني، بلا تاريخ ولا دار نشر.
8. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ. 1987م.
9. أحمد اسماعيل عبود: اتجاه طلبة الجامعة نحو الهجرة إلى خارج الوطن، مجلة الفتح، جامعة بغداد، العدد68، يناير، 2016م.
10. أحمد محمد الكبيسي وحسن سعيد سليمان،
11. آدم أبو بكر آدم: التحليل الإحصائي لمعرفة أسباب هجرة الكفاءات والكوادر السودانية للخارج. جامعة الخرطوم، 2005م.
12. إسحاق القطب، النحو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980م.

13. أسعد روق، موسوعة علم النفس، بيروت، مطابع الشرق، 1973م.
14. إسماعيل بن عمر بن كثير: تفسير القرآن العظيم، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1999م.
15. إسماعيل سعد، الاتصال والرأي العام، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1989م.
16. إسماعيل علي سعد، الاتصال والرأي العام مبحث في القوة والأيدولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979م.
17. إسماعيل، علي، 1990م، الجغرافيا العامة، موضوعات مختارة، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
18. بلميمون عبد النور: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2015.
19. تقارير صادرة عن أعمال المؤتمر السنوي السادس للعلوم الاجتماعية والإنسانية بعنوان الهجرة والشباب العربي، الهجرة والمستقبل، المنعقد بين 18-20 مارس 2017م، الدوحة، مجلة عُمران، العدد22، خريف 2017م.
20. جمال مجاهد: الرأي العام وطرق قياسه، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2005م.
21. حجازي، غادة (2014م) هجري الشباب الفلسطيني إلى الخارج (الأسباب - المخاطر - الحلول) تاريخ الاطلاع: 16 فبراير 2016م، الموقع: <http://ppc.plo.ps/ar/home>
22. الحديدي، 2004.
23. حسن المطيري: الاستخدامات السياسية لمواقع التواصل الاجتماعي تويتر.
24. حسنين شفيق: مواقع التواصل الاجتماعي أدوات ومصادر التغذية الإعلامية، القاهرة، دار الفكر، 2014م.
25. حمدي أبو النور السيد عويس، الحماية التشريعية والقضائية لحق الهجرة، دار الفكر، الجامعي، الإسكندرية، 2011م.
26. حمدي أبو النور السيد عويس، الحماية التشريعية والقضائية لحق الهجرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011م.
27. حميدة سمسيم: نظرية الرأي العام، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1992م.
28. الخريف، رشود، (2003م)، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات، الرياض: دن.
29. دانا عماد محمد فرحات: دور الفضائيات اللبنانية في تشكيل اتجاهات الرأي العام اللبناني نحو الطائفية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2015م.

30. ذكي بن محمد هاشم، العلاقات العامة المفاهيم والأسس العلمية، جامعة الكويت، 1996م.
31. الرازي: الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، القاهرة، المطبعة الأميرية 1939م.
32. ربيع.
33. سلام خطاب أسعد: الإعلام وصناعة الرأي العام دراسة وصفية لأساليب ومسال� صناعة الرأي العام، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة بغداد، العدد 17، يناير 2013م.
34. سمير محمد حسين: الرأي العام الأسس النظرية والجوانب المنهجية، القاهرة 1997م.
35. سنن الترمذي، كتاب العلم، باب فضل طالب العلم، ج5.
36. السيد، السيد عبد العاطي (2004م) علم اجتماع السكان، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
37. شاهناز محمد طلعت، الرأي العام (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1983م).
38. شعبان الطاهر الأسود: علم الاجتماع السياسي وقضايا العنف السياسي والثورة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2001م.
39. شون ماكيران وآخرون: أصوات متعدده وعالم واحد (الجزائر : الدار الوطنية للنشر والتوزيع، 1981م.
40. عادل يوسف حاج علي: الإشاعة وأثرها على الأمن، الخرطوم، المكتبة الوطنية، 2011م.
41. عاطف العبد: استطلاعات وبحوث الرأي العام، الإصدار رقم 25، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 2002م.
42. عبد الستار السحباني: الشباب والهجرة غير النظامية في تونس، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2016م.
43. عبد الكريم الدبيسي: الرأي العام وعوامل تكوينه، عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر، ط2، 1981م.
44. عبد الله أحمد زلطة: الرأي العام والإعلام الجديد، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 2001م.
45. عبد الله الخرجي، محمد الجوهري، مقدمة علم السكان، الجزء الثاني، دار الشروق، جدة 1980م.
46. عبد الله الخرجي، محمد الجوهري، مقدمة علم السكان، الجزء الثاني، دار الشروق، جدة، 1980م.
47. عبد الهادي الجوهري وآخرون: دراسات في علم الاجتماع، مكتبة الطليعة، أسيوط، 1969م.

48. عبد الوهاب إبراهيم الزين: أثر الاغتراب على التوجهات القومية للشباب السوداني المغترب (دراسة ميدانية، المؤتمر العام الخامس للسودانيين العاملين بالخارج، الخرطوم، قاعة الصداقة 21-22/أغسطس 2005م.
49. عبد، آمال (2009): دراسة نفسية للهجرة غير الشرعية واللجوء في ظل نظرية الحاجات لماسلو (مختبر الممارسات النفسية والتربوية) مجلة دراسات نفسية تربوية، ع (3)، 85 - 110.
50. عثمان الحسن محمد نور، وياسر عوض الكريم المبارك: الهجرة غير المشروعة والجريمة، الناشر: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008م.
51. عرفة أحمد عامر، الرأي العام الإسلامي بين النظرية والتطبيق (القاهرة: مكتبة الآداب، 2006).
52. عريف، سامي، ومصالح، خالد، ووحواشين، مفيد: مناهج البحث العلمي وأساليبه، الأردن، ط2، 1982م، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
53. عسكر، علي، وآخرون: مقدمة في البحث العلمي، الكويت، مكتبة الفلاح، ط3، 1998م.
54. عصام سليمان موسى، المدخل في الاتصال الجماهيري، المدخل في الاتصال الجماهيري، مطابع دار الشعب، الأردن، الطبعة الأولى 1986م.
55. علي كنعان: الرأي العام بين الفكرة التطبيق، عمان، دار الآفاق للنشر، ط1، 2015م.
56. العوامل السياسية، الفيل (2000)، النجار (2001).
57. الفيل، محمد (2000م)، هجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات النفية والنقل المعاكس للتكنولوجيا، ط1، عمان: دار المجداوي للنشر والتوزيع.
58. قيارى محمد إسماعيل: علم الاجتماع الجماهيري وبناء الاتصال، دراسة في الإعلام واتجاهات الرأي العام، الإسكندرية، منشأة المصارف، 1984م.
59. الكبيسي.
60. لشخب جميلة: الهجرة الداخلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، العدد31، ديسمبر 2017م.
61. محد منير حجاب: أساسيات الرأي العام، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2000م.
62. محفوظ أحمد جودة، العلاقات العامة مفاهيم وممارسات، عمان: مؤسسة الزهراء للنشر والتوزيع، ط4، 2006م.
63. محمد الجمال، خيرت موفق عياد، إدارة العلاقات العامة، المدخل الاستراتيجي، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

64. محمد الطاهر ابن عاشور: التحرير والتتوير، الدار التونسية للنشر، 1984م.
65. محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية: طريق الهجرتين وباب السعادتين، دار السلفية، القاهرة، ط2، 1394هـ.
66. محمد بن إسماعيل بن الأمير الصنعاني: سبل السلام، دار الحديث، بدون طبعة وبدون تاريخ.
67. محمد بن جرير الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م، ج9.
68. محمد بن علي الشوكاني: نيل الأوطار، مصر، دار الحديث، ط1، 1993م.
69. محمد خليل جبارة: قوانين الهجرة، كلية التربية، جامعة الخرطوم، 1987م.
70. محمد ربيع، هجرة الكفاءات العلمية.
71. محمد شومان: إشكالات قياس الرأي العام، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 1999م.
72. محمد عبد القادر حاتم، ديمقراطية الإعلام والاتصال، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990 - 1996م.
73. محمد عبده محجوب، الهجرة والتعبير الصناعي، وكالة المطبوعات، الكوين، 1979م، ص44.
74. محمد فريد العجب، العلاقات العامة المبادئ والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003م، ص13 و15.
75. محمد نصر: الوجيز في مناهج البحوث الساسية والإعلامية.
76. محمد هشام خواجيكه: استنزاف العقول العربية، نتائج الظاهرة وأسبابها السياسية والاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، العدد22، بيروت، 1980م.
77. محي الدين عبد الحليم، الاتصال بال جماهير والرأي العام الأصول والفنون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001م.
78. مختار التهامي-: الرأي العام والحرب النفسية، 1974م.
79. مراد علي رزيقات: الرأي العام الإلكتروني، مؤتمر القاهرة لأمن المعلومات، 2008م.
80. مشاهير الإعلام والرأي العام، أحمد شاهين، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2010م.
81. المطيري، 2005.
82. معبد، إبراهيم (1997)، أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية، حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

83. منصور عزيز الزنداني: مبادئ العلوم السياسية، صنعاء، مطابع مؤسسة الكتاب المدرسي، 1997م.
84. مني سعيد الحديدي، وسلوى إمام علي: الإعلام والمجتمع، القاهرة، دار المصرية اللبنانية، 2004م.
85. موسى سمحة: جغرافية السكان، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والواردات، جامعة القدس المفتوحة، 2009م.
86. ميرفت محمد كامل الطرابيشي، بحوث قياس الرأي العام المناهج والأدوات، الدار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م.
87. النجار، باقر (2001م)، حلم الهجرة للثروة، ط1، بيروت: دار المنتخب العربي للنشر والتوزيع.
88. نجيب سويدي: إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012م.
89. نهى عاطف العبد، الإعلام الدولي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م.
90. هاشم الحسيني: الرأي العام مسرح ممثلين، مجلة الشاهد، عدد 133، أيلول، 1996م.
91. يحيى مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، الطبعة الخامسة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013م - 1434هـ.
92. يسري عبد الرازق الجوهري، حافظ مصطفى محمد جغرافية السكان، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1971م.
93. يوسف الطائي وعلي الجبوري: الرأي العام والإعلام الحديث، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2016م.

الدوريات:

1. (التغطية: عواملها وآثارها ومستقبلها)، مجلة المستقبل العربي، العدد 87، بيروت، 1986م.
2. إلياس زين العابدين: هجرة الأدمغة العربية، المؤسسة العربية لدراسات النشر، بيروت، هجرة الأدمغة العربية 1972م.
3. أنطوان زحلان، هجرة الكفاءات علاقتها بنموذج التنمية والتعليم، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1980م.
4. عثمان الحسن محمد نور: هجرة السودانيين إلى الأقطار العربية.

5. محمد هشام خواجيكة: استنزاف العقول العربية، نتائج الظاهرة وأسبابها السياسية والاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، العدد 2، بيروت، 1980م.
6. نشرة صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (العام 2016م).
7. نشرة صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بعنوان: الهجرة والزراعة والتنمية الريفية، 2016.
8. نظريات في تشكيل اتجاه الرأي العام، شيماء ذو الفقار، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004، الطبعة الأولى.

التقاير المنشورة:

1. الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المعجم الديمغرافي متعدد اللغات، المجلد العربي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1966م.
2. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، العرض الاقتصادي، 1990م، 1991م.

الرسائل الجامعية:

1. محمد العوض جلال الدين: هجرة السودانيين إلى الخارج، مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المجلس القومي للبحوث الخرطوم، 1979م.
2. عبد الرحمن الطيب أيوبية: هجرة العقول والكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية في السودان، جامعة أمدرمان الاسلامية، 1433هـ . 2012م.
3. جمال سر الختم الجاك: قياس اتجاهات السودانيين المقيمين في العراق نحو الهجرة بناء وتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد 2001م.
4. فدوى عوض حسن (هجرة الأستاذ الجامعي وأثرها على مسيرة التعليم العالي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التربية جامعة الخرطوم 1999م):
5. إلهام أحمد عبد الحفيظ: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسودانيين العاملين بالخارج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2002م.

6. تاج الدين المهدي محمد المكي: ظاهرة الاغتراب في السودان والتطورات الاقتصادية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2004م.
7. عبد الكريم على الدبيسي: دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات في الأردن، منشور على الإنترنت، عمان، الأردن، جامعة بتراء، 2007م).
8. خير الله محجوب أبو شنب عطية: إتجاهات الرأي العام المحلي نحو الوحدة الوطنية دراسة تطبيقية على منطقة جبال النوبة في الفترة من 2005م . 2009م، 2010م.
9. كامل خورشيد مراد: فاعلية وسائل الإعلام الجديد في قيادة الرأي العام تطبيقاً على الوضع السياسي العربي دراسة حالة البرلمان السوداني 2013م . 2016م، (2011م، منشور الانترنت).
أوراق العمل والندوات:
1. تاج الدين المهدي: ظاهرة الاغتراب في السودان والتطوير الاقتصادي، ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2004م، منشورة على موقع <http://meskat.Net/new/contents.php>
2. دراسات عينة في الهجرة والاعتراب، كتاب الثوابت من أدبيات ندوة المغتربين، الرافد الأساسي للتنمية المستدامة التي نظمها المجلس الاستشاري ووزارة شؤون المغتربين، صنعاء، 15 مايو 1999م.
3. محمد العوض جلال الدين ومحمد يوسف أحمد المصطفى: الهجرة الوافدة والهجرة الداخلية في السودان ورقة عمل، المجلس القومي للبحوث الخرطوم 1979م.
4. نور الهدى فتح العليم: استقطاب مدخرات المغتربين، ورقة مقدمة لمؤتمر المغتربين، الرابع أغسطس 2000م.
5. هجرة العقول العربية، مؤتمر القمة العربية بالخرطوم، مارس 2006م، منشور على الانترنت www.sudanesonline.com

المراجع باللغة الأجنبية:

.1 .M. Ellassan.an introduction to the sudan Economy, Khartoum Ali .1
llirersitypres 1976.

.2 Oscar EishAreappraisal of the Brain Prian with special preference to the
medical profession, in semiseminar for arab drain eirrutfebrauary. 1980,
P.19.

.3 http://www.cese.iq/sada_alnahrayn/sd_8/m_8_16.htm

الملاحق

ملحق رقم (1): إستمارة الإستبيان

ملحق رقم (2): الأمين العام الأسبق لجهاز المغتربين مع خبراء الهجرة العرب.

مؤتمر صحفي لتدشين تقرير البلدان الأقل نمواً 2016 م .

وزيرة الهجرة المصرية في كلمة إفتتاح مركز السودان للتنمية والسكان .

مركز دراسات الهجرة للتنمية والسكان.

ملحق رقم (3): إفتتاح المكتبة في جهاز المغتربين تعنى بتوثيق كل الإنتاج الأدبي والمعرفي للسودانيين بالخارج.

ملحق رقم (4): جانب من مراكز إمتحانات الشهادة السودانية بالخارج بالإضافة إلى ورشة عمل معادلة الشهادات غير السودانية.

ملحق رقم (5): مؤتمر المرأة السودانية المهاجرة والصورتين على اليسار ورشة عمل الحماية القانونية للسودانيين بالخارج.

ملحق رقم (6): غرفة الفيديو كونفرنس لعقد المؤتمرات الافتراضية وتيسير الإتصال اليومي على خبراء السودان في كل مكان في العالم على مدار الساعة.

ملحق رقم (7): صور للقوافل الطبية في ولايات السودان المختلفة فاق عددها الثلاثون التي ينفذها جهاز المغتربين عبر برنامج نقل المعرفة.



بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



ملحق رقم (1)

إستبانة

السيد المحترم/السيدة المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بين ايديكم إستبانة لبحث علمي مقدم لنيل درجة الدكتوراه في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في علوم الاتصال " تخصص علاقات عامه " بعنوان: اتجاهات الرأي العام النوعي نحو قضايا

الهجرة الخارجية

وهي دراسة على عينة من المغتربين السودانيين لقياس آرائهم حول قضايا الهجرة وذلك في الفترة من 2013م . 2016م.

أرجو شاكراً كريم تفضلكم بملء هذه الإستبانة بوضع علامة (√) أمام العبارة التي تعبر عن رأيكم والإجابة على الأسئلة الأخرى بالمعلومات الدقيقة كما تؤكد لكم بأن بيانات هذه الإستبانة لا تستخدم إلا لأغراض هذا البحث العلمي.

الباحثة

رحاب عبدالقادر أحمد

فضلاً ضع علامة (√) أمام الإجابة التي تراها مناسبة:

أولاً: البيانات الأساسية:

(1) أ/النوع: ذكر أنثى
ب/ الفئة العمرية: 25 - 29 39 - 40 - 59
60 - 65 من 65 فأكثر

3/ المستوى التعليمي: دون الثانوي ثانوي جامعي فوق جامعي

4/ الدولة التي تقيم فيها.....

5/ الوظيفة:.....

6/ عدد سنوات العمل بالخارج.....

3:15 سنوات ب/ 6:10 سنوات ج/ 11:15 سنة

د/ 16 سنة فأكثر

7/ الحالة الاجتماعية: أ/ متزوج عزب ج/ أرمل د/ مطلق

8/ عدد أفراد الأسرة أ/ من 5 وقل من 10 أفراد ب/ 10 فأكثر

9/ هل يعيش أفراد الأسرة معك خارج السودان أ/ نعم ب/ لا

ثانياً: البيانات الموضوعية:

10/ الطرق والدوافع والعوامل وتحسين الأوضاع: أ/ منحة ب/ انتداب

ج/ إعارة د/ عقد عمل هـ/ زيارة و/ أخرى تذكر.....

12/ هل سبق و عملت بمهنة غير مجالك المهني في خارج السودان

أ/ نعم ب/ لا

أ/ الدوافع والاسباب

14/ ماهي الأسباب والدوافع وراء هجرتك (يمكن إختيار أكثر من إجابة)

أ/ أسباب اقتصادية

ب/ أسباب اكتساب خبرات.

ج/ تدني المستوى التعليمي في السودان .

تدني المستوى العلمي والبحثي في السودان

البحث عن الخبرات والمهارات في مجال التخصص

د/ أسباب سياسية.

هـ/ أسباب أسرية واجتماعية.

و/لتحقيق مكانه اجتماعية.

15/ تعتبر العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من الأسباب الرئيسة للهجرة .

ا/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لأوافق ت/ لأوافق بشدة .

16/ فرص الإقامة والاستقرار من أهم عوامل الجذب لهجرة السودانيين بصفة خاصة في

المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى.

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لأوافق ت/ لأوافق بشدة .

17/ الهجرة خارج الوطن بحثاً عن العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية لها نتائج إيجابية

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لأوافق ت/ لأوافق بشدة

ب/ تأثيرات الهجرة الايجابية والسلبية:

18/ أحدثت الهجرة تأثيراً سلبياً كبيراً على قطاع الصحة وانعكس ذلك بوضوح على مستوى

الصحة في السودان.

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لأوافق ت/ لأوافق بشدة

19/ أحدثت الهجرة تأثيراً سلبياً كبيراً على قطاع التعليم وانعكس ذلك بوضوح على مستوى التعليم

في السودان.

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لأوافق ت/ لأوافق بشدة

20/الهجرة خارج السودان أضافت لك معارف وخبرات لايمكن أن تتوفر لك في السودان

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لأوافق ت/ لأوافق بشدة

21/ المقيمون خارج السودان يرغبون في العودة لبلادهم لكنهم لا يشعرون بالإطمئنان على

مستقبل حياتهم وانباءهم.

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لأوافق ت/ لأوافق بشدة

22/ ثقافة الهجرة أصبحت واقع يتطلع له الشباب برغبة أكيدة.

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لأوافق ت/ لأوافق بشدة

23/ من مزايا الهجرة تعزيز التواصل مع دول العالم الأخرى لتبادل الخبرات والمعرفة ونقل

تجارب الدول:

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لأوافق ت/ لأوافق بشدة

24/ قوانين الهجرة لا تشجع على الإغتراب وذلك لما فيها من ظلم للمغترب

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لاأوافق ت/ لاأوافق بشدة

ج/الجهود الإعلامية التي يقوم بها جهاز المغتربين:

25/ الخطاب الإعلامي الموجه للمغتربين من قبل الحكومة السودانية لا يتوافق مع مفاهيم الهجرة وغير مشجع للعودة.

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لاأوافق ت/ لاأوافق بشدة

25/ ضعف دور وسائل الاعلام السوداني في تدعيم مواقف وحقوق المغترب .

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لاأوافق ت/ لاأوافق بشدة

26/ جهاز المغتربين يعمل بمسؤولية لتسهيل الإجراءات وتوفير الإستحقاقات التي كفلها القانون للمغترب.

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لاأوافق ت/ لاأوافق بشدة

28/ إلى أي حد أنت راض عن الخدمات التي يقدمها الجهاز لشخصكم في بلاد المهجر .

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لاأوافق ت/ لاأوافق بشدة

29 /أسهمت وسائل الإعلام الجديد في تشكيل الرأي العام حول قضايا الهجرة.

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لاأوافق ت/ لاأوافق بشدة

30/ ساهمت عوامل نجاح تجارب المهاجرين الأوائل في تكوين راي عام إيجابي في التفكير نحو الهجرة لدول الخليج.

أ/ اوافق بشدة ب/ اوافق ج/ محايد د/ لاأوافق ت/ لاأوافق بشدة

د/ برامج وأنشطة العلاقات العامة بجهاز المغتربين :

31/ مستوى التنسيق مع وزارة الخارجية في رعاية المغتربين

أ/ دائماً ب/ أحياناً ج/ نادراً د/ لا يوجد

32/ يقدم جهاز المغتربين بالداخل والخارج البرامج والأنشطة التالية:

لا يقدم	نادراً	أحياناً	دائماً	الأنشطة والبرامج
				برامج ثقافية واجتماعية
				مؤتمرات ،ندوات،حلقات...الخ
				إحتفالات ومناسبات
				برامج الشراكة ونقل المعرفة والتقانة
				تبادل ثقافي مع دول الإقامة

32/ درجة إستخدام جهاز المغتربين لوسائل الإعلام والإتصال الحديثة في تعزيز مفاهيم الهجرة

الخارجية

لا تستخدم	أحياناً	نادراً	دائماً	وسائل الاتصال والإعلام
				الصحافة الداخلية الصحافة الخارجية
				الإذاعات بالسودان الإذاعات الخارجية
				التلفزيون بالسودان التلفزيونات الخارجية
				الإتصال الإلكتروني
				المطبقات والنشرات
				المجلات والصحف الداخلية
				النشرات الدورية
				المواقع على الشبكة بالخارج
				المواقع على الشبكة بالداخل

33/ ما هو رأيك في المشروعات والخدمات التي تقدمها الدولة عن طريق جهاز المغتربين

لضمان مستقبل المغترب السوداني

أ/ خدمات كافية ب/ محدودة ج/ قليلة د/ لا توجد

ثالثاً: الأسئلة المفتوحة:

34/ ما المقترحات التي تراها مناسبة والتي يمكن عملها لتشجيع العودة للوطن والإستفادة من الخبرات المهاجرة في التنمية

أقترح:1/.....

.....

...../2

.....

...../3

.....

34/ أفكار للتطوير والرؤى المستقبلية

.....

.....

.....

.....

ملحق رقم (3)

المحكمين

الرقم	اسم الأستاذ	مكان العمل
.1	بروفسور بدر الدين ابراهيم	جامعة افريقيا العالمية
.2	بروفسور منصور عثمان	جامعة أم درمان الاسلامية
.3	دكتور ايمن عبد القادر الفادني	جامعة القرآن الكريم
.4	دكتور طارق ميرغني	جامعة القرآن الكريم
.5	دكتور عبد المولي موسي	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
.6	دكتور بشري يوسف	جامعة أمدرمان الاسلامية
.7	دكتور المهدي سليمان	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا